جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

انتفاء دلالة العلامات الإعرابية

إعداد الطالب
أحمد سليمان البطوش

إشراف الدكتور
جزاء محمد المصاروة

رسالة مقدمة إلـــى عمادة الدراسات العليـــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في النحو والصرف قسم اللغة العربية وآدابهـــا

جامعة مؤتة، 2007م

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب أحمد سليمان البطوش الموسومة بـــ:

انتقاء العلامات الإعرابية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. جزاء محمد المصاروة		2007/10/23	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل		2007/10/23	عضواً
أ.د. يحيى عطيه عبابنة		2007/10/23	عضواً
د. زيد خليل القرالة		2007/10/23	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. حسام الدين المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى أمي وأبي اللذين حضناني صغيراً وكبيراً، إلى إخواني وأخواتي الذين كانوا لي عوناً ومدداً، إلى كل من قاسمني همي، إلى زُمْرة القلب العزيز والصديق أهدي هذا العمل.

أحمد سليمان البطوش

الشكر والتقدير

لا يفوتنـــي وأنا أضعُ بين يديكم هذا العمل المتواضع إلا أن أقدّمَ خالص شكري إلـــى أســـتاذي الفاضـــل الدكتور: جزاء المصاروة على ما تفضل به عليّ من رعاية خالـــصة وملحوظات علميةٍ أمينة، فكان خير السند ونعم الناصح، وإني لأرجو من الله عزّ وجلّ أن أكونَ عند حُسْن ظنّه.

وأقـــدّمُ الـــشكر الجـــزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكـــتور يحيـــى عبابنة والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي والدكتور زيد القرالة على تَحمّلهـــم عـــناء قـــراءة هذه الرسالة وتقويم خللها، وسدِّ نقصها فجزاهم الله عني خير الجزاء، وجعل جهدهم في ميزان أعمالهم.

كمـــا أشـــكرُ كلّ الذين وقفوا معي في هذا العمل بجهدهم أو مالهم أو وقتهم أو دعائهم.

أحمد البطوش

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء.....	أ
الشكر والتقدير.....	ب
فهرس المحتويات.....	ج
الملخص باللغة العربية.....	و
الملخص باللغة الإنجليزية.....	ز
المقدمة.....	1
التمهيد.....	4
الفصل الأول: دلالة العلامات الإعرابية بين القدماء والمحدثين	8
1.1 الإعراب لغةً	8
2.1 الإعراب اصطلاحاً	9
3.1 دلالة العلامات الإعرابية	10
الفصل الثاني: التباين اللهجي	22
2. 1 اللهجة لغةً	22
2. 2 اللهجة اصطلاحاً	23
2. 3 من مظاهر التباين اللهجي	24
2. 3. 1 حذف الحركة الإعرابية	25
2. 3. 2 نصب المضارع بلم	28
2. 3. 3 جزم المضارع المعتل الآخر دون حذف حرف العلة	31
2. 3. 4 إعراب ما بعد ضمير الفصل	35
2. 3. 5 الاستثناء المنقطع	38
2. 3. 6 ما الحجازية وما التميمية	41
2. 3. 7 إعراب المثنى	44

المحتوى	الصفحة
الفصل الثالث: الجوار والإتباع	48
3. 1 الجوار لغةً	48
3. 2 الجوار اصطلاحاً	48
3. 3 مواطن انتفاء دلالة العلامات الإعرابية في الجوار	53
3. 3. 1 في المرفوعات	53
3. 3. 2 في المنصوبات	58
3. 3. 3 في المجرورات	60
3. 3. 4 في النعت السببي	61
4.3 الإتباع	62
1.4.3 الإتباع لغةً	62
2.4.3 الإتباع اصطلاحاً	62
3.4.3 الإتباع الحركي	64
الفصل الرابع: التوهم	67
4. 1 التوهم لغةً	67
4. 2 التوهم اصطلاحاً	67
4. 3 العطف على التوهم في الأسماء	68
4. 3. 1 العطف بالتوهم على خبر ليس	68
4. 3. 2 العطف بالتوهم على خبر كان	70
4. 3. 3 العطف على التوهم في الاسم المنصوب عامة	71
4. 4 التوهم في الأفعال	73
4 . 4. 1 العطف على التوهم في الفعل المجزوم	74

المحتوى	الصفحة
4. 4. 2 العطف على التوهم في الفعل المنصوب	75
4. 4. 3 العطف على التوهم في المضارع المرفوع	76
الفصل الخامس: إعراب الحكاية والضرورة الشعرية	78
1.5 الحكاية لغةً	78
2.5 الحكاية اصطلاحاً	79
3.5 تناول العلماء لمفهوم الحكاية	81
4.5 الضرورة الشعرية	86
1.4.5 الضرورة لغةً	86
2.4.5 الضرورة اصطلاحاً	87
5.5 بين الضرورة الشعرية والخطأ اللغوي	88
6.5 مواطن الضرورة الشعرية	91
1.6.5 النصب على نزع الخافض	91
2.6.5 نصب ما بعد الفاء العاطف على مرفوع	96
3.6.5 الجزم بأنْ	97
4.6.5 عدم الجزم بإنْ الشرطية	98
5.6.5 عدم الجزم بلم	99
الخاتمة.....	101
المراجع.....	102

الملخص

مواضع انتفاء دلالة العلامات الإعرابية على المعنى

أحمد سليمان البطوش

جامعة مؤته، 2007

حاولت هذه الدراسة الكشف عن مواطن انتفاء دلالة العلامات الإعرابية على المعنى في بعض اللهجات، وبعض الظواهر اللغوية في العربية، وبيان ضرورة الاعتماد على قرائن معنوية أخرى بدل هذه العلامات في تلك المواطن.

وقد جاءت الدراسة في مقدمة وستة فصول، تناولت المقدمة أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والهدف الذي تسعى الدراسة إلى تحقيقه، والمنهج العلمي المتبع فيها، ثم جاء الفصل الأول متحدثاً عن أهم الآراء في وظيفة العلامات الإعرابية ودلالتها بين القدماء والمحدثين.

وخُـصّص الفصل الثاني لدراسة بعض مظاهر التباين اللهجي، التي تنتفي فيها دلالة العلامـات الإعـرابية، من خلال الوقوف على أبرز الشواهد القرآنية والشعرية، التي تطرق إليها العلماء.

وتحدثت في الفصل الثالث عن ظاهرتي الجوار والإتباع في العربية، متوقفاً عند أهم الآراء فـي مفهـومهما، ثم نافذاً إلى المواضع، التي انتفت فيها الدلالة من خلال درجهما في عناوين رئيسة.

وتناول الفصل الرابع الحديث عن مفهوم التوهم، ثم انتقلنا إلى دراسته في تقسيمه إلى قسمي الأسماء والأفعال، وإجلاء مواضع انتفاء الدلالة على المعنى بالبرهنة عليها.

وتـناول الفـصل الخامس مفهوم إعراب الحكاية، وطريقة تناول القدماء له من حيث معـناه وشروطه وقياسه وسماعه، وأبرز شواهده، متوقفاً على مواطن انتفاء دلالة العلامات فيه على المعنى.

كـذلك يتـناول مفهـوم الضرورة الشعرية، من خلال محاولة الفصل بين الضرورة ومفهوم الخطأ أو الشاذ، ثم تحدث عن انتفاء الدلالة من خلال الشواهد الشعرية، التي تسعف في ذلك، ثم ختمت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

Abstract

The nonexistence of the denoting inflectional marks on the meaning.

Ahmmed Soleiman Al- Btoosh.

Mu'ta Unviversity, 2007

This study attempts to reveal the places of denoting inflectional marks on the meaning in some dialects and some linguistics phenomena in Arabic language, and then the study illustrates the significant of the reliance on other incorporeal indications instead of the in of the inflectional marks in that places.

The study consists of an introduction and six. The introduction discusses the importance of the study, its aims, and the mythology that was used. The first chapter deals with the most important ancient and modern opinions about the function of the inflectional marks and its denotation.

Chapter two discusses some of the manifestations of dialectal dissimilarity which lack denoting inflecting marks through presenting the most prominent quotations of the holy Koran and Arabic poetry which scholars discussed.

Chapter three discusses the phenomena of proximity and joining in Arabic language presenting scholras' most important opinions about its concept, then the chapter presents the places that showed nonexistence of the inflectional marks through presenting them in main titles.

Chapter four discusses the subject of phantasm and its concept, then the chapter studies phantasm through diving it into nouns and verbs in order to clarify the places of nonexistence of the denoting inflectional marks on the meaning.

Chapter five deals with the concept of the inflectional of some words that we cant change its inflectional positional position whatever position in the sentence the way in which the ancient dealt with from where its meaning, its conditions, its analogy, and its hearing, then the chapter shows the most prominent quotations which offer some evidence on the nonexistence of the denoting inflectional marks on the meaning.

Then the chapter discusses the concept of the poetical necessity through distinguishing between the concept of necessity and the concept of error or irregularity, then the chapter discusses the nonexistence of inflectional marks through the poetical quotations.

The study ends with a conclusion sums up the most significant results which the research achieved.

المقدمة:

في العربية أسرار وكنوز لا تنضب، تدفع الباحث فيها دائماً إلى التأمل والعجب كلما وقف منها على طرف، لاسيما إذا كان بعضها يدفعنا إذا تريثنا إلى إعادة النظر فيها أو في جزء منها، ولعل ظاهرة الإعراب من هذه المسائل، التي وقف عند العلماء والدارسون قديماً وحديثاً بين داعمٍ لها ومشكك فيها، من حيث دلالتها على المعنى، أو عدم دلالتها، وهذه المسألة من أكثر مسائل اللغة أهمية، إذ تقوم أبواب النحو عند النحاة على فكرتها، التي توطدت من خلال نظرية العامل التي أرسى دعائمها الخليل بن أحمد الفراهيدي، وربما يكون هذا السبب وراء التمسك القوي بها من قبل القدماء، حين أخضعوا أبواب النحو إليها متناسين غيرها من قرائن المعنى إلا في القليل النادر.

ولعل ما شدني إلى دراسة هذا الموضوع- مضافاً إليه ما سبق- ما أثار انتباهي من بعض النماذج النحوية فيما يخص أثر العلامات الإعرابية على المعنى، الذي يفهمه المتلقي من الجملة أو التركيب، فولدت تلك النماذج في نفسي شعوراً بالرغبة لطرق هذا الباب منذ أن دخلت في المرحلة الأخيرة من دراستي الجامعية الأولى، وقد كانت توجيهات أستاذنا الدكتور جزاء المصاروة حلقة الوصل الثابتة، التي كبحت جماح التردد في نفسي حين التقت مع رغبتي القديمة في هذا الطريق، فكانت توجيهاته الشرارة، التي انطلقت منها هذه الدراسة.

ما وطّن الفكرة في نفسي زيادة على ما سبق، ما كنت أقرأه من آراء جريئة في هذا الموضوع عند بعض العلماء من القدماء أو المحدثين في مصنفاتهم، كما هو الحال عند قطرب في حديثه عن وظيفة العلامات الإعرابية في العربية، وابن مضاء في كتابة الرد على النحاة حين قوض نظرية العامل النحوي، وإبراهيم مصطفى في كتابة إحياء النحو حين تحدث عن العلامات الإعرابية ودلالاتها بإسهاب.

وانطلاقاً من كل ما مضى حاولت في هذا البحث أن أجمع شتات الموضوع، وأن أقف فيه على كل ما يمكن أن يُطْمَأنّ إليه من حيث اندراجه ضمن الفكرة الرئيسة للبحث، وهي فكرة انتفاء دلالة العلامات الإعرابية على المعنى في بعض

المواضع، وقد وجدت من خلال التنقيب وإرشاد دكتورنا المشرف جزاء المصاروة مواطن هامة تصلح أن تكون موضوع بحث ودراسةٍ.

وبـــذلك تهـــدف الدراسة إلى الكشف عن بعض النماذج اللغوية، التي لم يكن للعلامـــة الإعـــرابية أي دلالـــة فيها على المعنى، وإلى إعادة النظر من جديد إلى القـــرائن المعنوية الأخرى، التي أهملها النحاة في معالجتهم للأبواب النحوية، وإلى إعادة النظر كذلك فيما كان يراه بعض القدماء في العلامات الإعرابية من رأي كما هـــو الحال عن قطرب، بالإضافة إلى الاستفادة من جهود بعض الدارسين المحدثين في هذا الميدان، كدراسات إبراهيم أنيس، وإبراهيم مصطفى، وتمام حسان، وغيرهم ممن حذا حذوهم.

وقد سلك الباحث في معالجته الموضوعات والقضايا خطوات المنهج العلمي، الـــذي يجمـــع بـــين المـــنهج القائم على البحث والاستقصاء في استخراج الشواهد، وتفصيلها ضمن مجالاتها المتعددة، والآخر المعتمد على التحليل وضرب الدليل.

وقـــد أفـــادت الدراسة من مصادر ومراجع كثيرة، كان في مقدمتها: الكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جني، وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى، ومن أسرار اللغة لإبـــراهيم أنيس، واللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، كما أفادت الدراسة من بعـــض كتب التفسير والقراءات ككتاب: تفسير البحر المحيط لأبي حيان التوحيدي، وكتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد.

أمـــا مـــادة الدراســـة فقد وقعت في ستة فصول وخاتمة، ابتداءً بفصل دلالة العلامات الإعرابية بين القدماء والمحدثين، الذي تحدثت فيه عن الآراء المختلفة في دلالـــة العلامـــات الإعـــرابية على المعنى بين مؤيديها ومعارضيها عندهم، محاولاً المواءمة بين الآراء وتحليلها.

وتـــناول الفصل الثاني الحديث عن بعض مظاهر التباين اللهجي في العربية، التـــي يمكن النفاذ من خلالها إلى الحديث عن فكرة انتفاء الدلالة، فكان الحديث عن حـــذف العلامة الإعرابية، ثم نصب الفعل المضارع بلم، ثم جزم المضارع المعتل الآخـــر دون حـــذف حـــرف العلـــة، ثم إعراب ما بعد ضمير الفصل، ثم الاستثناء المنقطع، ثم ما الحجازية وما التميمة، ثم إعراب المثنى.

وأمـــا الفـــصل الثالث فقد تناول ظاهرتي الجرّ الجواري والإتباع؛ ليقف منها علـــى مـــا يمـــس فكـــرة الانتفاء، ففي الجوار أُدْرِجَتْ عناوين في المرفوعات، ثم المنـــصوبات، ثم المجرورات مضافاً إليها موضوع النعت السببي؛ للقرب بينها في المأخـــذ، ثـــم الإتـــباع، وكان الإتباع الحركي ماثلاً على الفكرة دون أنواع الإتباع الأخرى.

وفي الفصل الرابع تناول الباحث مفهوم التوهم وبعض المواضع، التي انتقت فـــيها دلالة العلامات من خلاله، فكان العطف على خبر ليس، والعطف على التوهم فـــي الاســـم المنـــصوب عامـــة، والـــتوهم في الأفعال، كالفعل المجزوم، والفعل المنصوب، والمضارع المرفوع.

وتـــناول الفصل الخامس الحديث عن ظاهرة الحكاية عموماً لدى القدماء، ثم وقـــف علـــى مـــواطن انـــتفاء دلالة العلامات فيها من خلال إيراد بعض الشواهد الشعرية، التي تناقلها العلماء، ثم التعليق عليها.

وجـــاء الفـــصل الأخيـــر متحدثاً عن الضرورة الشعرية عموماً، وعن معيار التفـــرقة بينها وبين مفهوم الخطأ أو الشاذ، من خلال إيراد بعض آراء المحدثين في ذلـــك، ثـــم تناول صلب الدراسة، كالنصب على نزع الخافض، ونصب ما بعد الفاء العاطفة على مرفوع، والجزم بأن وغيرها.

تمهيد

الإعراب:

يُعّــرف العلمــاء الإعــراب عــادةً بأنــه: تغير يطرأ على أواخر الكلمات بتغير العوامل الداخلة عليها[1]. ونضرب مثالا على ذلك ما يطرأ من تغير على آخر كلمــة (زيــدٍ) في الجمل الثلاث الآتية: رأيت زيداً، وجاء زيدٌ، ومررت بزيدٍ ،فقد تغيــرت العلامــة الإعرابية في آخر (زيد) بتغير العوامل النحوية الداخلة عليه،فلما دخل الفعل في الجملة الأولى طالباً المفعول به انتصب، وحين دخل عليه في الثانية طالباً الفاعل ارتفع، وفي الثالثة طلب حرف الجر اسماً مجروراً فانجر.

ومــن جهــة أخرى تتغير العلامة الإعرابية في آخر الاسم وَفْق تغير المعنى النحوي فيه، فالإعراب على هذا الأساس كشف للمعنى و تبيين له. وهذه الغاية ذاتها هي السر وراء اختيار النحاة لمصطلح (الإعراب) وضعاً؛ لأن فيه إيضاحاً وإماطة للغموض عن المعنى.

"وللإعــراب معنــى آخر مشهور بين المشتغلين بالعلوم العربية هو: التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة؛ ببيان ما في الكلام من فعل، أو فاعل، أو مبتدأ، أو خبــر، أو مفعــول بــه،أو حــال، أو غيــر ذلك من أنواع الأسماء، والأفعال، والحروف، وموقع كل منها في جملته، وبنائه أو إعرابه أو غير ذلك"[2].

ويقــسم الراجحــي أركان الإعراب إلى أقسام أربعة، لا بد أن يكون المُعْرِب محيطاً بها عند الإعراب[3]:

1. عامل: وهو الذي يجلب العلامة.

---

(1) انظر: ابن يعيش، موفق الدين(ت 643 هــ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، ج1، ص49، وابن هشام، عبد الله جمال الدين(ت 791 هــ)، شرح قطر الندى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط11، 1963م، ص 13.

(2) حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط5، ج1، ص74 –75، والراجحي، عبده، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، (د. ط)، ص16.

(3) الراجحي، التطبيق النحوي، ص 16.

2. معمول: وهو الكلمة التي تقع في آخرها العلامة الإعرابية.

3. موقـــع: وهـــو الـــذي يحدد معنى الكلمة أي: وظيفتها مثل الفاعلية، والمفعولية، والظرفية، وغيرها .

4. علامـــة: وهي التي ترمز إلى كل موقع إعرابي للكلمة على ما نعرفه في أبواب النحو.

ومـــن مـــزايا الإعـــراب زيـــادة على دلالته على المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية وغيرها، أنه موجز غاية الإيجاز، لا يعادله في إيجازه واختصاره شيءٌ يدل دلالته على المعنى المعين، الذي يرمز له[1].

وقـــد أفضى تناول العلماء للإعراب إلى ظهور نظرية العامل النحوي، التي قَعّـــد لها الخليل بن أحمد الفراهيدي .وتنص النظرية على وجود اسمٍ يقع عليه أثر عامـــل يَجْلـــبُ فـــي آخره علامة إعراب معينة، ويسمى هذا الاسم بـــ (المعمول)، وعلـــى أثـــرٍ في آخر الاسم يطلق عليه اسم (العلامة)، بالإضافة إلى ما يسمى بـــ (العامل)، الذي ترتكز عليه العملية الإعرابية في الجملة أو النص .

وقد وقف بعض النحاة من هذه النظرية موقف المشكك والمعارض لها ، كما فعل ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة) حين تحدث عن بعض القضايا النحوية كالعلل الثواني والثوالث وغيرها ، ومن ضمنها هذه المسألة[2].

ويقابـــل(الاســـم المعرب) في تقسيم النحاة (الاسم المبني)، وهو ما لا تتغير العلامـــة فـــي آخره بتغير العوامل الداخلة عليه، وإنما يكون الإعراب فيه محلاً لا يظهـــر للـــزوم آخـــره علامة أو حركة واحدة لا تتغير، ومن ذلك أسماء الإشارة، والـــضمائر، وبعـــض الظروف، وأسماء الشرط، والأسماء الموصولة غير المثناة، وأســـماء الأفعـــال، والأســـماء المركبة، وغيرها مما يلزم في آخره حالةً واحدةً لا تتغير.

---

(1) حسن، النحو الوافي، ج1، ص 75.

(2) انظر: ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن القرطبي(ت 592 هـــ)، الرد على النحاة، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط1، 1979م، ص69 وما بعدها.

وقــد تستعيض الأسماء المبنية في دلالتها على معانيها النحوية بقرائن معنوية أخرى في الجملة، أو النص بدل قرينة الإعراب، كالرتبة النحوية، أو الحال (المقام)، أو التنغيم، وغيرها. وهي ما لم يعرها النحاة عموما اهتماما واضحاً، ليخرجوا على ضــوئها كثيراً من التراكيب النحوية، التي لا يُلمحُ فيها دورٌ للعلامة الإعرابية في الكشف عن المعنى.

علامات الإعراب:

تنقــسم علامات الإعراب إلى أصلية وهي:الفتحة في حال النصب، والضمه في حال الرفع، والكسرة في حال الجر، والسكون أو الوقف في حال الجزم وهو من الناحية العلمية قطع للحركة أو الصوت، فنقول في الكلمة المنصوبة في عبارة: (إنَّ الكــذبَ لــن تطــولَ حباله) منصوبة وعلامة نصبها الفتحة، وفي المضمومة في عبارة: (الصدقُ يُطهِّرُ القلب) مرفوعة وعلامة رفعها الضمة، وفي المجرورة في عــبارة: (أســيرُ سيرَ النبلاءِ) مجرورة وعلامة جرها الكسرة، وفي المجزومة في عبارة: (لا تصاحبْ صديقَ السوء) مجزومة وعلامة جزمها السكون.

أمــا العلامات الفرعية، التي تنوب عن العلامات الأصلية فهي عشر، ينوب فــي بعــضها حركة فرعية عن حركة أصلية، كما في جمع المؤنث السالم والاسم الممــنوع من الصرف ، وينوب في أخرى حرف عن حركة أصلية كما في المثنى وجمــع المذكر السالم والأسماء الستة، وينوب في ثالثة حرف عن سكون (فيحذف حــرف العلــة من آخر المضارع المجزوم، وكذلك تحذف نون الأفعال الخمسة من آخر المجزوم).

والمواضع التي تنوب فيها العلامات الفرعية سبعة هي:الأسماء الستة: تنوب فــيها الــواو عــن الــضمة فــي حالــة الرفع، وتنوب الألف عن الفتحة في حالة النــصب،وتنوب الــياء عــن الكسرة في حالة الجر.والمثنى: تنوب فيه الألف عن الــضمة في حالة الرفع، وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر. وجمــع المذكر السالم: وتنوب فيه الواو عن الضمه في حالة الرفع وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر. وجمع المؤنث السالم: وتنوب فيه الكسرة عــن الفــتحة فــي حالة النصب. والاسم الذي لا ينصرف: وتنوب فيه الفتحة عن

الكـــسرة فـــي حالة الجر.والأفعال الخمسة: وتنوب فيها النون عن الضمة في حالة الـــرفع، وينوب حذف النون عن الفتحة والسكون في حالتي النصب والجزم.والفعل المضارع المعتل الآخر، وينوب فيه عن السكون حذف حرف العلة من آخره.

الفصل الأول

دلالة العلامات الإعرابية بين القدماء والمحدثين

1 .1 الإعراب لغة

لقد أسهب النحاة في الحديث عن العلامات الإعرابية، من حيث نوعها، سواءٌ الحـــركات، أم الحروف، إلى الحد الذي نقول معه: قلما يصنف كتاب في النحو، ولا يكون في مقدمته إشارة إليها من هذا الجانب، وهذا يدفعنا إلى الاكتفاء بما أشرنا به إليها في التمهيد.

جاء في القاموس المحيط: "الإعراب: الإبانة، والإفصاح عن الشيء، وإجراء الفَرَس، ومعرفتك بالفَرَس العربي من الهجين... وألاّ تلحن في الكلام، وأن يولد لك ولدٌ عربي..."[1]. ويقول ابن منظور: "الإعراب هو الإبانة، يُقال: أعرب عن لسانه، وعرَّب أي: أبان، وأفصح، وأعرب عن الرجل: بَيّن عنه، وعَرّب عنه: تكلم بحجته، وإنمـــا ســـمي الإعـــراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه"[2]. ويضيف الزبيدي: "والإعراب بالكـــسر: الإبانـــة والإفصاح عن الشيء ومنه الحديث: "الثيب تعرب عن نفسها" أي تفصح.... ويقال للعربي: أعربْ لي: أي أبنْ لي كلامك. وأعربَ الكلام وأعربَ به بينه... والإعراب الذي هو النحو إنَّما هو الإبانة عن المعاني والألفاظ"[3].

أمـــا في المعجم الوسيط فالإعراب هو ما أُخذ من: أعرب فلانٌ: كان فصيحاً في العربية، وإن لم يكن من العرب. وأعرب الكلامَ: بينه وأتى به وَفْق قواعد النحو،

---

(1) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (ت817هـــ)، القاموس المحيط، الهيئة المصرية، مصر، ط3، 1979م، (مادة عَرَبَ)، ج1، ص102.

(2) ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت 711هـــ)، لسان العرب، إعداد يوسف خياط، دار لسان العرب ، بيروت، د. ط، مادة (عَرَبَ)، ج2، ص722.

(3) الزبيدي، محمد مرتضى، (ت1205ه)، تاج العروس، عفيف عبد الكريم الغرباوي، الكويت، مطبعة الحكومة، د. ط، 1967م، مادة (عَرَبَ)، ج3، ص335.

وطـــبق علـــيه قـــواعد النحو. وأعرب بمراده: أفصح به ولم يُوَارِب. وعن حاجته: أبان[1].

1. 2 اصطلاحاً:

يذكـــر الجرجاني أنَّ : "الإعراب: هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظـــاً أو تقديـــراً "[2]، ويقول المَناوي: "الإعراب عرفاً نحوياً: اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً "[3]. ويضيف الكفوي : "على القول بأنه لفظي: هو أثـــر ظاهر، أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، أو ما نُزّل منزلته. وعلى القول بأنـــه معـــنوي: هو تغير أواخر الكلم، أو ما نُزّل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً، أو تقديراً، وعليه كثير من المتأخرين"[4].

ويتابع التهانوي: "الإعراب بكسر الهمزة عند النحاة: ما اختلف آخر المُعْرَب به..."[5]. وجاء في المعجم الوسيط أنه "تغير يلحق أواخر الكلمات العربية من رفع، ونصب، وجر، وجزم"[6].

والنظـــر بعـــناية إلـــى ما أوردته المعاجم السابقة من الحديث عن الإعراب، يُمَكّـــنا مـــن الـــربط بدقـــة بيْن المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي له، فكما أن الإعـــراب لغـــة يفصح عما في الضمير، كذلك تفصح العلامات الإعرابية(الحركية

---

(1) انظر مصطفى، إبراهيم وآخرين، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، استانبول، ط2، 1972، مادة (عَرَبَ) ج2، ص591.

(2) الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي(816هـــ)، التعريفات، دار الشؤون الثقافية، بغداد، د.ط، ص24.

(3) المناوي، محمد عبد الرؤوف(1031هـــ)، التوقيق على مهمات التعاريف، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر،بيروت، دار الفكر، دمشق،ط1، 1990م، ص75.

(4) الكفوي، أيوب بن موسى(ت1094هـــ)، الكليات، قابله عدنان درويش و محمد المصري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط2، 1981م، ج1، ص227.

(5) التهانوي، محمد علي(ت1158ه)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان، ط1، 1996م، ج1، ص231.

(6) مصطفى، المعجم الوسيط، ج2، ص:591.

والحرفية) منها عما يحمل كلام المتكلم من معانٍ، ودلالات إلى المتلقي. وهذا الربط نفسه هو ما كان وراء اختيار النحاة لمصطلح (الإعراب).

1. 3 دلالة العلامات الإعرابية:

لقد عول القدماء- من علماء العربية- على العلامات الإعرابية بنوعيها: الحركية، والحرفية في دلالتها على المعاني النحوية المختلفة كثيراً؛ حتى إننا لنجد في مذهبهم هذا إهمالاً ليس بالقليل إلى ما سواها من قرائن المعنى؛ لتترسخ في أذهانهم على مرّ العصور علاقة وطيدة بين العلامة الإعرابية والمعنى.

ولا يدعي الباحث أن هذا الحكم ينسحب على كل من تقدموا، إذ إن هناك من العلماء مَن ندَّ عن هذا الطريق، وتفرد برأيه، ثم جاء بعده من يتلقف رأيه من محدثي العربية، ودرّاسها الجدد ليلبسه حلة جديدة.

ولكي يطمئن الدارس إلى المسألة سيشير إلى أهم الآراء، وأشهرها في هذا الباب عند القدماء، والمحدثين. فهذا ابن فارس يرى: "أن الإعراب به تُميَّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين؛ وذلك أن قائلاً لو قال: (ما أحسن زيد) غير مُعْرب؛ أو(ضرب عمرو زيد) غير مُعْرَب، لم يوقف على مراده. فإذا قال: ما أحسنَ زيداً! أو ما أحسنَ زيدٌ، أو ما أحسنُ زيدٍ؟ أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرقون بالحركات، وغيرها بين المعاني"[1]. وكذلك يرى ابن جني أن الإعراب هو: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً[2]واحداً لاستبهم أحدهما من

---

(1) ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا(ت395ه)، الصاحبي في فقة اللغة العربية، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1،ص75-76

(2) شرجاً واحداً : نوعاً واحداً .

صـــاحبه"[1]. ويضيف العكبري: "والحركات في الكلام كذلك[يريد أنها تعرب عما فـــي الـــنفس]؛ لأنها تُبيّن الفاعل من المفعول، وتفرق بين المعاني كما في قولهم: ما أحسن زيداً، فإنه إذا عُرِّي عن الحركات احتمل النفي، والاستفهام والتعجب. وكذلك قولك: ضرب زيدٌ عمراً ، ولو عرّيته من الإعراب لم تعرف الفاعل من المفعول"[2].

ويتابع ابن مالك المسألة، فيحدد نوعي الإعراب(الحركي والحرفي) في ترديده المعنى السابق، فالإعراب عنده: "هو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حـــرفٍ أو ســـكونٍ، أو حـــذفٍ"[3]، فالسكون يتبع الحركات الإعرابية، والحذف يتبع الحرف حين يكون علامة إعراب.

وإلـــى ذلك أيضاً يذهب السيوطي بقوله: "من العلوم الجليلة التي اختصت بها [يعني العربية] الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف المُخْبَـــر، الـــذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوتٍ، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد..."[4].

إلا أن مـــن العلمـــاء مـــن خصص لكل علامة دلالتها كما يرى الزمخشري، فالرفع عنده علم للفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة، وأما التوابع فهـــي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات، يَنْصَبُ عمل العامل

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـــ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، مركز تحقيق التراث، مصر،ج1، ص36.

(2) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت616ه)، اللباب في علل البناء و الإعراب، تحقيق مختار محمد طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م، ج1، ص52، وما بعدها.

(3) ابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت672ه) شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج1، ص38.

(4) السيوطي، جلال الدين(ت 911هـــ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، القاهرة، (د.ط)، 1386هـــ، ج1، ص327 وما بعدها.

على القبيلين انصبابةً واحدة[1]. وتبعه في ذلك ابن يعيش في شرح المفصل[2].

ونلحظ مما سبق أن الفكرة لدى النحاة واحدة، وإن اختلفت الألفاظ والعبارات، فمعظمها يشير إلى أن العلامات الإعرابية دوالُ على المعاني النحوية المختلفة.

وقد نقل شوقي ضيف كثيراً من هذه الآراء في كتابه المدارس النحوية، كقصة أبي الأسود الدؤلي مع ابنته حين قالت له: ما أحسنُ السماءِ، وهي لا تريد الاستفهام، وإنما تريد التعجب، فقال لها: قولي:(ما أحسنَ السماءَ). وفي رواية أخرى أنه سمع قارئاً يقرأ الآية الكريمة: ﴿ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾. بكسر اللام في رسوله، فقال: ما ظننت أمر الناس يصل إلى هذا، واستأذن زياد بن أبيه والي البصرة، وقيل بل استأذن ابنه عبيد الله واليها من بعده في أن يضع للناس رسم العربية[3].

غير أن من القدماء أنفسهم من خالف رأي جمهور النحاة، ونأى بنفسه جانباً مدلياً برأيه الخاص، ولعل خير من مثل هذا، إن لم يكن قد تفرد به وحده قطرب الذي يقول صراحةً: "لم يُعَرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها بعضاً؛ لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني..."[4].

ولم يقف قطرب عند هذا الحد، بل أخذ يسوق أمثلة وشواهد ليست بالقليلة على ما ذهب إليه. يقول: "فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إن زيداً أخوك، ولعل زيداً أخوك، اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيدٌ قائماً، وما زيد قائمٌ، اختلف إعرابه واتفق معناه، ومثله ما رأيته منذ

---

(1) الزمخشري، محمود بن عمر(ت538ه)، المفصل في صنعة الإعراب، تقديم علي بوملحم، دار الهلال، بيروت، ط1، 1993م، ج1، ص37.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل،ج1،ص50.

(3) ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، ص14.

(4) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت340ه) الإيضاح في علل النحو، تقديم شوقي ضيف، شركة الفجر العربي، بيروت، د.ط، ص70 وما بعدها.

يومـــين، ومنذ يومان، ولا مالَ عندك ولا مالٌ عندك، وما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ، وما في الدار أحدٌ إلا زيداً..."[1].

فهو يُفصّل، ويكثر التفصيل إلى أن يخرج برأي إذ يقول: "إنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيـضاً لكـان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصـلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً الإسكان؛ ليعتدل الكلام. ألا ترى أنهـم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين فـي حـشو الكلمـة ولا في بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الـساكنين يبطـئون، وفـي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان"[2].

لقـد ابـتعد قطـرب في تعليله هذا كل البعد عن ربط الإعراب بالمعنى ذلك الـربط، الـذي قال به القدماء كثيراً ، ليلفت انتباهنا إلى الوظيفة الصوتية، أو لنقل بعـبارة أخـرى إلى الوظيفة، التي ربطها علماء الأصوات بالصوت، وفسروا على ضـوئها كثيـراً مـن القضايا الصرفية، كالإبدال، والإعلال، وغيرهما. وربما دفع قطـرباً إلـى هـذا الـرأي إحساسه بأن النحاة قد بالغوا في ربط العلامة الإعرابية بالمعنى إلى الحد الذي أهملوا معه قرائن المعنى الأخرى، التي كانوا لا يلجأون إليها إلا إذا ضاقت بهم السبل، كالتقديم والتأخير في الجملة، وهو ما أطلق عليه مصطلح (الرتبة النحوية)[3].

وإذا سـار الـزمن، وتوقفـنا على أعتاب المحدثين، سنجد الأمر يكاد يكون صـورة مماثلـة لمن سلفوا، فكثير من الدارسين مال حيث يميل جمهور النحاة إلى دلالة العلامات الإعرابية على المعنى، وبعضهم أخذ يسير وراء ما تولد لدى بعض القدماء من رأي، وبعضهم أضفى برأيه على المسألة طابعاً خاصاً سنلمحه لاحقاً.

---

(1) الزجاجي، مصدر سابق، ص70.

(2) المصدر نفسه، ص70 – 71.

(3) انظر للتوسع: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، د.ط ، ص191 وما بعدها.

ولنـــصلَ الكـــلام بعضَه ببعض نبدأ برأي إبراهيم أنيس، الذي يرى أن فائدة الحـــركات، أو العلامات الإعرابية هو وصل الكلام ببعضه أثناء الحديث، إذ يقول: "فليـــست حركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائـــلَ على المعنى كما يظن النحاة، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها، ســـواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب. إذ يوقف على كليهما بالسكون، وتبقى مع هذا، أو رغم هذا، واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً"[1].

ويؤيد إبراهيم أنيس رأيه هذا بما أورده في كتابه (من أسرار العربية) لبعض المستـــشرقين من آراء تتحدث عن العلامات الإعرابية، ودلالتها في اللغات السامية، وملخـــص الـــرأي: أنـــه لا وجود لربط بين الضمة والفاعلية، والكسرة والإضافة، والفتحة والمفعولية في اللغات السامية كما شرح النحاة[2].

ويـــشير كذلك إلى أن الذي يحدد معاني الفاعلية، أو المفعولية، ونحو ذلك مما عرض له النحاة مرجعه أمران: أولهما نظام الجملة العربية، والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة، وثانيهما ما يحيط بالكلام من ظروف، وملابساتٍ كتلك التي بحثها في الفصل الأول من الكتاب، فالباحث في لغة من اللغات يعني كل العناية بتراكيب الجمل، وربط أجزائها بعضها ببعض، ويحاول التعرف على مواضع الفعـــل مـــنها، ومواضع الفاعل والمفعول، ثم مواضع فضلات الكلام، وغيرها من عناصر غير أساسية. فإذا اهتدى لكل هذا، فقد اهتدى إلى الكثير من أسرار اللغة"[3].

ولم يكتف إبراهيم أنيس بهذا الحد؛ بل رأى أن تحريك أواخر كل الكلمات لم يكن في الأصل، إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين، غير أن النحاة حين أعيتهم قواعده، وشقَّ عليهم استنباطها، فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة، ولعلهم تأثروا فـــي نهجهـــم هـــذا بما رأوه حولهم من لغات أخرى كاليونانية مثلاً، ففيها يفرَّق بين حـــالات الأســـماء التـــي تسمى (Cases)، ويرمز في نهاية الأسماء برموز معينة.

---

(1) أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط5، 1975م ص 242.

(2) المرجع نفسه، ص212 وما بعدها.

(3) المرجع نفسه، ص242 وما بعدها.

ولنصل الكلام بعضَه ببعض نبدأ برأي إبراهيم أنيس، الذي يرى أن فائدة الحركات، أو العلامات الإعرابية هو وصل الكلام ببعضه أثناء الحديث، إذ يقول: "فليست حركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائلَ على المعنى كما يظن النحاة، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها، سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب. إذ يوقف على كليهما بالسكون، وتبقى مع هذا، أو رغم هذا، واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً"[1].

ويؤيد إبراهيم أنيس رأيه هذا بما أورده في كتابه (من أسرار العربية) لبعض المستشرقين من آراء تتحدث عن العلامات الإعرابية، ودلالتها في اللغات السامية، وملخص الرأي: أنه لا وجود لربط بين الضمة والفاعلية، والكسرة والإضافة، والفتحة والمفعولية في اللغات السامية كما شرح النحاة[2].

ويشير كذلك إلى أن الذي يحدد معاني الفاعلية، أو المفعولية، ونحو ذلك مما عرض له النحاة مرجعه أمران: أولهما نظام الجملة العربية، والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة، وثانيهما ما يحيط بالكلام من ظروف، وملابساتٍ كتلك التي بحثها في الفصل الأول من الكتاب، فالباحث في لغة من اللغات يعني كل العناية بتراكيب الجمل، وربط أجزائها بعضها ببعض، ويحاول التعرف على مواضع الفعل منها، ومواضع الفاعل والمفعول، ثم مواضع فضلات الكلام، وغيرها من عناصر غير أساسية. فإذا اهتدى لكل هذا، فقد اهتدى إلى الكثير من أسرار اللغة"[3].

ولم يكتف إبراهيم أنيس بهذا الحد؛ بل رأى أن تحريك أواخر كل الكلمات لم يكن في الأصل، إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين، غير أن النحاة حين أعيتهم قواعده، وشقَّ عليهم استنباطها، فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة، ولعلهم تأثروا في نهجهم هذا بما رأوه حولهم من لغات أخرى كاليونانية مثلاً، ففيها يفرَّق بين حالات الأسماء التي تسمى (Cases)، ويرمز في نهاية الأسماء برموز معينة.

---

(1) أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط5، 1975م ص 242.

(2) المرجع نفسه، ص212 وما بعدها.

(3) المرجع نفسه، ص242 وما بعدها.

وكأنمـــا قد عزَّ على النحاة ألا يكون في العربية أيضاً مثل هذه الـــ (Cases) فحين وافقت الحركة ما استنبطوه من أصول إعرابية، قالوا عنها: إنها حركة إعراب، وفي غير ذلك سموها حركة أتي بها للتخلص من التقاء الساكنين"[1].

يـــربط أنـــيس هـــنا بين الحركات الإعرابية، والتخلص من التقاء الساكنين، ويـــشير إلـــى أن الأصل في الكلام أن تتصل أجزاؤه، بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً وتتوالى مقاطعة؛ استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسات الصوتية الحديثة.

وما يلفت الانتباه أن أنيس يتبنى رأي قطرب دون أن يشير إليه في ما كتب. ويبدو أنه ترك هذا الأمر دون قصدٍ منه، عادَّاً إياه رأياً مشهوراً بين الباحثين،خاصةً أنـــه يـــتخفف كعادتـــه مـــن الإشارة فيما يكتب إلى نقولاته، سواءٌ في المتن أم في الهوامش.

وقـــد فنَّد المخزومي رأي إبراهيم أنيس فيما ذهب إليه ،وكان يرى كما يرى القـــدماء مـــن دلالة الحركات الإعرابية[2] على المعنى، فقد ساق رأي إبراهيم أنيس كـــاملاً مفـــصلاً إياه ، ثم شرع بالرد عليه كما فعل من أشرنا إليهم آنفاً- ولسنا هنا بـــصدد ذكر كل ما قاله المخزومي في رده، وإنما نكتفي بإيراد بعض ما استأنس به حـــين كـــان يـــرد رأي أنيس، فهو يقول: "كيف يفسر الوقف على خالد في لغة من ينتظـــر؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة، ومنصوبة، ومخفوضة في الجمل الثلاث؟[يعني بذلك الحالات الإعرابية المختلفة لكلمة خالد، من رفع ونصب وجر] ولماذا لا تكسر لتنسجم حركة الدال مع حركة اللام قبلها... وعليه فإن القول بأن الحركات إنما هي ســـد للحاجـــة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض، وأنها ليست أعلاماً للمعاني، التي قصد إليها المتكلم، قول لم يحالفه التوفيق"[3].

---

(1) أنيس، مرجع سابق، ص254.

(2) حين يذكر الباحث مصطلح(الحركات الإعرابية) بدل (مصطلح العلامات) الأكثر شمولاً يكون بصدد نقل نصٍ مقتبس. وينسحب هذا الأمر على جميع ما ورد في الرسالة من هذا النوع.

(3) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مصطفى البابي،مصر،ط2، 1958م،ص250.

ويتساءل الباحث: إذا كانت الحركات للتخلص من التقاء الساكنين[1]، فلماذا تتخلص لهجات العوام اليوم منها، فلا تلقي لها بالاً في الوقت الذي يشعرنا إبراهيم أنيس بضرورتها الملحة الملازمة للكلام كضرورة الألفاظ الملحة على المعاني مع التنويه إلى أنه ليس من الضرورة أن تدل العلامة الإعرابية على معنى، كما سنلحظ ذلك في فصول الدراسة القادمة.

أضف إلى ذلك أنه قصر دلالة الألفاظ على المعاني بتركيبها، وموقعها في الجملة- كما أشرنا سابقاً- متناسياً قرائن أخرى لا تقل أهمية في الدلالة على المعنى من الحركات، تلك التي فصلها تمام حسان كما سيأتي لاحقاً[2].

وحين يتابع الباحث الحديث عن آراء المحدثين في دلالة العلامات الإعرابية على المعنى، يجد مصطفى إبراهيم يقول: "وما كان العرب أن يلتزموا هذه الحركات، ويحرصوا عليها ذلك الحرص كله، وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئاً، وأنت تعلم أن العربية لغة الإيجاز، وأن العرب كانوا يتخففون في القول ما وجدوا السبيل، يحذفون الكلمة إذا فهمت، والجملة إذا ظهر الدليل عليها، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئةً إليها، كالتاء- علم التأنيث- يلحقونها بالوصف لتدل على التأنيث الموصوف مثل: صابرة، فإذا كان الوصف خاصاً بالمؤنث تركوها استغناءً عنها كما في أيمْ وظئْر ومُرْضِع، وحركة الإعراب قد يعاملونها هذه المعاملة، فلا يلتزمونها إذا أمن اللبس..." [3].

وإذا توقف الباحث عند هذا الحد من قول إبراهيم مصطفى فأنه يستطيع أن يطابق بينه وبين رأي من تقدمه من جمهور النحاة، غير أنه زاد فرعاً إلى أصل المسألة حين صرّح بجواز حذف الحركة الدالة على المعنى عند الضرورة.

ويكمل إبراهيم مصطفى رأيه بقوله: "فأما الضمة، فإنها علم الإسناد، ودليل ذلك أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها، ويتحدث عنها، وأما الكسرة، فإنها علم

---

(1) انظر: أنيس إلى التقاء الساكنين نظرة أوسع من نظرة القدماء، حين أدخل فيه نظام المقطع.

(2) انظر: صفحة19، وما بعدها من هذه الدراسة.

(3) مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، 1959م، ص48- 49.

الإضافة، إشارة على ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة، أو بغير أداة كما في (كتاب محمدٍ، كتاب لمحمدٍ)، ولا تخرج الضمة، ولا الكسرة عن الدلالة علـــى ما أشرنا إليه، إلا أن يكون ذلك في بناء، أو في نوع من الإتباع، أما الفتحة، فليـــست علامـــة إعراب، ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العـــرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك؛ فهي بمثابة السكون في لغة العامـــة، فللإعراب الضمة، والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثراً لعامل من اللفـــظ[1]، بـــل هما من عمل المتكلم؛ ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة، ونظم الكلام، فهذا جوهر الرأي عندنا..." [2].

ولـــم يكتف بالإشارة إلى دلالتها على المعاني، بل راح يقسم الدلالة المعنوية علـــى الحركات، فالضمة علم للإسناد، والكسرة علم للإضافة، والفتحة لا لشيء إلا للتخفـــيف، وقـــد استدل في كتابه (إحياء النحو) على أن الفتحة ليست علامة إعراب دالـــة علـــى المعنـــى بجملة مُن القضايا من أهمها: أن الفتحُة نظير السكون في لغة العامـــة، وأن دورانهـــا في اللغة كثير، وأنها تخالف أختيها الضمة والكسرة في ما قرره النحاة في أوجه الوقف على المتحرك، الذي قبله ساكن، فقالوا: إذا وقفتَ على كلمـــة قـــبل آخـــرها ساكن مثل عمرو وبدر، جاز لك نقل حركة الإعراب إلى هذا الساكن، إذا كانت ضمة أو كسرة، أما إذا كانت فتحة، فليس لك ذلك"[3].

ويتمـــسك إبراهيم مصطفى بدلالة الحركات على المعاني، إلا أنه يستثني منها علامـــة الفـــتحة، ويتساءل الباحث كيف يمكنه أن يخرج لنا كثيراً من الشواهد، التي أوردها النحاة دليلاً على المعنى، وكانت الفتحة واحدة منها؟ وليس أدل على ذلك مما يـــورده النحاة في مصنفاتهم من قولهم: ما أجمل السماء، وما يماثلها من العبارات، فـــاللام يمكـــن أن تحرك بالضمة، أو بالفتحة، والهمزة يمكن أن تحرك بالكسرة، أو بالفتحة. وبالحركة تتغير دلالة الجملة حتماً في رأي عامة النحاة.

---

(1) يلمح هنا إلى رأي إبراهيم أنيس السابق.

(2) المرجع نفسه، ص 50 وما بعدها.

(3) المرجع نفسه، ص53، وما بعدها.

ومما تقدم يتبين أن إبراهيم مصطفى تابع القدماء في دلالة الضمة على الإسناد ودلالة الكسرة على الإضافة ، لكنه خالفه في دلالة الفتحة ، فهي عنده ليست علماً على شيء، جاعلاً وظيفتها مرتبطة بالناحية الصوتية ، فهي عنده حركة خفيفة مستحبة .

أما تمَّام حسان، فقد نظر إلى المسألة نظرة أكثر واقعية، حين رأى أن العلامات الإعرابية لا تتعدى أن تكون واحدة من علامات كثيرة، تدل على المعنى فهو يقول: "ولا أكاد أملُّ ترديد القُول: إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم "تضافر القرائن"، وهذا القول صادق على كل قرينه أخرى بمفردها سواءٌ أكانت معنوية، أم لفظية، وبهذا يتضح أن العامل النحوي، وكل ما أثير حوله من ضجةٍ لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي، والخضوع لتقليد السلف، والأخذ بأقوالهم على علاتها...."[1].

ويشير تمام حسان بهذا إلى قرائن أخرى دوال على المعنى، هي الصيغة، والربط، والأداة، والرتبة، والمطابقة، والتضام، والنغمة[2]. فيسهب في شرحها وبيانها مما لا يتسع المقام لذكره.

وممن ذهبوا إلى تأييد القدماء في رأيهم كذلك صبحي الصالح، إذ شرع يسوق الأمثلة، والشواهد على هذه الظاهرة، ويدلي بأدلة مؤيدة لذلك من أقوال القدماء، من مثل ابن فارس وغيره، حتى إنه يستأنس برأي بعض المستشرقين من مثل نولدكه على وجود الحركة الإعرابية[3].

وينتقد الصالح في كتابه رأي إبراهيم أنيس في العلامات الإعرابية، ويَعُدّه هجوماً على النحويين بعنوان (ليس الإعراب قصة) إذ يقول: "ولسنا نعجب لكوهين،

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.

(2) المرجع نفسه، ص206.

(3) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط10، 1983م، ص122.

وأضـــرابه إذا ذهبوا إلى هذا الرأي الفاسد، مستدلين بما وَهِيَ من الأدلة والبراهين، وإنمـــا نعجب أشد العجب لبعض العرب المعاصرين، حين يهجمون على النحاة بحق وبغير حق، ويغلون في اتهامهم بوضع تلك القواعد الدقيقة، وفرضها على الفصحاء مـــن العـــرب، والفحـــول مـــن الـــشعراء، وحتـــى رجـــال القراءات، وفي كتاب (مـــن أســـرار العربية) للدكتور إبراهيم أنيس، نموذج من هذا الهجوم الصاعق على النحويين، فالإعراب قصة..."[1].

وممـــن ســـبق إبراهيم أنيس إلى هذا التشكيك في الإعراب فضلاً عن دلالته على المعنى- من المستشرقين- (فوللرز)، الذي كان يرى أن النص الأصلي للقرآن قـــد كتب بإحدى اللهجات الشعبية، التي كانت سائدة في الحجاز، والتي لا يوجد فيها كمـــا لا يوجد في غيرها تلك النهايات المسماة بالإعراب، وأنه انتقل إلى هذا النص فـــيما بعـــد الـــشكل الأدبي للغة العربية، الذي هو عليه الآن. وهو يرى أن العربية الفصحى التي رواها لنا النحويون العرب الموجودة في القرآن، كما احتفظ بها الشعر فـــي موازيـــنه، هذه العربية يراها "فوللرز" مصنوعة، وهو ينكر على الإطلاق أن تكون هذه اللغة حية في مكة على عهد النبي، محمد صلى الله عليه وسلم- كما يشكُّ في أن يكون البدو الذين خرج من بينهم الشعراء يتكلمون هذه اللغة[2].

ويـــشك أيـــضاً "باول كاله" بقوله: "..... والنص القرآني الخالي من الضبط بالـــشكل، يعكس بوضوح اللغة العربية، التي كانت تتكلم بمكة، غير أن العرب كانوا قـــد تعـــودوا أن يعدوا اللغة البدوية نموذجاً للنطق الصحيح، فبهذه اللغة نظم الشعر العربـــي الجاهلـــي، وكان كل عربي مزهواً بذلك. وإذا كانت كلمة الله لا يصح أن ترتَّل بلغة أقل مستوى من أية لغة أخرى ، فقد بدأت في العواصم الإسلامية في ذلك العـــصر المبكر في الكوفة، والبصرة، والمدينة، ومكة دراسة نشطة للشعر البدوي ، فكان الرجال المهتمون بهذا النمط في اللغة العربية يذهبون إلى جيرانهم من البدو ، ويجمعـــون ما أمكنهم من أشعارهم ... وقد اتُّخذت المادة، التي جمعت بهذه الطريقة أساساً للعربية النموذجية، التي ابتدعها النحويون ، ثم حُذيت لغة القرآن على نمطها.

---

(1) الصالح، مرجع سابق ، ص127.

(2) المرجع نفسه، ص377.

ومـــع ذلك لم تتغير كتابة المصحف، بل ابتدعت طريقة تضاف فيها علامات مختلفة إلى النص؛ لضمان صحة القراءة "[1].

ويَـــرى فـــي مـــا يُستفاد من كلامه أن الإعراب نقل من لغة الشعر إلى لغة القرآن في زمن متأخر من الإسلام، بعد وفاة النبي عليه السلام. وبرأيه هذا ينفي ما للإعـــراب مـــن فائدة في الدلالة على المعنى،إذ لو كان ذا أهمية عنده لوُجِد بنزول القرآن الكريم.

ويضيف رمضان عبدالتواب: "ولا أدري! لماذا لا تكون هذه الحركات أعلاماً للمعانـــي الإعرابية، فإن عقلية المجتمع في البيئة العربية أرادت التفريق بين أحوال الكلمة في الجملة، بعد أن فاتها، ولم يتيسر لها التفريق فيها باللواحق، كما هي الحال فـــي اللاتينـــية مثلاً، أرادت التفريق بهذه الحركات، وأرادت أن تكون الضمة علماً للإسناد، والكسرة علماً للإضافة، والفتحة علماً للمفعولية، كما يقول كثير من القدماء. أو لا تكون الفتحة خاصة علماً لشيء، كما يفهم من كلام الخليل وسيبويه، والكوفيين في المنصوبات، وكما يصرح الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو"[2].

ويشير عبدالتواب هنا إلى رأي منسوب للخليل أورده سيبويه بلفظ "إن الفتحة والكـــسرة والـــضمة زوائد، وهنّ يَلْحقن الحرف، ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الـــساكن، الذي لا زيادة فيه"[3]. وقد يتبادر إلى الأذهان أن الخليل، وتلميذه بعبارتهما هذه، قد أفرغا العلامات الإعرابية من دلالاتها المعنوية، وحمّلاها وظيفة الوصل في الكلام، والمسألة إذا ألقي عليها وارف من التأمل، والحذر فليس كما يظن؛ لجملةٍ من الأســـباب فـــي أولها: أن النحاة فيما بعد لم يحملوا على المتقدمين: الخليل، وسيبويه حملـــتهم علـــى قطـــرب- مثلاً- لإدراكهم أنهما لم يرميا إلى ما رمى إليه الأخير،

---

(1) عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1987م، ص378، نقله صاحب الكتاب بتصرف عن كتاب اللغة الشعبية واللغة الأدبية في الجزيرة العربية القديمة.

(2) المرجع نفسه، ص251 وما بعدها.

(3) ســـيبويه، أبـــو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت 180ه)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م، ج 2 ، ص315.

فالأمر لم يعد أن يكون تلمحياً منهما إلى وظيفة أخرى للعلامات الإعرابية، أما ثانيها أن العـــبارة ليست صريحة في نفي الدلالة المعنوية، وليس لأحد أن يدعي ذلك، أي أن يدعـــي النفي مطلقاً. زد على ذلك أن الكتاب يخلو خلواً تاماً من الإشارة- هنا أو هـــناك- إلى نفي الدلالة، بل إن المتأمل في عباراته يطمئن إلى أن الخليل، وسيبويه هما من ألهما فكرة دلالة العلامات الإعرابية على المعاني إلى خالفيهم.

لقـــد قال العلماء، وأكثروا القول في هذه المسألة قديماً وحديثاً، وكان قول كل فـــريق منهم في مجمله منكباً على جانب دون الآخر، فراح بعضهم يجرد العلامات الإعـــرابية مـــن دلالـــتها[1]، وذهب آخرون إلى ربط العلامات بالمعنى- وهو رأي أكثـــرهم-، وقلة من نظر إلى واقع اللغة نظرة بعيدة، كما فعل تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها و مبناها).

ومـــا يميل إليه الباحث في دارسته هذه هو أنه لا يمكننا تجاهل ما للعلامات الإعـــرابية مـــن دلالة على المعنى أيا كان دور هذه الدلالة، وأنها كعود في حزمة تتـــضافر مع قرائن أخرى مجتمعةً لتؤدي وظيفة النص أو العبارة من حيث الدلالة، ولكـــن دلالة هذه العلامة تنتفي أحياناً في حدود ضيقة ستفصلها الدراسة في فصولها اللاحقة.

---

(1) كما رأى قطرب وتبعه إبراهيم أنيس.

الفصل الثاني

التباين اللهجي

2. 1 اللهجة

لغـــة: مأخوذة من الفعل لَهَج، والذي مصدره " لَهَجاً" يقال: لهج الأمرَ لَهَجاً ولَهْوج، وأَلْهَجَ، أُولِعَ به وأعتاده، واللَهَج بالشيء الولوع به، واللَّهْجة واللّهَجَةٌ: طرف اللـــسان، وجَـــرْس الكلام. يقول ابن منظور: " اللَهْجَة: اللسان، وقد يحرّك". ويعنى بذلك لغة عند العرب تحرك الهاء في كلمة اللهجة، وفي الحديث: " ما من ذي لهجة أصدق من أبي ذرٍّ، وفي حديث آخر: أصدق لهجةً من أبي ذرٍّ "[1]. ويقول الزبيدي: " واللّهْجـــة واللَّهَجَـــة: جـــرس الكـــلام، والفـــتح أعلـــى، وفي الأساس: هو فصيح (اللهجـــة)، ويقـــال: فـــلانٌ فـــصيح اللُهجَة واللَهَجَة: وهي لغته. التي جبل عليها، واعتادها، ونشأ عليها..." [2].

وفـــي الوســـيط: " اللَّهْجَـــة: اللسان، أو طرفه. ولغة الإنسان التي جبل عليها فاعتادها، ويقال: فلانٌ فصيح اللهجة، وصادق اللهجة- وهي طريقة من طرق الأداء في اللغة، وجرس الكلام"[3].

والملاحظ فيما سبق عدم التفريق في الدلالة بين استخدام لفظ اللهجة أو اللغة، فكلاهمـــا يصلح للإشارة إلى اختلاف نوعي في الاستعمال ضمن اللغة الواحدة التي تتـــسحب علـــى رقعـــة جغرافية واسعة، كما هو الحال في اللغات السامية، واللغات الأوروبية وغيرها في الدراسات اللغوية المعاصرة.

2.2 دلالتها اصطلاحاً

---

(1) ابن منظور، اللسان مادة(لهج)، ج3، ص401.

(2) الزبيدي، تاج العروس، مادة(لهج)، ج6، ص193، والزمخشري، أبو القاسم، محمد بن عمر(ت 838هـــ)، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، لبنان،(د.ط)، 1982، ص415.

(3) مصطفى، إبراهيم وزملاؤه، المعجم الوسيط، ج2، ص848.

يمكنـــنا القول: إنّ اللهجة هي أسلوب، أو طريقة في النطق داخل اللغة تتميز بهـــا بيئة، أو جماعة بعينها، ويرى بعض الدارسين أن اللهجة هي طريقة معينة في الاســـتعمال اللغوي، توجد في بيئة خاصة من بيئات اللغة الواحدة[1]، ويضيف آخر بأنهـــا العـــادات الكلامـــية لمجمـــوعة قليلة من مجموعة أكبر من الناس، تتكلم لغة واحدة[2].

ومـــا تتميز به لهجة عن أخرى في بعض الأداء داخل اللغة ليس قصراً على جانـــب مـــن اللغـــة دون الآخر، وإنما يشمل جميع المستويات اللغوية، التي درسها العلماء من الصوت والصرف والدلالة إلى النحو، الذي يدرس التركيب الأكبر للغة.

ولكـــن الأمـــر، الـــذي يلفت الانتباه هو أن العلماء غالباً ما كان ينصب جلّ اهـــتمامهم فـــي دراســـة اللهجات العربية على البنية الصوتية، والصرفية حتى إن المحدثـــين بالغـــوا في هذا الجانب، ومن الأمثلة على المؤلفات اللهجية، التي ركزت علـــى الناحية الصوتية والصرفية كتاب اللهجات في كتاب سبيويه لصالحة آل غنيم، وكـــتاب اللهجـــات العـــربية نشأة وتطوراً لعبد الغفار هلال، ولهجات العرب لأحمد تـــيمور باشـــا، فبدا الأمر وكأنه ينحصر في هذين الجانبين، مهملاً في الغالب جانب التركيب، أو ما يطلق عليه اسم النحو، والشواهد النحوية كثيرة بما يكفي للدلالة على وجـــود كثير من العادات اللهجية في النحو، وهو ما تناولته الدراسة في هذا الفصل بالإضافة إلى ما يَصُبُّ في الاتجاه نفسه من فصول الدراسة اللاحقة.

وربمـــا دفـــع هـــذا الحال في دراسة اللهجات العربية، والتركيز على جانبي الـــصوت والصرف بعض الدارسين إلى رؤية أن معظم العادات اللهجية داخل اللغة تعـــود إلى ناحية صوتية، فقال: "وهذه الطريقة، أو العادة الكلامية تكون صوتية في غالـــب الأحـــيانِ ومن ذلك- في لهجات العرب القديمة: العنعنة، وهي قلب الهمزة المبدوء بها عيناً، وهذه الصفة معروفة عند قيس وتميم، يقولون في (أنك) (عنك)وفي

---

(1) هلال، عبد الغفار حامد، اللهجات العربية نشأة وتطوراً، مطبعة الجبلاوي، شبرا، ط2، 1990م، ص33.

(2) أبو الفرج، محمد، مقدمة لدراسة فقه اللغة، بيروت،(د.ط)، 1966م، ص93.

أذن عـذن، علـى حـين أن بقـية العـرب يـنطقون الهمزة دون تغيير في أوائل الكلمات..."[1].

مـع أنه لا يُنْكر أن التباين اللهجي قد طال كذلك دلالة الألفاظ في اللغة، فقد نـرى في اللغة للفظة الواحدة دلالتين مختلفتين بل متناقضتين في قبيلتين مختلفتين، وتذكـر كتب اللغة كثيراً من ذلك ككلمة(وثب)، فهي عند(حِمْير) بمعنى(جَلَس) وعند عرب الشمال بمعنى(قفز) و(السَدَفة) عند تميم(الظُلْمة) وعند قيس(الضُوْء)[2].

ومـن الأمـثلة التـي يرى الباحث إمكانية إدراجها ضمن ما يسمى بالتباين اللهجـي رغـم أن النحاة لم يشيروا لذلك- وهو ما يدعو إلى التساؤل- باب أوجه الإعـراب فـي صفة اسم لا النافية للجنس، ففيها يجوز ثلاثة أوجه تركيبية كما في العبارة الآتية: لا رجل ظريف في الدار.

وهـذه الظاهـرة- ونعني بها ظاهرة التباين اللهجي- حال طبيعية في اللغة وأمـر مألوف، إذا لم تكن صفة بارزة من صفات اللغة تلازمها منذ ولادتها إلى أن تـنمو وتتطور، فتدخل مرحلة النضج والاكتمال، واللغة التي نص عليها النحاة على أنهـا اللغة الأدبية الفصحى ما هي إلا مزيج من لهجات عربية، شاءت لها مجموعة مـن الظروف أن تبرز وتتحد لتشكل هذه اللغة، التي نزل بها الذكر الحكيم، ونظمت بها أروع القصائد الجاهلية[3].

3.2 مظاهر التباين اللهجي

ومـن مظاهـر التباين اللهجي التي رصدتها الدراسة وظهر فيها انتفاء دلالة العلامات الإعرابية على المعنى ما يلي:

2. 3. 1 حذف الحركة الأعرابية:

---

(1) هلال، اللهجات العربية، نشأة وتطور، ص33.

(2) نقلاً عن هلال، اللهجات العربية، ص34.

(3) انظـر: ضيف، شوقي، العصر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة، 1960م، ص121-137.

إذا كانت العلامة الإعرابية في عرف النحاة دليلاً على المعنى داخل الجملة أو السياق؛ أو أنها ضرورة من الضرورات الواجب ملازمتها للتركيب النحوي لديهم، فإنه لا بدّ لهم أن يبحثوا عن مسوغ، أو لنقل عن تخريج لائق لبعض الشواهد النحوية التي رويت، وقد تخلت في بعض ألفاظها عن العلامة (الحركة) الإعرابية.

فحين نفتش في كتب النحو، والقراءات، والتفسير عن ذلك، نجد سيبويه- مثلاً- يصف هذه الظاهرة بأنها خطأ، أو عدم دقة من الراوي، ويدعي أن قراءة أبي عمرو في قوله تعالى:﴿ فَتُوبُواْ إِلَى بَارِئِكُمْ ﴾[1] كانت باختلاس الحركة، وليس بتسكينها[2]. إذ تذكر كتب القراءات أن أبا عمرو قرأ بسكون الهمزة في(بارئكم)[3]، وأخذ برأيه ابن جني قائلاً " ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو... (فتوبوا إلى بارئكم) مختلساً، غير ممكن كسر الهمزة حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ، إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة[4]، وكرر ما قالاه الأزهري بقوله"والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس من هذه الحركة لا حذفها البتة"[5].

وفيما يظن أن ما دفع سيبويه، وغيره من النحاة إلى مثل هذا الرأي، هو عدم وقوعهم على شواهد من لغة النثر، ومن ضمنها (لغة القرآن) غير ما روي عن أبي عمرو يدعم هذه اللهجة، ولم يقع الباحث على شواهد من النثر تخرج عن النص القرآني، حتى إن ابن جني نفسه يسأل أبا عمرو عن كلمات وردت في القرآن تشبه هذه اللهجة فيقول: " سألت أبا عمرو عن ﴿ يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾ [6] فقال أهل الحجاز

---

(1) البقرة، 54.

(2) سيبويه، الكتاب، 202/4.

(3) انظر: ابن مجاهد، أبا بكر أحمد بن موسى، (ت 324هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1980، ص 155.

(4) ابن جني، الخصائص، ج1،ص 72.

(5) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (ت 370هـ)، القراءات وعلل النحويين فيها، تحقيق نوال بنت إبراهيم، ط1، 1991م، ج1، ص47.

(6) البقرة: 129.

يقولـــون: (يُعَلّمهُم) و(يُلّعنُهم)[1] مثقلةً: ولغة تميم(يُعلِمْهم) و(يلْعَنْهم)"[2] يقصد مخففةً، ويعـــزو الفراء حذف العلامة(الحركة الإعرابية) إلى تميم وأسد[3]. وإذا كان للكسرة فـــي(بارئكم)، والضمة في(يعلمهم)، و(يلعنهم) دلالة على شيء فقد انتفت هذه الدلالة بحذف الحركة.

كذلك يوجه أبو حيان إسكان الهمزة في كلمة(بارئكم) على أنها لهجة تميم راداً بذلك رأي المبـــرد، الـــذي لا يجيـــز إسكان حركة الإعراب فيقول: " وما ذهب إليه ليس بـــشيء؛ لأن أبـــا عمـــرو لم يقرأ إلا بأثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد منكر"[4].

وعـــند الـــبحث عن هذه اللهجة في لغة الشعر لدى النحاة فيما برووون نجدهم أكثر تقبلاً لها، فابن جني لم يرفض حذف الحركة الإعرابية في غير القرآن الكريم، بل إنه استشهد على هذه اللهجة أو الظاهرة- إن صحت التسمية- بشواهد كثيرة منها قول امرئ القيس[5]:

فالـــيوم أَشْـــرَبْ غيـــرَ مُستَحقِبٍ إثمـــــاً مـــــن الله، ولا واغِـــــلِ

حين أسكن الشاعر آخر الفعل(أشرب)، وهو مستحق الرفع.

وقول جرير[6]:

---

(1) البقرة: 159.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت 392هـــ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي وآخرين، القاهرة، ج1، ص109.

(3) ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد، (ت 833هـــ)، النشر في القراءات العشر، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، ج2، ص 213.

(4) أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف، (ت 754هـــ)، تفسير البحر المحيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1990، ج1،ص206.

(5) سيبويه، الكتاب، ج4،ص204، وابن جني، الخصائص، 74/1، والمحتسب، 110/1، وديوان امرئ القيس، ص122.

(6) ابن جني، الخصائص، ج1،ص47، ورواية ديوانه، ص45، لا شاهد فيها إذ ورد بلفظ "قلم تعرفكم".

سِـــيْروا بني العمِّ فالأهوازُ منزلُكُم ونهـــرُ تِيْـــرى فلا تَعْرِفْكم العربُ

حيث أسكن الفاء من الفعل(تعرفكم)،وهو مستحق الرفع.

وفيما يبدو لم يرفض بعض النحاة هذه الظاهرة في الشعر؛ لأنهم كانوا يرون فـــي لغـــته خـــصوصية يفرضها الوزن العروضي في كثير من الأحيان، حتى ليجد الـــباحث شرحاً مفصلاً لهذه الظاهرة في كتب الضرائر الشعرية، ومنه قول القزاز: " ومما يجوز له{أي الشاعر} على قول قوم من النحويين: حذف الإعراب إذا احتاج إلى ذلك. وهذا لا يكاد يحوز عند أكثرهم في كلام ولا شعر"[1].

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر[2]:

إذا اعوججن قلتُ صاحبْ قوّمِ-

بالدوِّ أمثال السفين العوّمِ-

فقـــد أســـكن الـــشاعر آخر(صاحب)، وهي مستحقة للنصب، علامة إعراب المنادى المضاف، فأصلها(صاحبي).

وإذا ما قارنا ورود هذه الظاهرة بين لغة النثر، ولغة الشعر فتستبين بوضوح أنها صبغة اصطبغ بها الشعر عن النثر لداعٍ أوجبه الطابع الشعري، الذي يستوجب الوزن العروضي. ويرى بعض الباحثين المعاصرين أن معظم ما روي لنا من حذف للحـــركة الأعرابية كان في الأسماء والأفعال، التي التصقت بها الضمائر، فصارت حركة الإعراب فيها تشبه حركة البناء في وسط الكلمة مما أباح حذفها[3].

---

(1) القزاز، أبو جعفر القيرواني،(ت 322هـــ)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق رمضان عبد التواب و صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، ص225-229.

(2) انظر: القزاز، ما يجوز للشاعر، ص225، والسيرافي، أبو سعيد، (ت 368هـــ)، ضرورة الشعر، تحقيق رمضان عبد التواب، دار النهضة، بيروت،ط1، 1985، ص 119-125، وفيه يورد روايات أخرى في هذا الشاهد، وشاهد امرئ القيس السابق، وبهذا لا احتجاج عنده فيهما على هذه اللهجة، وفيه كذلك ينسب الشاهد الأخير إلى أبي نخيلة.

(3) المصاروة، جزاء محمد، دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية عند أبي حيان الأندلسي في تفسير البحر المحيط"، جامعة مؤتة 2000، ص229.

يـــبدو للباحث أنه إذا ما أنعم النظر في الشواهد السابقة يسهل علينا أن نتمثل الدلالـــة المعـــنوية فـــيها دون حاجةٍ بنا إلى العلامة الإعرابية، وهذه الظاهرة وما يماثلها، تشبه إلى حدٍ بعيد اللغة العامية المعاصرة المجردة تماماً عن الإعراب، فكلنا يـــستطيع الـــتفاهم بوضـــوحٍ كمـــا لو أن العلامات الإعرابية موجودة بالفعل؛ وذلك للاعتماد على قرائن معنوية أخرى كالرتبة مثلاً، فانتفاء دلالة العلامة الإعرابية فيما سبق ما كان لولا أن الحاجة ليست ملحة للعلامة للدلالة على المعنى.

وبقـــي أن نقول: إن حذف العلامة الإعرابية في الأفعال، هو شبيه بحالة جزم الأفعال المضارعة بالسكون، إلا أن العلامة الإعرابية في حالة الجزم تؤدي وظيفتها الـــنحوية، والدلالـــية فـــي عرف النحاة، أما إذا جزمت الأفعال دون داعٍ نحوي في بعـــض العـــبارات، فهـــي عند ذاك تحتاج إلى تخريج مقبول كما كان يفعل النحاة، والأمر يبدو لنا سواءً لا فرق بين الاثنين في الدلالة، ويبدو أيضاً أن القائل لم يستغن عن الحركة الإعرابية بما تحمله من دلالة، إلا لوجود قرائن أخرى تسعفه.

2. 3. 2 نصب الفعل المضارع بلم

إن من يراجع مؤلفات النحو العربي القديمة يجد النحاة مجمعين بأكملهم على أن حرف المعنى (لم) يعمل عملاً واحداً داخل التركيب، وهو جزم الفعل المضارع، وهـــذا مـــا درجـــت به اللغة المشهورة الصحيحة وفق ما قعد النحويون، حتى باتت

معياراً على من نطق، أو كتب من أبناء العربية[1]، غير أن هناك لهجة عربية أخرى أوردتها بعض كتب النحاة تجيز نصب المضارع "بلم" [1].

---

(1) انظر مثلاً: سيبويه، الكتاب، ج1، ص8، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص79وما بعدها، وابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص335.

كـــذلك ورد عـــن النحاة أنّ (لم)، قد تهمل فلا تعمل شيئاً في الفعل المضارع بعدها كقول الشاعر[2]:

لـــولا فـــوارسُ من نُعْمٍ وأسْرِتهم يـــوم الـــصُلَيْفَاء لم يوفونَ بالجارِ

فقـــد جـــاء الفعل المضارع في هذا الشاهد " يوفون" مرفوعاً بعد (لم)، ودليل ذلك ثبوت النون في آخره.

كمـــا روي كذلك أنَّ (أنْ) المصدرية- وهي في عرف النحاة حرف نصب- قـــد تهمـــل أيـــضاً، فـــلا تنـــصب الفعـــل المـــضارع بعـــدها "فـــنقول: أريد أن تقومُ "[3]. برفع(تقوم).

وهـــذه الظاهرة(نصب المضارع بلم) ظاهرة لَهَجّية روُيت عن العرب. حيث يـــروى عـــن الليحاني أن بعض القبائل العربية تنصب الفعل المضارع بلم[4]، وجاء عليها قول الشاعر[5]:

فـــي أيّ يومـــيّ مـــن الموت أفِرْ أيـــومَ لـــم يُقْـــدَرَ أم يـــومَ قُـــدِر

وقـــد تمـــثلت هذه اللهجة في بعض قراءات القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[6] قـــرأ أبـــو جعفـــر المنصور " ألم نشرحَ " بنصب الفعل

---

(1) انظر مثلاً: ابن هشام، عبد الله جمال الدين، (ت 761هـــ)، مغني اللبيب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ج1/ص277، والسيوطي، جلال الدين(911هـــ)، همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (د.ط)، 1979، ج4، ص91.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 91/4، وابن هشام، مغني اللبيب، 277/1.

(3) انظر: ابن عقيل، شرح الألفية، 343/2، والسيوطي، همع الهوامع، ج4، ص91.

(4) انظر: ابن هشام، مغني البيب، ج1، ص277، والسيوطي، همع الهوامع، 313/4.

(5) انظر: ابن جني، المحتسب، ج2، ص366، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص487، وابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص277.

(6) الشرح:1.

المـــضارع[1]، وجاء في كتب القراءات، والنحو تخريجات مختلفة لهذه القراءة، فقد وجـــه بعـــض القدماء هذه القراءة على أن القارئ أراد " ألم نشرحَنْ " بنون التوكيد الخفـــيفة، ثـــم حذف هذه النون[2]، وذكر ابن هشام أن مثل هذه التوجيه فيه شذوذان: الأول: أنـــه أكّـــد المنفـــي بلم وهذا شاذّ، والثاني: أنه حذف النون بلا علة[3]، وفسّر الزمخـــشري هذه القراءة على أن أبا جعفر، قد بالغ في بيان صوت الحاء، فظن من سمعه أنه فتحها[4]، أما أبو حيان، فقد وجهها على أنها لهجة لبعض العرب يجزمون بلن، وينصبون بلم، ومثّل لها بقول عائشة بنت الأعجم[5]:

فـــي كـــلّ ما همَّ أمضى رأيَه قُدُما ولـــم يُـــشاورَ فـــي إقدامـــه أحدا

ويـــصف أبـــو حيان هذا التخريج بأنه أحسن من التخريجات السابقة كلها، إذ يقـــول:" ولهـــذه القراءة تخريجٌ أحسن من هذا كله، وهو أنها لغة لبعض العرب"[6]، وفـــي هذا استدلال على تمسك أبي حيان باللهجات، وعدم رفضها، وإسناد كثير من القراءات القرآنية إلى المعيار اللهجي.

وحـــين نعقد مقارنة دقيقة بين تخريجات النحاة، وتخريجات القراء وأصحاب التفـــسير، نجـــد في الغالب أنّ النحاة يعودون أثناء التوجيه إلى ما نصبوا من قواعد

---

(1) أبـــو حـــيان، تفـــسير البحـــر المحيط، 487/8، ابن جني، المحتسب، ج2، ص366، والزمخـــشري، الكـــشاف، ج4، ص221، والقرطبـــي، الجامع لأحكام القرآن، ج20، ص109.

(2) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت 671هـــ)، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د . ط)، ج20، ص109، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص487.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص277.

(4) الزمخشري، محمود بن عمر، (ت 538هـــ)، الكشاف، تحقيق مصطفى حسين أحمد، دار الكاب العربي، (د.ط)، 1986م، ج4، ص221.

(5) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص488.

(6) المصدر نفسه، ج8، ص488.

نحوية، أما القراء والمفسرون، فيلجأون في الغالب إلى المعيار اللهجي، الذي يريحهم بدوره من كثير من تعسف القاعدة النحوية.

وإذا ما وردت هذه اللهجات في الشعر العربي كان من اليسير على النحاة أن يلجـــأوا إلـــى مصطلح الضرورة الشعرية، حين تنحصر أمامهم السبل، وفي الشاهد الأول الـــذي ســـقناه، يروي ابن هشام مجموعة من التخريجات من بينها " مصطلح الضرورة "[1].

ويمكنـــنا القول: إنّ العلامة الإعرابية في هذا الباب، قد فقدت دلالتها المعنوية فـــي التـــركيب حـــين تناوبت الفتحة، التي هي علامة للنصب مع السكون الذي هو علامة الجزم في نهاية الفعل المضارع، المسبوق بحرف الجزم(لم)، إذ فقدت بذلك علامة الجزم في نهاية الفعل المضارع اختصاصها في الدلالة على معنى الجزم.

ولو نردد العبارة التالية- على سبيل المثال- من البيت الشعري السابق، وهي (لـــم يشاور في إقدامه أحداً)، نرددها مرة، وفي آخر الفعل المضارع الفتحة، ومرة أخـــرى، وفـــي آخـــره السكون، سنجد أن العلامة الإعرابية قد اختلفت، والمعنى أو الدلالـــة واحدة، ويمكن القول: إن الشاعر لجأ إلى الفتحة في إحدى اللهجات العربية إقامة للوزن في بيته.

2. 3. 3 جزم الفعل المضارع المعتل الآخر دون حذف حرف العلة

لقد جاء في اللغة المشهورة التي نقرأ ونكتب بها جزم الفعل المضارع المعتل الآخـــر بحذف حرف العلة من آخره، بحذف الألف أو الواو أو الياء، غير أنه ورد عن العرب أنهم لا يحذفون من هذه الحروف شيئاً أحياناً، ومن الشواهد على ذلك ما

اشتهر عند العلماء من قول قيس بن زهير[2]:

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص277.

(2) انظر: ابن جني، أبا الفتح عثمان،(ت 392هـــ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق علي هنداوي، دار القلم، دمشق، (د.ط)، 1985، ج1، ص78، والقزاز، أبا عبد الله محمد بن

ألـــم يأتـــيكَ والأنـــباءُ تُنْمِـــي بمـــا لاقـــت لـــبونُ بنـــي زيـــادِ

فقـــد أبقـــى الشاعر على الياء من كلمة(يأتيك) بالرغم من أنه سبق بالحرف الجازم(لم)، وجاء على الشاكلة نفسها قول زبّان بن العلاء[1]:

هجـــوتَ زبّـــانَ ثـــمّ جئتَ معتذراً مـــن هجو زبّانَ لم تهجو ولم تدعِ

فأبقـــى الـــشاعر علـــى الواو من الفعل المضارع(تهجو)، على الرغم من أن الفعـــل قد سبق بحرف الجزم(لم)، ويذكر القزاز كذلك ما يمكن أن يشبه بهذه المسألة قول الشاعر[2]:

ثـــمّ نـــادِي إذا دخلـــت دمـــشقاً يـــا يـــزيدَ بـــن خالـــد بـــن يزيدَ

والشاهد فيه إبقاء الشاعر على حرف الياء من كلمة(نادِي) رغم وجوب حذف الياء؛ لأن الأمر إذا انتهى بحرف علة يحذف، والفارق بين هذا الشاهد، وما سبقه أن الكلمة هنا فعل(أمر)، وما سبق فعل مضارع، وما يخرج الأخير من دائرة الباب هو أن فعل الأمر مبني دائماً، ونحن هنا نتحدث في الدراسة عن علامات الإعراب ليس غير، لكن النظر في نحو الكوفيين يدفعنا إلى ضم فعل الأمر إلى المضارع، إذ يرى

جعفر(ت 412هـ)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، (د.ط)، ص158، والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص538، والسيوطي، همع الهوامع، ج1، ص52.

(1) القزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص157، الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج2، ص537، وأبو حيان، تفسير البحر المتوسط، 36/6، ويعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، الدار العلمية، بيروت، ط1، 1990، ج4، ص391.

(2) القزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص158.

الكوفـيون أن فعـل الأمر ما هو إلا مضارع مجزوم بلام الأمر، التي حذفت لكثرة الاستعمال[1].

ويظهر أثر هذه الظاهرة في القراءات القرآنية، ففي قوله تعالى:﴿ إِنَّـهُ مَـن يَتَّقِ وَيـصْبِرْ فَـإِنَّ الله لاَ يُـضِيعُ أَجْـرَ الْمُحْـسِنِينَ ﴾[2]، فقد قرئ "من يتقي" بإثبات الياء، ونسبت هذه القـراءة إلى قنبل[3] ونسبت كذلك إلى ابن كثيرٍ[4]، واختلفت آراء القدماء في توجيه هـذه الآية، فقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل(يتقي) جزم بحذف الحركة المقدرة على الـياء[5]، وفسّره آخرون على أن "من" هنا اسم موصول، وليس اسم شرط، إلا أنّهم اصـطدموا بمشكلة جزم الفعل(يصبرْ)، المعطوف على(يتقي)، فتأولوا ذلك بأنه من حـذف الحـركة استخفافاً[6]، ورأى آخرون أنه جزم بحذف حرف العلة، ثم أشبعت

---

(1) ابن الأنباري، أبو البري عبد الرحمن بن محمد، (ت 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003، ج2، ص427.

(2) يوسف: 90.

(3) ابن خالويه، (ت 370هـ)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط5، مؤسسة الرسالة، ص198، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص343، والداني، أبو عمرو، (ت 444هـ)، التيسير في القراءات السبع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985، ص131، الدمياطي، البناء،(ت 1117هـ)، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، دار الندوة الجديدة، بيروت، ص267.

(4) ابن زنجلة، أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد،(ت 403هـ)، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط5، 1982م، ص364، والطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج6، ص189.

(5) الدمياطي، الإتحاف، ص267، والقرطبي، أبو عبد محمد بن أحمد، (ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1985، ج 9، ص256.

(6) ابن هشام، جمال الدين(ت 761هـ)، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، 1988، ص 63، والطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن(ت 460هـ)، التبيان في تفسير القرآن، آغا برزك الطهراني، المكتبة العلمية، النجف، (د.ط)، 1957، ج6، ص989.

الكسرة حتى نتج عنها الياء[1]، وكالعادة يوجه أبو حيان الآية الكريمة على أنها لهجة عن العرب، فمن العرب من يقول: لم يرمي زيدٌ[2].

وكذلك قوله تعالى:﴿ وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾[3]، فقد قرأ زيد بن علي بإثبات الواو(ولا تقفو)، ويوجهها أبو حيان على أنها لهجة لبعض العرب[4]، وكذلك كلمة "يعشو"[5] في قوله: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَاناً فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾[6].

فقد وجهها أبو حيان على أنها لهجة من يجزم بحذف الحركة تقديراً، ويوجهها توجيهاً آخراً على أن تكون (من) اسماً موصولاً وليس شرطية[7]، قال الزمخشري: "وحق هذا القارئ أن يرفع نُقَيّض"[8]، ونظن الزمخشري برأيه هذا يميل إلى جواز اعتبار (من) اسماً موصولاً لا اسم شرط.

ويبدو أن الشواهد الشعرية، والقراءات القرآنية السابقة، تنتمي بمجموعها إلى لهجة عربية لدى بعض قبائل العرب؛ تبقي على حرف العلة، أو ما يسمى حديثاً(الصائت الطويل)[9] في آخر الفعل المضارع المجزوم، وهذا نفسه ما ذهب إليه أبو حيان الأندلسي كما أشرنا سابقاً، وربما نلمح هنا كذلك تنوعاً ما في توجيه الظاهرة، يعود سببه إلى طبيعة مجال البحث لدى السلف من علمائنا، فأصحاب كتب الضرائر الشعرية غالباً ما ينسبون هذه الظاهرة إلى ما يسمى بالضرورة الشعرية،

---

(1) ابن خالوية، الحجة، ص199.

(2) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص343.

(3) الإسراء: 36.

(4) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج6، ص36.

(5) الألوسي، شهاب الدين السيد محمود، (ت 1270هـ) روح المعاني، صححه محمود شكري الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج25، ص81.

(6) الزخرف: 36.

(7) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص16.

(8) الزمخشري، الكشاف، ج3، ص419.

(9) انظر: عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1986، ص105، والخوالي، محمد علي، الأصوات اللغوية، مكتبة الخريجي، ط1، 1987، ص207- 208.

إذا مـــا وردت في الشعر، وأصحاب النحو يخرجون ذلك بما لا يتعارض وقواعدهم غالـــباً، أما أصحاب التفسير والقراءات، فيريحون أنفسهم في الغالب من عناء النظر باللجوء إلى لغات العرب، كما هو الحال لدى أبي حيان في توجيهاته، فضلاً عن أنه نحـــوي كبير صاحب مصنفات نحوية مشهورة من مثل كتاب شرح التسهيل وكتاب تذكرة النحاة وغيرهما.

لقد انتفت دلالة العلامة الإعرابية في جزم المضارع دون حذف حرف العلة، حـــين بقـــي الفعـــل يدل على معناه داخل السياق، وهو يحتفظ بحرف العلة في حالة الجـــزم، وبقـــاء حرف العلة في حالة الجزم يشبه بقاء الحركة في الفعل المضارع الـــصحيح فـــي حالة الجزم أيضاً، إذ بقي الفعل يدل على معنى الجزم بما يسبقه من أداة، فـــإذاً لا عبرة بالعلامة الإعرابية في الدلالة على المعنى في مثل هذه الحالة، إذ لا مجـــال للالتباس في المعنى، فمثلاً في الآية السابقة(وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الله)لا لبس في المعنى العام؛ لأن الاسم الموصول يحمل معنى الشرط[1] ضمنياً.

2. 3. 4 إعراب ما بعد ضمير الفصل

من المسائل التي كثر فيها الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين إعراب ما بعـــد ضـــمير الفصل من ناحية، وإعراب ضمير الفصل نفسه من ناحية أخرى، كما اختلفوا كذلك على الاصطلاح الدال عليه، فقد ذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلاً؛ لأنـــه يفـــصل بين النعت والخبر، إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم؛ ليخرج من معنـــى النعت كقولك: "زيد هو العامل"، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنه يسمى عماداً[2]".

ويرى البصريون أنه لا موضع له من الإعراب، لأنه إنما دخل لمعني، وهو الفـــصل بين النعت والخبر، ولهذا سمي فصلاً، كما تدخل الكاف للخطاب في (ذلك، وتلـــك)، وهي تثنى وتجمع ولاحظ لها من الإعراب و(ما) التي للتوكيد، ولاحظ لها

---

(1) انظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص347، وحسن، النحو الوافي، ج4، ص428، والراجحي، التطبيق النحوي، ص67.

(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص579.

مـــن الإعـــراب فكـــذلك ها هنا. ويذهب الكوفيون إلى أن له موضعاً من الإعراب، ويـــذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله، ويذهب آخرون منهم إلى أن حكمه حكم مـــا بعده، وحجة الكوفيين في رأيهم أنه توكيد لما قبله، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكـــيداً، كمـــا أنك إذا قلت "جاء زيد نفسه" كان نفسه تابعاً لزيد في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلت "زيد هو العاقل" يجب أن يكون تابعاً في إعرابه[1].

وقـــد ورد عن التميميين أنهم يرفعون ما بعد ضمير الفصل على أنه خبر[2]، وجاء على هذه اللهجة قول قيس بن ذريح[3]:

تحـــنُّ إلـــى ليلـــى وأنـــت تركْتَها وكـــنتَ علـــيها بـــالملا أنت أقدرُ

ويبدو أن هذه اللهجة كانت وراء موقف الكوفيين من هذه المسألة في إعراب ما بعد ضمير الفصل على أنه خبر، فيحق لهم الاستشهاد بهذا البيت على ما ذهبوا، إذ كـــان حـــق إعـــراب كلمـــة "أقدر" النصب، قبل مجيء ضمير الفصل فحين حلّ الضمير، انقلبت علامة الإعراب من الفتحة إلى الضمة.

وعلـــى هـــذه اللهجـــة جاءت قراءة ابن أبي عبلة برفع كلمة "الحقُ" في قوله تعالى: ﴿ وَيَـرَى الَّـذِينَ أُوتُـواْ الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ ﴾[4]، في حين أنّ الجمهور قرأوا الكلمة بالنصب[5]، وقد وجه أبو حيان قراءة الرفع على أنها لهجة لتميم[6]. وقد تـــرك دخـــول الـــضمير علـــى العبارة أثراً، وهو جلب علامـــة إعراب جديدة هي الضمة.

---

(1) الأنباري مصدر سابق، ج2، ص579.

(2) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص241.

(3) سيبويه، الكتاب، 393/2، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص367، والألوسي، روح المعاني، ج29، ص114.

(4) سبأ:6.

(5) انظر أبا حيان، تفسير البحر المحيط، 259/7، الزمخشري، الكشاف، ج3، ص251.

(6) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج7، ص259.

كذلك قراءة الأعمش، وزيد بن علي في قوله تعالى:﴿ إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ ﴾[1]، حيث قرأا (الحقُّ) بالرفع، وقرأ الجمهور بالنصب[2]، ونسب بعض العلماء قراءة الرفع إلى المطوعي[3]، ويخرج العلماء الآية الكريمة على أنه يجوز فيها وجهان، الرفع على أنّ ما بعد الضمير خبر، وضمير الفصل "هو" مبتدأ، والنصب على أنه خبر لكان، وضمير الفصل لا محلّ له من الإعراب[4]، ويخرج أبو حيان القراءة كعادته على أنها لهجة لتميم[5].

وفي قوله تعالى:﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَـكِن كَانُواْ هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾[6]، قرأ الجمهور بنصب الظالمين، وقرأ عبد الله بن مسعود، وأبو زيد النحوي(الظالمون) بالرفع[7]، ويوجه أبو حيان قراءة الرفع على أنها لهجة لتميم[8].

ونذكر كذلك قوله تعالى:﴿ وَمَا تُقَدِّمُواْ لأَنفُسِكُمْ مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ الله هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً ﴾[9]، إذ قرأ أبو السمال، وابن السميقّع كلمتي (خيرٌ وأعظمُ) بالرفع، وهي عند أبي حيان لهجة لتميم أيضاً[10].

نلاحظ مما سبق أن دلالة العلامة الإعرابية منتفية، بدليل أن أحداً لم يقل باختلاف المعنى في حالة الرفع عنه في حالة النصب.

---

(1) الأنفال: 32.

(2) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج4، ص88، والزمخشري، الكشاف، ج2، ص124.

(3) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص237.

(4) انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(ت 207هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي و محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الدار المصرية، ط2، 1980، ج1، ص409، والزمخشري، الكشاف، والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، 237.

(5) انظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج4، ص488.

(6) الزخرف: 76.

(7) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج3، ص73، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص 27.

(8) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص28.

(9) المزمل: 20.

(10) أبوحيان، تفسير البحر المحيط، 367/8، والألوسي، روح المعاني، ج29، ص114.

ومـــا يمكـــن قوله في هذه المسألة فيما يخص الدلالة المعنوية، هو أن معنى الإســـناد أشبه ما يكون ملازماً للتركيب رغم اختلاف العلامة الإعرابية للاسم الواقع بعـــد ضـــمير الفصل، فمعنى الإسناد يبقى ماثلاً في الجملة الاسمية على الرغم من تغيـــر علامـــة الإعراب في الخبر معها، والحال مشابهة إلى حدٍ بعيدٍ هنا في الاسم الواقـــع بعد ضمير الفصل، ففي قوله تعالى السابق: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَـكِن كَانُواْ هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾[1]، جـــاء في الآية الكريمة قراءة أخرى برفع كلمة(الظالمين) بالواو، وبهذا تتغير علامـــة الإعراب من النصب إلى الرفع، وتبقى مع كل هذا دلالة الإسناد قائمة، بين الـــضمير المتصل(الواو) في كلمة(كانوا)، وكلمة(الظالمون) في القراءة الثانية تماماً كمـــا كانـــت قائمـــة بينهما في حال النصب، رغم أن الإعراب الظاهري، يتغير من إعـــراب "الظالمين" خبراً لكان المتقدمة إلى إعرابها خبراً لضمير الفصل، مما يدفع الـــباحث إلـــى الإشارة باطمئنان إلى أن انتفاء دلالة العلامة الإعرابية لم يؤثر على المعنى، وهذا ملمح عام في كل موطن انتفت فيه دلالة العلامة الإعرابية.

2. 3. 5 الاستثناء المنقطع

هـــو التركيب النحوي، الذي يكون فيه المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ومما يضربـــه النحاة تمثيلاً عليـــه قوله تعالـــى: (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ) [2] فإبلـــيس ليست من جنس الملائكة، لذلك أطلق النحاة علـــى هذا النوع من الاستثناء اسم(الاستثناء المنقطع)، وقد اختلف إعرابـــه بين العرب؛ فهو منصوب في لهجـــة الحجاز، ومرفوع في لهجة تميم[3]، ويذكر النحـــاة من الشواهد على لهجـــة

---

(1) الزخرف: 76.

(2) البقرة: 34 والكهف: 50.

(3) انظر، سيبويه، الكتاب، ج2، ص319، وابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت 316هـــ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985، ج1، ص290، والقرافي، شهاب الدين أحمد بن أدريس، (ت 684هـــ)، الاستغناء في الاستثناء، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1986، ص684.

تميم قول النابغة[1]:

وقَفْـتُ بهـا أُصَـيلاناً أسـائلها عَـيَّتْ جـواباً وما بالربع من أحدِ

إلا الأواريُّ لأيـاً مـا أبيِّـنها والنؤيُ كالحوض بالمظلومةِ الجَلَدِ

والأُصَـيلان: تـصغير الأصـيل: وهو الوقت حين تصغر الشمس لمغربها.

والأواريّ: واحدها آريّ: وهو مَحْبس الخيل.

ويقول آخر[2]:

وبلدةٍ ليس فيها أنيسُ

إلا اليَعَافِيرُ وإلا العِيْسُ

ويروى على اللهجتين قول بشر بن أبي خازم[3]:

أضـحتْ خلاًء قفاراً لا أنيسَ بها إلا الجـآذرُ والظُلْمـاتُ تَخْـتلفُ

والجـآذر: جمع جؤذر، وهو ولد البقرة الوحشية. والظُلمات: جمع ظَلِيْم وهو ذكر النعام.

وربما يعود الأمر في الاختلاف بين اللهجتين في الإعراب، إلى الاختلاف في فهـم العلاقـة، أو الـصلة بـين المـستثنى، والمستثنى منه في مثل هذا النمط من الاسـتثناء، فحين يتوسع العرب في ربط المستثنى بالمستثنى منه من حيث الجنسية يرفع المستثنى، وهذا ما مثلته لهجة تميم، أما إذا ابتعدوا عن المجاز فإنهم ينصبون، وهذا ما تمثله لهجة الحجازيين على فهمهم أن الأنيس في البيت الأخير، هو الإنسان

---

(1) انظر، سيبويه، الكتاب، ج2، ص321، وديوان النابغة، ص33.

(2) انظر، سيبويه، الكتاب، ج2، ص322، والأزهري، خالد بن عبد الله (ت 905هـ)، شرح التصريح، دار إحياء التراث، مكتب العربية، (د.ط)، ج1، ص353، وينسب في حاشيتهما إلى جران العود، وانظر، السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص256.

(3) انظر بشر بن أبي خازم، الديوان، ص138، الزمخشري، الكشاف، ج4، ص318، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج20، ص89، وأبا حيان، تفسير البحر المحيط، ج8 ، ص484.

ليس غير، ويقول القرافي فيما يشبه هذا: "وحجة بني تميم في الرفع أن تجعل الثاني بعض الأول مجازاً"[1].

على أن التميمين يشترطون مع ذلك لرفع المستثنى المنقطع أنه يجوز الاستغناء به عن المستثنى منه من حيث المعنى، فلو قلنا: ما جاء القوم إلا حماراً لجاز أن نقول: جاء حمارٌ لذلك يرتفع عندهم على البدلية، أما إذا لم يجز ذلك فهم ينصبون كالحجازيين، ولو قلنا: ما زاد إلا ما نقص على سبيل المثال لما أمكننا أن نستغني بالمستثنى عن المستثنى منه، إذ لا يجوز أن تقول: "ما زاد ما نقص أو ما زاد النقص"[2].

أما في القرآن الكريم، فقرئت لفظة "امرأتك" بالرفع في قوله تعالى: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾[3]، ويذكر أبو حيان أنها أي كلمة "امرأتك" في إحدى تخريجاتها ليست مستثناة من (أهلك) أو (أحدٍ)، وإنما هي على الاستئناف بالإخبار عنها على اعتبار "إلا" بمعنى "لكن" فيصير المعنى: لكن امرأتك يصيبها العذاب[4]، ويخرجها أبو حيان تخريجاً آخر على أنها لهجة تميم في الاستثناء المنقطع، وأن النصب لهجة الحجاز[5]، ويفسر بعض القدماء قراءة الرفع على البدلية[6].

---

(1) القرافي، الاستغناء في الاستثناء، ص360.

(2) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص290، وأبا حيان، تفسير البحر المحيط، ج4، ص249، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص352، وما بعدها.

(3) هود: 81.

(4) انظر: أبا حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص249.

(5) المصدر نفسه، ج5، ص249.

(6) الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج6، ص44، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص80.

ويـــرى الـــباحث أن مـــن الـــتكلف أن تُخرّج كلمة (امرأتك) على الاستثناء المـــنقطع[1]، وأن نكتفـــي بدلالـــة (إلا) علـــى معنى (لكنْ) لتسويغ الرفع، وبمجيء الاستثناء تاماً مثبتاً لتسويغ النصب.

وفـــي موضـــع آخـــر من القرآن الكريم جاءت كلمة "ابتغاء" بالرفع في قوله تعالى: ﴿ وَمَا لأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى * إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى ﴾[2]، فيعدّ العلماء هذا الاســـتثناء منقطعاً، أما أبو حيان فيوجهها كما وجه سابقتها على أنها لهجة تميم، في رفعهم الاستثناء المنقطع[3].

وإذا بحثـــنا عـــن الدلالـــة المعنوية لاختلاف العلامة الإعرابية في اللهجتين السابقتين: لهجة تميم، ولهجة الحجازيين، فسنجد أولاً: أن اختلاف العلامة الإعرابية لم يخرج اللفظ عن كونه مستثنى، أي لم يخرجه من باب المفعولية إلى باب الإسناد، أو العكـــس علـــى سبيل المثال، بل ظلت الكلمة أي "المستثنى" داخل باب الاستثناء، الـــذي يـــندرج هو الآخر تحت ما يسمى بـــ (المُفعولية) في النحو، ومن جهة ثانية نظـــل نجـــن المتلقين نفهم العبارة على أنها عبارة استثناء رغم اختلاف العلامة بين الـــرفع والنـــصب، ومـــا اخـــتلف فقـــط هو توجيه العلماء للاسم في هذا النمط من الاستثناء، وسواء أكان بدلاً أم كان مستثنى، فالمعنى في الحالتين واحد.

2. 3. 6 "ما" الحجازية و "ما" التميمية

لقـــد ورد عـــن العرب- فيما روى عنهم من لهجات- أسلوبان مشهوران من الإعـــراب فـــي الجملة الاسمية، التي تدخل عليها (ما النافية)، ففي لغة أهل الحجاز تعمل (ما) عمل ليس، إذ ترفع الاسم، أو تبقي عليه مرفوعاً، وتنصب الخبر، أما لغة التميمـــين فتعطل عمل (ما) في الجملة الاسمية، إذ يبقى ما بعدها كما هو عليه، كأن لو لم تكن (ما) موجودة، إلا أنّ معنى النفي فيها يبقى ماثلاً داخل التركيب.

---

(1) تعج هذه المسألة في البحر المحيط بالكثير من التخريجات التي تبتعد عن روح اللغة، وتغرق في سيل من أفكار الفلسفة، انظر ج5، ص249.

(2) الليل: 19-20.

(3) انظر: أبا حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص484.

وعملهـــا عمـــل ليس مقرون بشروط مفصلة في كتب النحو، منها على سبيل المـــثال لا الحصر: ألا يتقدم خبرها على اسمها، وألا يدخل على خبرها إلا[1]. ويَسِمُ معظـــم النحاة لغة تميم بأنها الأقوى في القياس؛ لأنّ (ما) حرف، ولا تشبه الفعل في شيء، أما ليس فهي فعل[2]، وهذا مستمد من فكرة أن العمل إذ ظهر في الحرف فلا بدّ أن يظهر فيه شبه من الفعل، ويرى بعض القدماء أن (ليس) من الحروف، وليست فعـــلاً كأبي علي الفارسي، وتبعه بعض المحدثين في ذلك[3]، ويؤيد براجستراسر أن (ما) قيست على ليس لاشتراكهما في المعنى[4].

إنّ الغالب لدى النحاة في إطلاق مصطلح (القياس) هو البناء على الكثرة من الـــشواهد في اللغة، لذا يقال- مثلاً- القياس نصب المثنى وجرّه بالياء، بناءً على ما وردنـــا مـــن الشواهد الأكثر على هذه اللغة، أمّا اختيار النحاة قياسية عدم عمل "ما" فـــيما بعدها هو بناء على الأغلب في طبيعية الحروف لا على ما وردنا من شواهد على اللغتين لغة العمل، ولغة الإهمال، وعليه يمكننا تخريج ما جاء في القرآن الكريم غالباً على لغة الإعمال.

---

(1) انظـــر: ســـيبويه، الكـــتاب، ج1، ص57، وابـــن جنـــي، الخصائص، ج1، ص125، والزجاجي، أبا القاسم عبد الرحمن ابن اسحاق، (ت 340هـــ)، الجمل في النحو، تحقيق علـــى توفـــيق الحمـــد، مؤســـسة الرسالة، دار الأمل، ط4، 1988، ص105-106، والحريري، أبا محمد القاسم بن علي، (ت516هـــ)، شرح ملحة الإعراب، تحقيق فائز فـــارس، دار الأمـــل، ط1، 1991م، ص151، والاشموني، علي بن محمد بن عيسى، (900هـــ)، شرح الألفية، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج1، ص254، وابن هشام، شرح شذوذ الذهب، ص194.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص75، وابن جني، الخصائص، ج1، ص125.

(3) انظر: أبو جناح، صاحب، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، دار الفكر، ط1 ، 1992، ص48-49، والسامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1983، ص64-66.

(4) انظر: براجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة،(د.ط)، 1982، ص174.

ومما جاء في القرآن الكريم على هذه المسألة قوله تعالى:﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لله مَا هَـذَا بَشَراً﴾[1]، إذ قـرأ عـبد الله بـن مـسعود "بشرٌ" بالرفع، فنسبها الكسائي إلى تهامه ونجد[2]، ويوجهها أبو حيان على أنها لهجة لتميم[3].

وقـرأ المفضل عن عاصم كلمة "أمهاتُهم" بالرفع[4]، في قوله تعالى: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[5]، ونـسبها القرطبي إلى أبي معمر، والسلمي أيضاً[6]، ووجهها أبو حيان على أنها لهجة تميم[7].

ويقول الشاعر[8]:

أبـــناؤها مُتَكَـــنِّفون أبـــاهُمُ حـــنقوا الصدور، وما هُمُ أولادَها

والبـيت شـاهد على لغة الحجازيين، الذين يعملون ما عمل ليس، فقد عملت (مـا) في كلمة (أولادَها) فنصبتها، ومعنى كلمة متكنفون: ملتفون، وحنقو الصدور: ضيقوا الصدور كناية عن سرعة الغضب.

والحقـيقة أن (مـا) مـن الحروف الدالة على النفي، التي تدخل على الجملة الاسمية، التي تربط بين ركنيها علاقة معنوية، يطلق عليها النحاة اسم (الإسناد)، وما تفعله (ما) من حيث المعنى حين دخولها على الجملة، هو نفي المعنى عن الخبر في الـزمن الحالـي عند الإطلاق، تقول: ما الشجاعُ خوافاً، أو: ما الشجاع خوافٌ، عند

---

(1) يوسف: 31.

(2) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص182.

(3) انظر: أبا حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص304، والزمخشري، الكشاف، ج2، ص254.

(4) انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص628، أبا حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص232.

(5) المجادلة: 2.

(6) انظر: القرطبي، الجامع لإحكام القرآن، ج17، ص279.

(7) انظر أبا حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص232.

(8) انظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص279، وفيه يشير المحقق في الهامش إلى أنه من الأبيات، التي لا يعرف قائلها.

الفـــريقين بالإعمال والإهمال[1]. ولكن السؤال الممكن طرحه هو ما الدلالة المعنوية، التي طرأت على التركيب حين اختلفت علامة الإعراب في الخبر بين ما العاملة وما المهملـــة؟ أظن أنّ معنى الإسناد، وما يمكن أن يفهمه القارئ، أو السامع من الجملة هو واحد لا اختلاف فيه مما يؤيد أن العلامة الإعرابية قد فقدت دلالتها على المعنى في هذا الموضع.

2. 3. 7 إعراب المثنى:

اشـــتهر إعـــراب المثنـــى، منذ أن أخذ أهل العربية بتقعيدها، برفعه بالألف، ونـــصبه وجـــرّه بالياء، حتى كاد معظمنا ينسى ما ألفته العربية إلى جانب هذه اللغة المشهورة من لغة أخرى في إعراب المثنى تدعمها شواهد كثيرة، تناقلتها كتب اللغة والـــنحو، وهـــي اللهجـــة، التي يلتزم المثنى فيها الألف في جميع حالاته الإعرابية: الرفع والجّر والنصب[2]، وقد نسبت هذه اللهجة في معظم الروايات إلى بني الحارث بن كعب وضيغم وزبيد وكنانة[3].

ومن الشواهد على هذه اللهجة قول الشاعر[4]:

إنَّ أَباهَا وأَبا أَباها

قد بلغا في المجد غايتاها

وقال آخر[5]:

تـــزوّدَ مـــنّا بـــين أُذْنـــاه طعـــنةً دَعَـــتْه إلـــى هَابِـــي التُرابِ عَقِيْمُ

---

(1) انظر: حسن، النحو الوافي، ص593-594.

(2) انظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص60، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص67.

(3) انظر، ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص53، وابن هشام، شرح شذوذ الذهب، ص 46 وما بعدها، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج11، ص297.

(4) انظر، ابن خالوية، الحجة في القراءات السبع، ص242، وابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص53، وديوان أبي النجم العجلي، 227.

(5) انظر: ابن فارس الصاحبي في فقه اللغة، ص53، ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص128.

وورد كذلك في كتب اللغة والنحو شاهدٌ شعريٌ آخر، تشكك في صحته كثير من العلماء، وهو[1]:

أعـــرفُ مـــنها الجـــيد والعيـــنانا ومَنْخِـــرَيْن أشـــبها ظَبْـــيانا[2]

ويعلـــق بعـــض العلماء على البيت بقوله "وأخطأ في قوله: "العينانا" إنما هو "العينـــين" وهو مُفْسَدٌ، ولا يجوز فتح النون خاصةً، ولو قال: "العينانِ" لكان على لغة بني الحارث بن كعب"[3].

ومـــنهم مـــن اكتفى بمأخذ واحدٍ على البيت حين حمل على الشاعر تحريكه الـــنون في كلمة "العينانا" بالفتحة، غير أنه في الوقت نفسه يستشهد به على لغة لزوم المثنى الألف في جميع حالات إعرابه[4].

إلا أن ابـــن هـــشام لا يرى في هذا البيت حجةً، ويضفي عليه صفة الصنعة بقوله: "لا حجة فيه لأنه مصنوع"[5].

---

(1) انظر، الأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس، (ت 215هـــ)، النوادر في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1، 1981، ص: 168-169، والموصلي، عبد العزيز بن جمعة، (ت 682هـــ)، شرح ألفية بن معطي، تحقيق علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، ط1، 1985، ج1، ص274، وابن هشام، عبد الله جمال الدين، (ت 761هـــ)، شرح اللمحة البدرية، تحقيق صلاح راوي، ط2، ج1، ص 215.

(2) البيت من الرجز قاله رجل من بني ضبة، انظر فيه: السيوطي، جلال الدين(ت 911 هـــ)،ج1، ص41، والبغدادي، عبد القادر بن عمر(1093هـــ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1988، ج7، ص452، وشرح المفصل: ج4، ص67، والبيت يروى في مظانه بروايات مختلفة.

(3) الأنصاري، النوادر في اللغة، ص168- 169.

(4) الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، ج1، ص274.

(5) ابن هشام، شرح اللمحة، ج1، ص215.

ومـــن أشـــهر الأمثلة على لهجة لزوم المثنى الألف- في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ إِنْ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[1] وقد وردت هذه الآية الكريمة بروايات وقراءات متعددة لا محوج لذكرها هنا[2].

ومـــا يهمـــنا فـــي هذه الدراسة ما جاءت به القراءة القرآنية من لزوم كلمتي (هـــذان) و (لـــساحران) الألـــف على لغة بني الحارث، وهذا ما تناقلته معظم كتب التفسير والقراءات[3].

ويذكر السيوطي في هذه القراءة تخريجات إذ يقول: أحدها أنه جارٍ على لغة مـــن يجـــري المثنى بالألف في أحواله الثلاث، وهي لغة مشهورة لكنانة، وقيل لبني الحـــارث، والثانـــي: أن اسم(إن) ضمير الشأن محذوفاً، والجملة مبتدأ أو خبر إنّ، والـــثالث: كـــذلك، إلا أن" ساحران" خبر مبتدأ والتقدير: لهما ساحران، والرابع: أن (إن) هـــنا بمعنى نعم، والخامس: (ها) ضمير القصة اسم إن و{ذان ساحران} مبتدأ وخبـــر، وتقـــدم رد هذه الوجه بانفصال(إن)، واتصالهما في الرسم، قلت وظهر لي وجـــه آخـــر، وهـــو أن الإتيان بالألف لمناسبته{ ساحران يريدان} كما نون {سلاسلاً} لمناسبته أغلالاً ومن (سبأٍ) لمناسبته (نبأ)" [4].

ويعلل أبو زيد الأنصاري هذه اللغة بأن قبيلة بني الحارث بن كعب تقلب الياء الساكنة، إذا انفتح ما قبلها في المثنى أو غيره وتجعلها ألفاً، ولهذا فهم يقولون: أخذت الدرهمان، بدلاً من (أخذت الدرهمين)، وفي عليها يقولون: علاها[5].

---

(1) طه: 62.

(2) انظر، النحاس، جعفر أحمد بن محمد، (338هـــ)، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد،(د.ط)، عالم الكتب، بيروت، ج3، ص23.

(3) انظر، أبا حيان، تفسير البحر المحيط، ج6، ص255، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص419، والزمخشري، الكشاف، ص72، والأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، ج11، ص216.

(4) الـــسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت 911هـــ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق. محمـــد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية،(د.ط)، بيروت، 1987، ج2، ص273، وما بعدها. وأنظر كذلك، ابن منظور، اللسان مادة(أنن)، ج1، ص119.

(5) الأنصاري، النوادر في اللغة، ص58.

ويفسر رمضان عبد التواب هذه اللهجة تفسيراً صوتياً بحتاً، ويعدها مرحلة من مراحل تطور اللغة، جاءت ميلاً إلى السهولة، والتيسير، واختزال الجهد، ويرجح أن صيغة المثنى، كانت بالياء في جميع أحواله، فكان الناطقون بهذه الصيغة يعانون من الحركة المزدوجة الهابطة[1].

وإذا جئنا نربط هذه اللهجة بالدلالة على المعنى داخل السياق نجدُ أنّها لا زالت تدل على ما تدل عليه اللغة المشهورة من حيث المعنى، فكما أن كلمة "الدرهمين" في عبارة: "أخذت الدرهمين"، تدّل على ما وقع عليه فعل الفاعل، فكذلك تدل الدلالة نفسها كلمة "الدرهمان" في عبارة "أخذت الدرهمان" رغم الاختلاف في العلامة الإعرابية، ولم نجد أحداً من المتقدمين يلمح إلى دلالة معنوية جديدة مع اختلاف العلامة الإعرابية بين اللغة الأكثر شهرة، ولهجة من يلزم المثنى الألف، ولم يتجاوز عملهم البحث عن تخريجات مقبولة تسدُّ الثغرة، التي أحدثتها هذه اللهجة في القاعدة النحوية العامة، المبنية عندهم على إعراب المثنى بالألف في حال الرفع، وبالياء في حال النصب والجر.

ويتساءل الباحث: أين ذهبت خصوصية العلامة الإعرابية في الدلالة على المعنى ما دام أن المعنى واحد في كلتا الحالتين؟ ويبدو لنا هنا أن مسألة ربط العلامة الإعرابية بالمعنى غير مجدية، وأنه لا بدَّ أن يرافق الدلالة ألفة في الاستعمال، وهذا ما تشكل في أذهان أهل اللغة من علاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى، إذ لو وجدت اللغة غفلاً من الإعراب، لاستطاع العربي مع الزمن فهم الدلالة بما يستعين به من قرائن معنوية أخرى للوصول إلى المعنى.

ولا يقصد الباحث هنا إلى نفي الدلالة المعنوية للعلامات الإعرابية مطلقاً، وإنما نفي دلالتها في بعض التراكيب اللغوية، التي تناولتها الدراسة.

---

(1) انظر: عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط1، 1983، ص81، منقولة عن نوادر أبي زيد الأنصاري والصاحبي لابن فارس.

الفصل الثالث

الجوار

3. 1 الجوار لغة

نفهم من كتب اللغة أن لفظ(الجوار) هو ما يدل على محاذاة الشيء، والاقتراب منه، والتعلق به فقد جاء في القاموس المحيط أنه إذا جاور الشيء الشيء صار جاراً له: أي ملازماً له وقريباً منه، وأن الجار هو المجاور، والذي أجرته من أن يُظْلم[1]. ويذكر أيضاً عند الحديث عن دلالة الجوار أن فيه لهجتين بحسب حركة الجيم، فهي إمّا جُوار أو جِوار، والكسر أفصح يقول ابن منظور في ذلك (والجوار: المجاورة والجار الذي يجاورك، وجاور الرجل مجاورة وجِواراً وجُواراً- والكسر أفصح)[2]، وفي الوسيط تُذْكر لغة الكسر دون الإشارة إلى غيرها[3].

ويضرب عادة في كتب اللغة، والنحو في هذا المضمار مثلُ: قد يُؤْخذ الجار بذنب الجار[4]؛ للدلالة على قرب العلاقة بين المتجاورين إلى حد اشتراكهما فيما يقع عليهما من فعل أو أثر، وفي هذا المعنى الأخير تقترب المسافة بين المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي لكلمة الجوار كما سيأتي.

3. 2 الجوار اصطلاحاً

حين نطرق كتب الحدود، والتعريفات للبحث عن معنى اصطلاحي لكلمة(الجوار)، لا نجد فيها من هذه الوجهة ما يمكن أخذه على أنه اصطلاح إلا ما

---

(1) انظر: القاموس المحيط، ج1ص390-391.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص530.

(3) انظر: مصطفى وزملاؤه، المعجم الوسيط ج1 ص146.

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص897، والسيوطي، جلال الدين(911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق محمد عبد القادر العاطي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1999، ج1، ص 148، و الميداني، أحمد بن محمد، (ت 518هـ)، مجمع الأمثال، طبعه وعلق عليه سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت، ط1، 1992، ج2، ص552، والمعجم الوسيط، 146، طبعة أنيس.

جـــاء لـــدى المـــناوي فـــي ذلك، ويستحسن الباحث ضربه مثالاً على الاستئناس لا الاستشهاد من جهة نظره، فهو يقول:(الجارُ: من قرُب مسكنه منك، وهو من الأسماء المتـــضايفة، فـــإنّ الجـــار لا يكـــون جـــاراً لغيره، إلا ذلك الغير[1]جارٌ له، كالأخ الصديق) [2].

فقـــد جـــاء تعـــريفه لغوياً مشموماً بالاصطلاح حين ألبسه عبارته(وهو من الأســـماء المتضايفة)، إذ ربما قصد المناوي بهذه العبارة ما اصطلح عليه النحاة من مفهـــوم الجوار، رغم اقتضاب هذه العبارة وغموضها في آن واحد. فهو قد استخدم مـــصطلح(التضايف)، الذي يشتبه بباب (الإضافة)، الواسع عند النحاة في مصنفاتهم، مما أضفى على كلامه شيئاً من الغموض.

ويـــبدو أن لفـــظ(الجوار) في عرف العلماء كان يدل على معنى عام ينسحب علـــى كـــلّ مـــا حدث فيه تأثيرٍ تركيبي في الجملة بسبب الجوار، أيا كان نوع هذا الجـــوار، ومـــا يمكـــن الاطمئنان إليه هو ما ورد عن بعض النحاة من دراسة لهذه الظاهـــرة ذكر خلالها ضروباً مختلفة من الجوار في العربية تناولت مستويات لغوية أخرى عدا النحو[3]. ليلحظ الباحث من ذلك في دراسات القدماء للغة عامة ميلهم في الغالـــب إلى تعويم مصطلح (الجوار)، ليدل على ظواهر لغوية شتى يجمعها عنصر المشابهة الدال على التجاور.

أمـــا قـــضية الربط بين المعنيين: اللغوي والاصطلاحي لكلمة(الجوار)، فلا تحـــتاج إلـــى طـــويل نظر، فكلا المعنيين يرتبطان بشبه التقارب المادي بين شيئين مـــتجاورين، وهـــذه الحال- أي حال الشبه بين اللغة والاصطلاح- غالبة في معظم مـــصطلحات علـــوم اللغـــة، إلا مـــا أخـــذ علـــى بعضها كما في اصطلاحات علم

---

(1) يـــرى معظم النحاة عدم جواز دخول(أل) التعريف على غير، وكل ، وبعض، على ما اشتهر من لغة العرب، وهنا يقرن المناوي(أل) بغير على مذهب ضعيف.

(2) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص227.

(3) انظر ابن جني، الخصائص، ج3، ص221.

العــروض[1]، فكلما كان وجه الشبه قوياً بين المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي للفــظ كــان الاختــيار له دون غيره موقفاً، إذ يسهل تشخيص المصلح، وحفظه في ذاكرة الباحث أو الدارس للغة.

ونمضي لنقف وقفة بسيطة على أهم ما جاء عند علماء اللغة من الحديث عن مفهوم(الجوار)، فقد تناول سيبوية هذه المسألة باقتضاب حين ضرب مثاله المشهور: (هذا جُحر ضبّ ضربٍ)، فهو بهذا الشاهد يصرفنا إلى المعنى الأصيل، الذي سكن عقــول عامــة أهــل اللغــة عن مفهوم ما يسمى بالجوار، فما نلبث أن نسمع بهذا المــصطلح إلا وتــبادرت إلــى أذهاننا تلك العبارة. وبهذا لا يخرج سيبويه بمفهوم الجــوار عن المستوى التركيبي للغة، إذ لم يتحدث عنه في مستوى لغوي آخر سوى الــنحو، فهو يكتفي بالإشارة إلى اللهجة الفصحى في شاهد الجحر، ويذكر تخريجات مقبولة له، تتوافق وقواعد النحو، التي نحكم على صحة اللغة من خلالها[2].

أمّــا ابــن جني فقد كان من أكثر النحاة، الذين تحدثوا عن ظاهرة الجوار في مــصنفاتهم، فهو يسير على قاعدة لغوية راسخة، نَصّبها لنفسه، تشمل في مضمونها جمــيع صنوف الجوار في العربية، إذ يقول:(إذا جاور الشيءُ الشيءَ دخل في كثير مــن أحكامه؛ لأجل المجاورة...)[3]. فأخذت هذه العبارة لديه تجرُّ معها أمثلة كثيرة من اللغة، ضمت إليها مستويات لغوية أخرى غير النحو.

ففــي مجال الأصوات يعدُّ حديثه ماثلاً عن قلب تاء الافتعال عن أصلها[4]،إذ يُعدَّ هذا الجانب صوتياً بحتاً يندرج في علم الأصوات الحديث تحت ما يسمى بقانون

---

(1) انظر: الحنفي، جلال الدين، العروض تهذيبه وإعادة تدوينه، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط3، ص6.

(2) انظر سيبويه، الكتاب ج1 ص436.

(3) ابــن جني، أبو الفتح عثمان(ت 392هــ)، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة أحياء التراث القديم، ط1، 1954، ج2، ص2.

(4) انظر ابن جني، المنصف ج2، ص324-334.

(المماثلة)[1] رغم انضمامه عموماً في دراسات القدماء إلى علم الصرف. ومثله كذلك **ما ضربه على قول العرب في(صُيّم):**

حيث يرى أنهم شبهوا باب(صُوّم) بباب(عِصِيّ)، فقلبه بعضهم[2].

وعلى الصرف يمكننا إيراد حديثه عن جواز نقل حركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف على كلمة(بكرْ) في نحو قولنا: هذا بكُرْ، ومررت ببكِرْ، فلما جاورت اللام بكونها في العين صارت لذلك كأنها في اللام لم تفارقها[3]. وبناء على هذا النقل، فقد تغير الوزن الصرفي لكلمة(بكرْ) من (فَعْل) إلى:(فَعُل أو فعِل) حينا قلنا: بَكُرْ وبَكِرْ.

وفي الدلالة-كما يرى الباحث- يذكر ابن جنى أيضاً مسألة من الجوار بعنوان(تجاور الأحوال)، يورد فيها تجوار الأزمنة ممثلاً لها بقوله(أحسنتُ إليه إذ أطاعني)، فأنت لم تحسن إليه في أوّل وقت الطاعة، وإنما أحسنت إليه في ثاني ذلك، ألا ترى أنَّ الإحسان، مُسبب عن الطاعة، وهي كالعلة له، ولا بدّ من تقدم وقت السبب على وقت المسبب كما لا بدّ من ذلك مع العلة. لكنه لما تقارب الزمانان، وتجاور الحالان في الطاعة والإحسان أو الطاعة واستحقاق الإحسان، صارا كأنهما إنما وقعا في زمان واحد...)[4].

أما في حديثة عن الجوار في النحو فيذكر كالعادة قولهم: هذا جحر ضبٍّ خرِبٍ.

وقول الشاعر:[5]

فإيّاكم وحيةَ بطنِ وادٍ ... هَمُلوزِ الناب ليس لكم بِسَيِّ

---

(1) انظر: عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص 324- 335.

(2) انظر، ابن جني، الخصائص، ج3، ص221-222.

(3) المصدر نفسه، ج3، ص222.

(4) المصدر نفسه ج3، ص225.

(5) المصدر نفسه ج3، ص 225، وانظر الفراء: معاني القرآن، ج2، ص74، وابن جني، المنصف، ج2، ص2.

فجـرت كلمتا(خربٍ وهموزٍ) على الجوار لمجاورتها مجروراً، وكان حقهما اتباع الموصوف قبلهما:

اتباع(خربٍ)إلى (جحرٍ) المرفوع، وهموز إلى(حيّة) المرفوع، وعلى ما سبق فقـد أخذ مفهوم الجوار عند ابن جني معنى أوسع مما أخذه سيبويه في كتابه ليشمل مستويات اللغة المختلفة: الصوت، والصرف، والنحو، والدلالة.

وجـاء بعـدهما أبو البقاء العكبري متحدثاً عن المسألة ضمن موضوع الجر على الجوار في القرآن الكريم، خالطاً إيّاها فيما يسمى بالإتباع كما في قول الرسول علـيه الـسلام: (ارجعـن مأزورات غير مأجورات، والأصل(موزورات) فأتبعت لفظ(مأجورات) لتصبح مأزورات[1].

وطرق ابن هشام المسألة في القاعدة الثانية من كتابه المغني بقوله:(إن الشيء يُعطـى حكـم الشيء، إذا جاوره كقول: هذا جحر ضبٍ خربٍ...)[2]، ويسير على مـنوال العكبـري في طرح مسائل يمكن عدّها من باب الإتباع، كقولهم هو رِجْسٌ نَجْسٌ بكسر النون، وسكون الجيم، وقراءة جماعة(سلاسلاً وأغلالاً) بصرف سلاسل.

وطبيعـي أن تخـتلط مثل هذه المسائل ببعضها بعض لاندراجها في دراسات القدماء، وبعض المحدثين تحت ما يطلق عليه الجوار.

والجوار عموماً جائز في اللغة في ما صح نقله عن العرب، رغم رؤية بعض النحاة عدم جواز القياس عليه، وعدم حمل ما جاء في كتاب الله تعالى عليه أيضاً[3].

3. 3 مواطن انتفاء دلالة العلامات الإعرابية في الجوار

---

(1) انظـر العكبـري، أبـا البقاء، عبد الله بن الحسن، (ت 616هـ)، التبيان في إعراب القـرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط2، 1987 ج1، ص423، وابـن الأثيـر، مجـدي الدين أبا السعادات المبارك، (ت 606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تخريج أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ج5، ص156، وابن هشام، مغني اللبيب، ج3، ص684.

(2) ابن هشام، المغني ج2، ص682.

(3) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف ج2، ص602-615.

وبعد المقدمة العامة لأبرز ما جاء من آراء للعلماء في ظاهرة الجوار، نحاول الوقـــوف علـــى شـــواهد مخـــتلفة لمفهوم الظاهرة تندرج تحت ما يسمى بالمستوى التركيبـــي، أو النحوي للغة محاولاً تصنيفها تحت أبواب: المرفوعات، والمنصوبات والمجـــرورات، وفق العلامة الإعرابية، التي ينبغي أن يكون عليها اللفظ قبل التأثر بالجوار، منتهياً من كلّ ذلك إلى الإشارة إلى مواطن انتفاء دلالة العلامات الإعرابية على المعنى.

3. 3. 1 في المرفوعات

مـــن ذلك قوله تعالى:﴿ كَـرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [1]، فيجوز اعتبار كلمـــة(عاصـــفٍ) نعتاً لكلمة(يوم) على المجاز، برغم من أن صفة العصف للريح ليست لليوم، ويجوز كذلك كما يرى بعض النحاة أن تكون كلمة(عاصفٍ) نعتاً(للريح) جُرّت بسبب الجوار، والقرب في الموضع من لفظ(يوم) على تأويل محذوف، فتقدير الكلام عندهم: في يوم عاصفٍ ريحُه[2]، وعلى اعتبار الأصل في هذه المسألة تنتفي دلالـــة العلامة الإعرابية- كما يرى الباحث- على المعنى، إذ لو كان للكسرة دلالة معنوية على المعنى لانتقلت بواسطتها كلمة(عاصف) إلى أن تصبح صفة لكلمة يوم لا الـــريح. فأصبحت - بناء على ما سبق - علامة الكسرة شكلية لا معنوية، جلبها الجوار.

وإذا توســـعنا في مفهوم الجوار، كما هو عند كثير من العلماء، فيمكن إدراج الآية الكريمة التالية:﴿ إِذِ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ والسَّلاَسِلُ يُسْحَبُونَ ﴾[3] تحت مسائله، إذ جاءت كلمة(السلاسل) في قراءة ابن عباس مجرورة، ولا ضير -في نظر الباحث- أن تكون جُـــرّت علـــى مجاورتها كلمة(أعناقهم)، رغم ما يراه بعض القدماء في المسألة من الحمـــل علـــى التوهم، فيقول الفراء:"فلا يجوز خفض(السلاسل)، والخافض مضمر، ولكن لو أنّ متوهماً قال: إنما المعنى:إذ أعناقهم في الأغلال، وفي السلاسل يسحبون

---

(1) إبراهيم: 18.

(2) انظر: العكبري، التبيان، ج2، ص766.

(3) غافر: 71.

جـــاز الخفض في السلاسل علىٰ هذا المذهب"[1]. وقد تبع الزمخشري[2]وابن عطية[3] الفراء فيما ذهب إليه.

وبـــناء علـــى توجيه الباحث قراءة الكسر للآية الكريمة السابقة على الجوار، يـــرى أن دلالة العلامة الإعرابية في هذا الموضع، قد انتفت لتصبح شكلية محضة، فتـــركيب الآيـــة الكـــريمة قـــبل الجـــوار يـــدل علـــى عطف كلمة(السلاسل) على كلمـــة(الأغـــلال) فـــي المعنـــى والحكـــم، فكمـــا أن كلمـــة(الأغلال) مبتدأ، فكذلك كلمـــة(السلاسل) مبتدأ من حيث المعنى، وإن كانت تعرب اسماً معطوفاً. وحين جلب الجـــوار علامة(الجرّ) إلى لفظ(السلاسل)، بدأ النحاة يتأولون لها وجوهاً من العربية كمـــا أسلفنا، لا تُخْرج – بالرغم من ذلك – الكلمة عن معنى العطف الإسنادي على كلمـــة(الأغلال). وبهذا يمكن القول: إنّ العلامة الإعرابية –أي الجرّ– قد فُرّغت من دلالـــتها، فهـــي لا تـــدل على وظيفتها بالعطف على سابقها، ولو احتملنا ذلك لوقف المعنى في طريقنا، ليصرفنا إلى بداية الجملة، أو العبارة في الآية الكريمة، فعليه قد انتفت دلالة العلامة الإعرابية على المعنى في هذا الموضع.

ويحمـــل بعـــض الـــنحاة علـــى الجـــوار قوله تعالى:﴿ إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾[4] فقد جُرّت كلمة(المتين) على مجاورتها لكلمة (القوة)، رغم أنها في ظاهر الـــنص، وحقيقـــته من صفات لفظ الجلالة الوارد في الآية الكريمة، وحقّه أن يعرب خبـــراً تحـــت ما يسمى بمفهوم تعدد الأخبار في الجملة. إلا أن هناك من النحاة من يرى جواز كون(المتين) صفة للقوة؛ لكثرة مجيء وزن(فَعِيل) صفة لمؤنث[5].

وحمل الآية الكريمة على الجوار يدفع الباحث إلى القول بانتفاء دلالة العلامة الإعـــرابية في هذا الموضع على المعنى؛ لبقاء معنى صفة الله في كلمة(المتين) رغم

---

(1) الفراء، معاني القرآن: ج3، ص9.

(2) الزمخشري، الكشاف: ج3، ص436.

(3) انظـــر: أبـــا حيان، البحر المحيط: 275/7. والقرطبي الجامع لأحكام القرآن، ج15، ص332.

(4) الذاريات: 58.

(5) ابن جني، المحتسب ج2، ص289.

جرها بالكسرة، وإنْ أوّل النحاة، وخرجوا؛ فكلامهم جاء لضبط القاعدة النحوية؛ كيلا تندّ عما رسموه من أصول.

وضـــابط التركيب في الآية هو المعنى، وكسرة(المتين) لم تدلنا عليه، لتفسح الطـــريق أمـــام قـــرينة الحال للدلالة عليه، وبذلك فقد انتفت دلالة العلامة الإعرابية وتفـــرغت من وظيفتها المعنوية، لتؤدي وظيفة شكلية ربما دفعت النص من خلالها إلى مزيد من التناسق، والانسجام الصوتي.

ومـــن ذلك أيضاً قوله تعالى:﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ....﴾، فقد قرئ بجـــرّ كلمـــة(خضر) على أنها صفة لكلمة(سندس) عند كثير من العلماء[1] ، ويفصل الـــنحاس القـــول في المسألة بعض الشيء، ليظهر في كلامه شيء من التناقض، إذ يقـــول:(...والقراءة الثانية على من قرأ بها نَعَتَ سندساً بخُضْر. وفي ذلك بُعْدٌ؛ لأنه إنمـــا يقـــال: هذا سُنْدُسٌ أخضر كما يقال، هذا حريرٌ أخضر إلا أنَّ ذلك جائز لأنه جـــنس، والجـــنس يـــؤدي عن الجميع كقولك: سُنْدُسٌ وسندساتٌ واحد...)[2]، وكان الأولـــى به أن يجيز وجه القراءة مُنذ البداية قبل أن يعلل لها، حتى لا يلمس القارئ تناقضاً أو خلطاً في رأيه.

والأصـــل عـــند الباحث أن تكون كلمة(خضرٍ) نعتاً لكلمة(ثيابُ)، وإن كانت مجـــرورة، فَتُحْمَل على الجوار من كلمة(سندس) ليس غير؛ لأن الوصف في الحقيقة هـــو للثـــياب لا لـــسندس؛ وللتطابق بين كلمة(ثياب) و(خضر) في الجمع، وهو من الشروط، التي يراعيها النحاة في المطابقة بين النعت وصاحبه، وعلى ما يُفسر يمكن الإشـــارة إلى انتفاء دلالة العلامة الإعرابية في هذا الموضع، إذ ظلّ معنى الوصفية في خضر دالاً على الثياب رغم وجود الكسرة، التي يفترض بها أن تحمل بظهورها معنى جديداً على الوصفية غير ما ذهب إليه الباحث.

ويـــبدو لـــنا أن معظم النحاة تحاشوا حمل القراءة على الجوار من باب نفي الظاهرة عن القرآن الكريم، وإن درس بعض المحدثين موضوع الجوار في القرآن،

---

(1) انظر الطوسي، التبيان، ج1، ص217، والعكبري، التبيتان، ج2، ص1260 وأبا حيان، البحر المحيط، ج8، ص396.

(2) النحاس، إعراب القرآن، ج5، ص104-105.

وتوسع فيه ليخلص بالقول إلى إجازته في كتاب الله قائلاً:(وبعد فلعلك أخي القارئ تضمُ صوتك إلى صوتي في إجازة الحمل على الجوار، والقياس عليه من غير التفات إلى تلك العراقيل، التي يحاول بعض النحاة القدامى، والمحدثين بسببها إغلاق باب هذه المسألة، ومنع حمل كتاب الله، وقراءاته، وكلام العرب نظمه، ونثره عليها...)[1].

وما جاء على هذه الظاهرة في الشعر ضمن باب العطف قول زهير بن أبي سلمى[2]:

لَعِبَ الرياحُ بها وغيّرها بَعْدِي سَوافي المُوْرِ[3] والقَطْرِ

فقد عطف الشاعر كلمة(القطر) على كلمة(المُوْر) للقرب والمجاورة، رغم أن حقها أن تكون معطوفة على كلمة(سواقي)؛ لأنّ المعني يتطلب ذلك.

ويرى الباحث أن العلامة الإعرابية، قد انتفت دلالتها في آخر كلمة(القَطرِ) كونها لم تحمل اللفظ إلى معنى جديد، غير ما أشير إليه آنفاً، فالمعنى واحد رغم اختفاء الضمة وظهور الكسرة، فلا تعدو أن تكون الكسرة هنا شكلية مفرغة من الدلالة المعنوية، وبناء عليه فقد انتفت دلالة العلامة الإعرابية هنا في هذا الموضع.

وعليه يحمل أيضاً قول الشاعر:[4]

فهل أنت إنْ ماتت أتانُك راحلٌ إلى آل بسطامِ بن قيس فخاطبِ

---

(1) الحموز، عبد الفتاح أحمد، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الراشد، الرياض، ط1، 1985 ص58.

(2) انظر: زهير بن أبي سلمى، ديوانه، ص87، وابن الأنباري، الإنصاف ج2، ص603، والبغدادي، خزانة الأدب، ج9، ص443، وبدون نسبة في الاستراباذي، رضى الدين محمد بن الحسن (ت 686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط)، 1982م، ج1، ص319.

(3) المُوْر: الغبار

(4) انظر: التبيان في تفسير القرآن: ج3، ص453.

فقد عطف الشاعرُ كلمة(خاطب) على كلمة (قيس) للقرب والمجاورة، رغم أن حقها أن تكون معطوفة بالرفع على كلمة(راحل) لدلالة المعنى على ذلك.

والكـــلام على انتفاء دلالة العلامة الإعرابية على المعنى مطابق تماماً للشاهد الـــذي سبقه، فالكسرة التي ظهرت في آخر(خاطب)، لم تشر إلى معنى جديد غير ما قد تشير إليه الضمة من معنى لو كانت موجودة.

ومـــنه كـــذلك قـــوله تعالـــى:﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾[1]. فقـــد جُرّت كلمة(المشركين) معطوفة على (أهل الكتاب) [2]، بسبب الجـــوار والقـــرب في الموضعُ بينهما، رغم أن الأصل فيها أن تَكون معطوفةً على عبارة(الذين كفروا). أي أن تكون مرفوعة.

ويلاحظ أن العلامة الإعرابية في كلمة(المشركين) قد فقدت دلالتها، إذ لم تشر إلـــى معنى العطف بالجرّ على تركيب(أهل الكتاب) لتبقى دلالة(المشركين) المعنوية مربوطةً بتركيب(الذين كفروا)، رغم ارتباطها لفظياً بما قبلها مباشرة، فالمعنى العام للآيـــة الكريمة أن الذين كفروا من أهل الكتاب، وهم اليهود والنصارى والمشركون عـــبدة الأصنام والأوثان، لا يؤمنون إلا إذا جاءتهم الحجج البينة[3]. وهو ما لا يمكن فهمـــه إلا إذا ربطـــت كلمـــة(المشركين) معنوياً بتركيب(الذين كفروا). وعليه يمكن القـــول: إن العلامـــة الإعـــرابية قد انتفت دلالتها على المعنى في هذا الموضع من التركيب اللغوي.

3. 3. 2 في المنصوبات

---

(1) البينة: 1

(2) انظـــر: ابـــن الأبـــناري، أبـــا البـــركات، عـــبد الـــرحمن بن محمد(ت 577هـــ)، البـــيان فـــي غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا، الهيئة المـــصرية، (د. ط)، 1980، ج2، ص525، وابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص602 وما بعدها، والعكبري، البيان في إعراب القرآن، ج2، ص1297.

(3) انظـــر، الطوســـي،البيان فـــي تفسير القرآن، ج10، ص388، والصابوني محمد علي، مختـــصر تفـــسير ابن كثير، دار التميز، دمشق، دار القلم العربي، حلب، 1989، ج3، ص663.

يتحدث هذا الجزء من الدراسة عن ظاهرة الجوار فيما كان حقه النصب قبل المجـــاورة؛ للتوقف بذلك على المواطن التي انتفت فيها دلالة العلامة الإعرابية على المعنى.

ففـــي قـــوله تعالـــى:﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾[1]، قرأ الحسن شذوذاً(رسُولِه) الثانية بالخفض، وقد أورد أبو حيان تخـــريجاً لهـــا بالعطف على الجوار، كحال بعض أهل اللغة حين يؤكد وينعت على الجوار كذلك [2].

وقـــيل إنَّ الواو للقسم [3]، ولعلّ ما دفع بعضهم إلى مثل هذا التخريج هو ميل الـــنحاة عموماً إلى النأي بظاهرة الجوار عن القرآن الكريم؛ لما اصطبغت به عندهم بما يسمى بالشذوذ.

وأيّاً كان تخريجها، فظاهر النص القرآني يملي علينا حملها على الجوار بعداً عـــن بعض التخريجات، التي تُوقعنا في التكلف، وتحميل النص ما لا يتحمله، وعلى الجـــوار تنتفي دلالة العلامة الإعرابية في هذا الموضع، فكلمة(رسوله) رغم حفضها بالجوار على لفظ(المشركين)، تبقى موصولة من حيث المعنى بلفظ الجلالة المذكور فـــي الآية الكريمة بعد(أنّ)، فالكسرة إذاً في كلمة(رسوله)، لا تعدو أن تكون شكلية مفرغة من الدلالة المعنوية، جلبتها ظاهرة الجوار في العربية.

ومـــن ذلـــك أيضاً ما روي عن أبي عمرو من قراءة(الأيمن) بالجرّ في قوله تعالـــى:﴿ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ ﴾[4] حيث يرى الزمخشري أن (الأيمن) مجرور علـــى الجوار نحو جحر ضبٍ خَرِبٍ[5]، بخلاف أبي حيان، الذي لا يجيز حملها على

---

(1) التوبة: 3.

(2) انظر: أبا حيان، البحر المحيط ج5، ص6.

(3) انظر: أبا حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص6، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج8، ص71.

(4) طه: 80

(5) انظر الزمخشري، الكشاف: ج2، ص265.

الجوار في القرآن الكريم، ويعدها من قبيل النعت للطور لما فيه من اليمن، أو كونه على يمين من يستقبل الجبل[1].

والنظـــرة السريعة في الآية الكريمة تجعل القارئ يميل دون إمعان إلى جعل لفـــظ (الأيمن) نعتاً للفظ(الطور)، وحقيقة الأمر غير ذلك من جهة نظر الباحث، فقد قصد الله تعالى إلى وصف الجانب لا الطور؛ لطلب المعنى ذلك، وتقديم جرّ(الأيمن) علـــى الجـــوار أولـــى مـــن تقديم ما فسّره أبو حيان، ومن يرى رأيه على أنه نعت للطـــور؛ ذلك أن ظاهرة الجوار في العربية حاضرة يسهل حمل القراءة عليها، وإن تـــنكب بعض العلماء عن الطريق؛ لينكرها سواء أكان ذلك في الذكر الحكيم، أم في اللغة عامة.

وأمّـــا مـــا يخص العلامة الإعرابية في هذا الموضع هو أنها جاءت مفرغة الدلالـــة منتفـــية. فالكـــسرة هنا لم تخلص القارئ من عناء التأويل والتفسير، بحيث تـــصرف نظـــره إلـــى(الطـــور) مباشرة لا لغيرها، فتكون بذلك كلمة(الأيمن) نعتاً لـــــ(الطـــور). وهذا ما لم يحدث فعلاً؛ ولهذا يمكن القول: إنَّ علامة الكسرة جاءت شكلية متأثرة بظاهرة الجوار في العربية.

ومما جاء من الشعر في النصب حملاً على الجوار قول العجاج [2]:

كأنَّ نَسْجَ العنكبوت المُرمِلِ[3].

فقـــد جرّ الشاعر لفظ(المرمل) على الجوار، وهو في الحقيقة نعت للنسيج لا للعنكـــبوت، وقـــد يثيـــر بعضنا تساؤلاً ينمُّ عن اعتبار مجيء الكسرة في (المرملِ) ضرورة شعرية من أجل القافية، ويمكن الرد على ذلك بأنّ اقحام الضرورة الشعرية دائمـــاً فـــي تفسير الكثير من الظواهر اللغوية، قد ينأى بالشعر في نهاية الأمر عن النظام اللغوي، الذي أرساه العلماء للعربية عامة سواء أكانت نثراً أم شعراً.

ونعود للقول بانتفاء الدلالة المعنوية للعلامة الإعرابية في هذا الموضع- فحق كلمة (المُرْمِلِ) أن تكون تابعة في علاقتها الإعرابية لكلمة(نسج)، إلا أنها جرّت على

---

(1) انظر، التوحيدي: البحر المحيط: 265/6.

(2) انظر: ديوان العجاج، ص47. وسيبويه، الكتاب، ج1، ص437.

(3) المُرْمِلِ: المنسوج.

الجـــوار مـــن لفظ(العنكبوت)؛ لتصبح بذلك مفرغة من دلالتها، فالكسرة مفرغة من الدلالـــة كونها لم تدّل على معنى التبعية لكلمة(العنكبوت)؛ وأيضاً لأن دلالة العلامة الإعـــرابية المغيـــبة، التي يفترض أن تكون الفتحة بدلاً من الكسرة، ظلت ماثلة في التركيب لبقاء دلالة (المُرْمِل) على الوصفية لكلمة (نسج).

!

3. 3. 3 في المجرورات

لقـــد اضْـــطرَّ الـــباحث إلى وضع هذا العنوان المندرج تحته موضوع النعت الـــسببي لبـــيان مـــسألة هامـــة، بالرغم من أنه في حقيقته يخالف ما يسمى بظاهرة الجوار.

فقـــد روى بعض العلماء آراء مختلفة في توجيه لفظة (قتال)، التي جاءت في قـــوله تعالـــى:﴿يـسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَـرَامِ قِـتَالٍ فِـيهِ﴾[1]، وتعرب هذه الكلمة عادة بدل اشـــتمال، وهذا ما عليه معظم العلماء، غير أنه روي عن الكسائي[2] والفراء[3]، وأبي الـــبقاء العكبـــري[4]، أنّها محفوضة بحرف خفض محذوف أي: عن قتال. ويرى أبو عبـــيدة أنهـــا مخفوضة على الجوار، وهو ما خطأه ابن عطية، وأبو حيان حين قال الأخير:(وقال أبو عبيدة:(قتالٍ فيه) خفض على الجوار فهو كما قال ابن عطية، وجه الخطـــأ فـــيه هـــو أن يكون تابعاً لما قبله في رفع أو نصب أو جر من حيث اللفظ والمعنـــى، فيعدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب المخفوض لمجاورته المخفوض، لا يكـــون تابعـــاً لـــه مـــن حـــيث المعنـــى، وهنا لم يتقدم لا مرفوع ولا منصوب، فـــيكون(قتال) تابعاً له، فيعدل به عن إعرابه إلى الخفض على الجوار، وإن كان أبو عبـــيدة عني الخفض على الجوار أنّه تابع لمخفوض فخفضه بكونه جاور مخفوضاً

---

(1) البقرة: 217

(2) انظر: أبا حيان، البحر المحيط ج2، ص145.

(3) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص141.

(4) أبو حيان، البحر المحيط، ج2، ص145

أي: صـــار تابعـــاً له، ولا نعني به المصطلح عليه، جاز ذلك ولم يكن خطأ، وكان موافقاً لقول الجمهور، إلا أنه أغمض في العبارة وألبس في المصطلح) [1].

ونخلـــص ممـــا ســـبق إلى ما خلص إليه ابن عطية، وأبو حيان من أن اللفظ المجـــرور المجاور لمجرور مثله، وكان تابعاً لمجرور سابقٍ عليهما من حيث اللفظ والمعنى، لا يجوز فيه حكم الجوار مطلقاً، ذلك أن حمل الكلمة على القاعدة النحوية المـــشهورة(قاعـــدة الإتـــباع) إذا استلزم المعنى أولى من حملها على الجوار الأقل استعمالاً خاصة إذا كان التابع مجروراً.

3. 3. 4 النعت السببي

لعـــلَّ الـــنعت الـــسببي من أكثر المسائل النحوية قرباً من ظاهرة الجوار في العـــربية، وقـــد لا أكـــون مغالياً في الأمر إذا ما عددته ضرباً من ضروبه، فَمحلُّ الحـــركة الإعـــرابية فـــي الـــنعت السببي قريب من محلها في الاسم المجرور على الجوار، بل ربما تدفع أمثلته الدارس إلى أن يظنه من الجوار حقيقةً، وإن دُرِس عند العلماء في باب مستقل.

وربمـــا يعـــزز ما ذهب إليه الباحث هو أن بعض المحدثين- في حديثه عن ظاهـــرة الازدواج فـــي العربية يَعدُّ النعت السببي من قبيل الازدواج{وهو مصطلح يـــضمّ عـــنده الجـــوار} مستدلاً بما ورد عن الخليل نفسه في المسألة ذاتها في كتابة الجمل من أن النعت السببي المجرور مجرور بالجوار كما في قولهم: مررت برجلٍ عجـــوزٍ أمه، ومررت برجلٍ طالقٍ امرأته، فليس العجوز من نعت الرجل إلا أنه لما جاء مجروراً خفضته على القرب والجوار[2].

ولو جئنا نضرب المثال الآتي: مررت برجل كريم أبوه، لتفسير وجهة نظرنا التي لا تختلف كثيراً عما أوردناه في الرأي السابق.

---

(1) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج2، ص145.

(2) انظر، مصاروة، جزاء محمد، بحث بعنوان(ظاهرة الأزدواج في العربية)، جامعة مؤتة، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها المجلد(1) العدد(2)، 2005، ص34.

فسنقول: كريم نعت لـ (أبوه) دون حاجة إلى تسويغ، ومع ذلك لم تأخذ علامة متبوعها الضمة، بل تأثرت بما جاورها، وسبقها في التركيب، وهو لفظ(رجلٍ)، فأخذت علامته الكسرة دون أن يفسح لها المجال لأي دلالة معنوية على النعتية فيما قبلها، لتظل الدلالة المعنوية للضمة المغيبة، التي كان أصلها الظهور ماثلة في كلمة(أبوه).

وعليه فقد انتفت إذاً دلالة الكسرة على المعنى في النعت السببي كما فسرنا، والنعت هنا ليس حقيقة، إذ شرط الترتيب بين النعت وبين متبوعه قد انعدم، فالرابطة بين النعت وما قبله-أي المنعوت- أنه يبين صفة من صفات ما له تعلق وارتباط به.

4.3 الإتباع

1.4.3 لغة:

إذا ما أردنا أن نبحث عن المعنى اللغوي لكلمة الإتباع في المعاجم العربية، سنجدها تقع فيها تحت مادة تبع، التي تدل بمشتقاتها المختلفة على معنى عام يجمعها، وهو الاقتفاء ولزوم الشيء. فحين يتبع شخص آخر فهو يلازمه ويقتفى أثره، والشيطان تابع الإنسان؛ لأنه يلازمه يتقفاه في جميع أفعاله، وقوائم الدابة تَبعٌ؛ كونها تتبع بعضها بعضاً عند المشي. فالإتباع: هو اتصاف الشيء بصفة التابع أو اللاحق [1].

2.4.3 اصطلاحاً

يردُ للإتباع عند علماء اللغة معنيان: الأول: إتباع الحركة، بمعنى أن تؤثر حركةٌ في حركة سابقةٍ أو لاحقة لها فتقلبها حركة مماثلة أو مناسبة لها، ومثالٌ لذلك

---

(1) انظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ج3 ، ص 8 – 9. وابن منظور، لسان العرب، ج1 / ص309 – 310. والزبيدي، تاج العروس، ج2 / ص372 وما بعدها. ومصطفى، المعجم الوسيط، ج1، ص81.

كَسْرُ همزة (أُم) إذا جاءت بعد كسر، فقد ذهب سيبويه، وابن جني إلى أن الهمزة كسرت إتباعاً للكسرة، التي قبلها في قول الشاعر [1].

اضربِ السّاقَيْنِ إمّكَ هابلُ

ويُفَسّر هذا الإتباع عادة في الدراسات الصوتية الحديثة ضمن ما يسمى بالمماثلة الصوتية، التي تُعَرَّف على أنها التعديلات الكيفية للصوت بسبب مجاورته لأصواتٍ أخرى، أو تحول الفونيمات المختلفة إلى متماثلة إما تماثلاً جزئياً أو كلياً[2].

أما المعنى الثاني للإتباع، فقد اختلف العلماء في ضبط حده وتصنيفه، إلى أن أغمض على بعضهم فجعله من باب الإبدال. ويعرفه ابن فارس تعريفاً موجزاً وإن لم يكن جامعاً فيقول: هو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها، أو رويها إشباعاً وتأكيداً [3]. ويفسر ابن فارس كلامه في كتابه الإتباع والمزاوجة في أن اللفظين يتشابهان في روّي واحد، أو قد يختلفان وأن الكلمة الثانية قد تكون ذات معنى، أو قد تكون غير واضحة المعنى، ولا بينة الاشتقاق [4].

ومن العلماء من لا يفرق بين الإتباع والتوكيد فيقول: "منه قسم يسمّى الإتباع نحو عطشان نطشان، وهو داخل في حكم التوكيد عند الأكثر، والدليل على ذلك كونه توكيداً للأوّل غير مبين معنى بنفسه عن نفسه كأكتع وأبضع مع أجمع، فكما لا ينطق بأكتع بغير أجمع، فكذلك هذه الألفاظ مع ما قبلها... والذي عندي أنّ هذه

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب ج2، ص 272. وابن جني، الخصائص ج3، ص141. والاستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص262.

(2) عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص324، وانظر في مفهومها: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، دار وهدان، ط4، ص178 وما بعدها. والشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، ط1، 2004م، ص189 وما بعدها. والخولي: الأصوات اللغوية، ص219.

(3) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ص263. والسيوطي، جلال الدين(911هـ)، المزهر في علوم اللغة، ط1، 1966، ج1، ص414.

(4) انظر: ابن فارس أبو الحسن أحمد بن فارس، (ت 395هـ)، الإتباع والمزاوجة، تحقيق أديب عبد الواحد حمدان، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، (د.ط)، 1995، ص 43. والسيوطي، المزهر، ج1، ص414.

الألفـــاظ تدَخل في باب التأكيد بالتكرار نحو: رأيت زيداً زيداً، ورأيت رجلاً رجلاً، وإنمـــا غُيّر منها حرف واحد لما يجيئون في أكثر كلامهم بالتكرار، ويدلُ على ذلك أنـــه إنمـــا كـــرر في أجمع وأكتع العين، وهنا كُررت العين واللام نحو: حَسَنٌ بَسٌ وشيطان ليطان" [1].

ويرى الآمدي كذلك أن التابع لا يفيد معنى أصلاً؛ ولهذا قال ابن دريد: سألت أبا حاتم عن معنى قولهم بَسَنٌ فقال: لا أدري ما هو [2].

ومـــن العلماء من فصل المسألة حتى أفرد لها مؤلفاً يعالج فيها جميع مسائلها كمـــا فعل أبو الطيب في كتابه الإتباع، فقسمه إلى إتباع اسمي، وإتباع حرفي وإتباع متصل وإتباع منفصل، وما جاء لمعنى، وما جاء لغير معنى، وما إلى ذلك.

3.4.3 الإتباع الحركي

وما يخدم موضوع بحثنا من الإتباع هو الإتباع الحركي، وليس كلّه، وإنما ما كان له أثر في العلامة الإعرابية فقط، وقصرُنا إياه في هذا الجانب يجعله محصوراً فـــي عـــدة أمـــثلة مـــن القرآن الكريم، نبدأ منها بما روي شذوذاً من قراءة الحسن البصري، وزيد بن علي، وإبراهيم بن أبي عبلة، رؤبة لقوله تعالى في سورة الفاتحة ﴿ الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [3]. بكسر الّدال من كلمة (الحمدِ) إتباعاً لحركة اللام اللاحقة لها [4].

وكـــان الأصـــل أن تكـــون العلامة الإعرابية في كلمة (الحمد) الضمة، لأنها مبـــتدأ، والابـــتداء حقه الرفع، إلا أنّ (الحمد) حين تأثرت بحركة اللام بعدها، فقدت ضمتها لتحل محلها الكسرة، والكسرة في هذا الموضع، وما يشبهه لا دلالة لها على المعنى، فهي لم تؤدِ أي معنى تركيبي يفيده الكسر، كالإضافة وما يتعلق بها، بل بقي

---

(1) السيوطي، المزهر، ج1، ص424 – 425.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص415.

(3) الفاتحة: 1.

(4) انظـــر: أبـــا جناح، صاحب جعفر، الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، ط1، 1985م، ص120.

الحُمد يدل على معنى الابتداء رغم وجود علامة الكسرة، وبناء عليه فقد انتفت دلالة العلامة الإعرابية على المعنى في هذا الموضع.

ويمكـــن العودة إلى الشاهد السابق: اضربِ الساقيين إمِّك هابلُ، للوقوف على موضع انتفاء دلالة العلامة الإعرابية على المعنى فيه، فقد تأثرت العلامة الإعرابية فـــي كلمـــة أمَـــك في الميم، لتتحول من الضمة إلى الكسرة بفعل مجاورتها للهمزة المكسورة، التي تأثرت هي الأخرى بحركة آخر ما قبلها.

وهـــنا نـــستطيع القـــول: إنّ العلامة الإعرابية (الكسرة) على الميم من كلمة (إمِّك) قد انتفت دلالتها، فلم تعد تدلُّ على أي معنى يفيده الجرّ، إذ ظلت كلمة (إمك) تـــدل علـــى معـــناها مـــن الابتداء رغم وجود الكسرة، وبذلك تنتفي دلالة العلامة الإعرابية على المعنى في هذا الموضع.

ونذكـــر كذلك على الإتباع الحركي قراءة أبي جعفر يزيد لقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ ﴾[1]. بضم التّاء في الملائكة[2]. إذ أتبعت الضمة إلى حركة الجـــيم في (اسْجُدُواْ) للقرب، ويسهل تفسير هذه الحالة ضمن قوانين المماثلة في علم الأصوات الحديثة.

وكان الأمر يقتضي أن تجر (الملائكةُ) بالكسرة لدخول حرف الجّر عليها، إلا أن الإتـــباع مـــنـــع ذلك لتُضْحِيَ الكسرة منتفية بلا دلالة معنويـــة على معنى الجّر الحقيقـــي بالخـــافض، فهـــــي على ذلك شكلية تسعى إلى تحقيق نوع من الانسجام الصوتي في الكلام.

ويـــبدو أن غـــرابـــة هـــذه القراءة فـــي تعطيل عمـــل حرف الجّر الأصيل فـــيمـــا بعـــــده دفعـــــت كثيـــراً من النحـــاة إلـــى الحكم عليهـــا بالخطـــأ تارة، وباللحن تـــارة أخـــرى، وبالضعـــف ثالثـــة. فقـــد خطأ أبو علـــي الفارسي[3].

---

(1) البقرة: 34.

(2) انظـــر: ابـــن خالويه، (ت 370هـــ)، القراءات الشاذة، تحقيق آثر جعفري، دار الكندي للنشر والتوزيع، د . ط، ص3.

(3) انظر: أبا حيان، البحر المحيط، ج1، ص152.

والزجاج[1]. هذه القراءة، وحكم عليها أبو جعفر النحاس باللحن قائلاً: " وهذا اللحن لا يجـــوز، وأحسن ما قيل فيه ما روي عن محمد بن يزيد قال: أحْسِبُ أنَّ أبا جعفر كان يخفض، ثمَّ يشُمّ الضمة؛ ليدل على أن الابتداء بالضم[2].

وضـــعفها العكبـــري بشدة بقوله: " وقرئ بضمها، وهي قراءة ضعيفة جداً، وأحـــسن مـــا تحمـــل عليه أن يكون الراوي لم يضبط على القارئ، وذلك أن يكون القـــارئ أشار إلى الضم تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء، ولم يدرك الراوي هذه الإشارة..."[3].

وحملهـــا الزمخـــشري علـــى لغة ضعيفة، لأنه لا يجوز عنده إلغاء الحركة الإعرابية بحركة الإتباع، إلا في لغة ضعيفة[4].

ويرى بعض المحدثين أن القراءة سنة متبعة يجب القياس عليها لا إخضاعها للأصل النحوي، عاداً رأي أبي حيان أكثر احتراماً للنص القرآني حين نقل عنه أنها لغة أزد شنوءة، ولا يجوز أن يخطأ الراوي بها ولا يغلّط[5].

---

(1) الزجاج، إبراهيم بن السريّ، (ت 311هـــ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988، ج1، ص80.

(2) النحاس: إعراب القرآن: ج1، ص162.

(3) العكبري: التبيان في إعراب القرآن ج1، ص51.

(4) الزمخشري، الكشاف، ج1، ص62.

(5) انظر: الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ص142.

الفصل الرابع

التوهم

4. 1 التوهم لغة

هو المصدر الصريح للفعل (تَوَهّم)، الذي يندرج في معاجم اللغة تحت المادة اللغوية (وَهَم)، وهو يدل على معنى الظنّ بالشيء، وتمثله أو تخيّله، كان في الوجود أو لم يكن [1].

فالتوهم إذاً ليس أمراً مبنياً على إدراك حقيقي مسبق في ذهن المتكلم، وإنما هو ما يخطر في العقل دون وعي مسبق، ويُوصف الوَهْمُ أيضاً على أنه خطرات القلب [2].

وهو في المعنى السابق مرحلة بين الخطأ والصواب، إذ إنّ المتعلم لا يقع فيه جرّاء ما ترسخ فيُ ذهنه أو تعود عليه، كأن ينصب أحدنا في كلامه الفاعل، وهو متعود على ذلك، غير عالم بأنّ الصواب رفعه، إلا أنّ المتكلم في الوهم، قد يتلافى ما وقع فيه مدركاً إيّاه إذا ما نطق به مرة أخرى.

وقد يأتي الوهم، أو التوهم بمعنى الخطأ، وهو ما احترزنا منه في المثال السابق فيقال: وهمت في كذا وكذا، غلطت وأخطأت[3].

4. 2 اصطلاحاً

وما يلفت الانتباه هو أن النحاة لم يعمدوا إلى وضع تعريف لمصطلح التوهم، رغم أنه كثر لديهم في تفسير كثير من الشواهد اللغوية، فكان عملهم أن يمثلوا على الظاهرة بشواهد مختلفة، يفسرونها دون وضع تعريف أمام القارئ، أو الدارس يفهم ذلك من خلال حديثهم عما يتحدثون، وإذا نظرنا في كتب التعريفات والحدود، فلن نجد فيها إلا حديثاً عاماً لا يخرج بفحواه عن المعنى اللغوي للتوهم، فهو عند

---

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص994، ومصطفى، الوسيط، ج2، ص1073.

(2) انظر: مصطفى، الوسيط، ج2، ص1073.

(3) المرجع نفسه: ج2، ص1073.

الجرجانـــي إدراك المعنـــى الجزئي المتعلق بالمحسوسات[1]. وعند المناوي " سبق الذهن إلى شيء"[2].

إذاً فأصـــحاب الحـــدود لـــم يتطرقوا أبداً لمفهوم التوهم عند النحاة، بل جاء كلامهـــم لغوياً عاماً، لا يتناول مفهوم التوهم في علم من العلوم، ويبدو أن سبب عدم حديثهم عن التوهم عند النحاة هو أن النحاة أنفسهم لم يتفقوا على اصطلاح محدد له.

4. 3 العطف على التوهم في الأسماء

قـــصدنا فـــي هـــذا الفـــصل أن نمثل على مواضع انتفت فيها دلالة العلامة الإعـــرابية، وليس التفصيل في الحديث عن الظاهرة من حيث تعريفاتها، أو الشواهد المـــندرجة تحـــتها مما يخرج الدراسة عن هدفها، أو إطارها العام؛ لذا سنختار أهم المواضـــع، التـــي تنتفـــي مـــن خلالها دلالة العلامة الإعرابية على المعنى في هذا الفصل.

4. 3. 1 العطف على خبر ليس

اعـــتدنا ممـــا تعلمـــناه مـــن قواعد النحاة في ضبط اللغة أن يتحد الاسمان: المعطـــوف والمعطوف عليه في العلامة الإعرابية، غير أنه ورد عن العرب أنهم قد يعطفـــون الاسم المتأخر على الاسم السابق بعلامة إعرابية مغايرة له. ويفسر النحاة عـــادة مثل هذا التركيب في ضوء ما يسمى بظاهرة العطف على التوهم التي يندرج تحتها العنوان السابق.

ومن الشواهد الدالة على ذلك قول زهير بن أبي سلمى: [3].

بـــدا لِي أنّي لست مُدْرِكَ ما مَضَى ولا ســـابقٍ شـــيئاً إذا كـــان جائياً

---

(1) الجرجاني، التعريفات، ص79.

(2) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص216.

(3) زهيـــر بـــن أبي سلمى، ديوانه، ص287. وسيبويه الكتاب ج1، ص83/418، 425 – 429، وينسبه سيبويه إلى صرمة الأنصاري ج1، ص154. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص5، =ج7، ص56. والبغدادي، خزانة الأدب ج8، ص69، ج9، ص 100. وابن هشام، مغني اللبيب ج2، ص549.

جاء الحديث على هذا الشاهد من خلال سؤال سيبويه لأستاذه الخليل عن قوله تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [1]. فأجابه الخليل بأن هذه الآية الكريمة كقول زهير السابق. فهم يَجْرُون على ذلك؛ لأن الأوّل [ومثله في البيت (مدرك) وفي الآية الكريمة (فأصَّدَقَ)] قد يدخله الْباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، وهنا كذلك، فلما كان الفعل الأول، قد يكون مجزوماً باقتران الفاء فيه، نطقوا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، وعلى ذلك توهموا هذا [2].

إذاً كان الأصل أن ينصب الشاعر (سابقٍ) بالعطف على (مدرك)، غير أنّه في نظر النحاة حين توهم وجود حرف الجّر الزائد في (مدرك) ووروده في مثل هذا الموضع كثير، عطف عليها بالخفض، وفي الآية الكريمة يعطف بالجزم (فأكن) على (فأصدَقَ) المنصوب لإمكانية ورود الفعل الأوّل مجزوماً أيضاً.

وقد يتوهم بعضنا في أن حمل بعض آي الذكر الحكيم على ظاهرة التوهم فيه شيء من المغالطة، أو إخضاع للقرآن الكريم لظاهرة لا يليق به الاتصاف بها، والأمر ليس كما يظن، فالتوهم ليس صفة سلبية تعيب اللغة، أو تقدح فيها، وإن كان ظاهرُ المصطلح يوحي بذلك، فما كان عمل النحاة إلا أن قعدوا للغة وفق ما توافر لديهم من نصوصها، والإتباع أحد ظواهر التقعيد، التي خرجت عن أصل قاعدة العطف التي نصبوها، أو ربما طفت على السطح نتيجة تضييق القاعدة السابقة، ونتيجةً أيضاً للتضييق العام في قواعد النحو، التي فرزت هي الأخرى جرّاء ذلك سيلاً من الأشكال اللغوية، كالجوار، والإتباع، والتوهم وغيرها مما يخالف أصل ما وضعوا. ولا ينسى الباحث القول: بأنّ الدراسات اللغوية الحديثة تنفي – وفق منهجها الوصفي – وسم اللغة بالخطأ، أو الحكم عليها بأصول تخرج عن أصلها، وإنما نصفها ونقعد لها كما هي، أو كما تنطق عن ذاتها يقول دافيد كريستل في هذا المعنى: ".. إن علم اللغة يقوم– على الأقل– بمهمتين: الأولى: أنه يهتم بدراسة اللغات في ذاتها، ومن ذاتها؛ لكي يستطيع أن يقدم وصفاً كاملاً ومحدداً لها، والثانية:

---

(1) المنافقون: 10.

(2) سيبويه، الكتاب ج1، ص83، 418.

أنـــه يدرس هذه اللغات كوسيلة لغاية أبعد، وهي الحصول على معلومات عن طبيعة اللغة بشكل عام"[1].

ويلاحـــظ مـــن خلال تأملنا للشاهدين السابقين أن العلامة الإعرابية فيهما في اللفظـــين: (سابق، وأكن)، قد انتفت دلالتاهما على المعنى، فالكسرة في الأوّل لم تدّل على أي من المعاني النحوية، التي وضعت إزاءها، وبقي معها اللفظ يدل على معنى العطـــف على اللفظ السابق. وكذلك الأمر في (أكن)، فهو لا يدل بوجود الجزم على أي مـــن المعانـــي الـــنحوية، التـــي يتطلبها الجزم، بل ظلّ يدل على معنى العطف بالنـــصب علـــى سابقه، رغم وجود علامة الجزم (السكون)، فلذا لم تدل الكسرة، أو الـــسكون علـــى أي دلالة معنوية، وبذلك يمكن القول بانتفاء دلالة العلامة الإعرابية على المعنى في هذا الموضع.

4. 3. 2 العطف بالتوهم على خبر كان

ومـــبدأ العطف في هذا المسألة هو ذاته في المسألة السابقة، أي أن يتوهم ابن اللغة في خبر كان حرف جرّ فيعطف عليه بالجّر، ومنه قول الشاعر: [2].

ومـــا كُـــنتُ ذا نَيـــربٍ فـــيْهم ولا مُـــــنْمِشٍ فْـــــيهِمْ مُـــــنْمِلِ

فقـــد عطـــف (منمشٍ) بالخفض على توهم وجود حرف الجّر الزائد في خبر كنت (ذا)، ومثله قول الفرزدق: [3].

ومـــا زُرْتُ لَيْلَـــى أن تَكونَ جَبيبَةً إلـــيَّ ولا دَيْـــنٍ بَهـــا أنّـــا طَالبُهُ

---

(1) كريستل، دافيد، التعريف بعلم اللغة، ترجمة وتعليق حلمي خليل، ط2، 1993، ص71، وانظـــر أيـــضاً: بشر، كمال محمد، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط9، 1986، ص51.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب ج2، ص549، السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص14، وهـــو فـــيهما بغير نسبة النيرب: النميمة، والمنمش: المفسد بين الناس، والمنمل كثير النميمة.

(3) الفرزدق، ديوانه، ص93، وابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص395. وابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص604. والسيوطي، همع الهوامع ج2، ص81.

فقد عطف بالخفض (دينٍ) على خبر تكون (حبيبةً)؛ لتوهم دخول الباء، حرف الجّر الزائد على الخبر. وفي هذين الشاهدين يمكن القول أيضاً بأن الكسرة قد انتفت دلالتها على المعنى، لتبقى شكلية تركيبية مجردة من وظيفتها الإعرابية الدلالية.

4. 3 . 3 العطف على التوهم في الاسم المنصوب عامة

وهـذا الجانـب لـيس خاصاً بباب نحوي بعينه، وإنما هو شواهد متفرقة في أسماء منصوبة، حملها كثير من النحاة على التوهم.

ومـن ذلـك مـا جاء في قراءة حفص عن عاصم، والجمهور لقوله تعالى: ﴿ وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ [1]. حيث قرئ بنصب (يعقـوب)، وفـيه يقول الزمخشري: وقرئ (يعقوب) بالنصب كأنه قيل (ووهبنا له إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب) على غرار قول الأحوص الرياحي اليربوعي[2]:

مَـشَائيمُ ليـسوا مُصْلحينَ عَشيرةً ولا ناعـبٍ إلا بَبَـيْنٍ غُـرابُها [3].

فقد عطف الشاعر لفظ(ناعبٍ) بالجر على (مصلحين) لتوهم وجود حرف جر زائد في أوله.

وتجـدر الإشارة إلى أنه لا يجوز عدُّ (يعقوب مجروراً بالفتحة لمنع صرفه؛ لمـا يقتضي ذلك من حمله على الجوار من لفظ (إسحاق) المتقدم عليه مباشرة، وهو مـا لـم يقل به أحدٌ من العلماء في حدود ما يعلم الباحث، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن عدّ (يعقوب) معطوفاً على إسحاق؛ لأن البشارة من الملائكة معلومة أنهـا كانـت بإسـحاق فقط، ويدفع سياق الآية الكريمة إلى ضرورة الربط بين لفظ (يعقوب) ولفظِ (إسحاق) الأوّل من جهة المعنى العام.

---

(1) هود: 71.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص165، وابن هشام: مغني اللبيب، ج2، ص622.

(3) أنظر: الزمخشري، الكشاف، ج2، ص281، وابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص551. وأبا حيان، البحر المحيط، ج5، ص344. والفراء، معاني القرآن، ج2، ص22.

ويلاحظ أن الزمخشري في تخريجه للآية السابقة استند في اللغة على باب أصيل هو باب التضمين، إذ ضمن الفعل (فبشرنا) معنى الفعل (ووهبنا)، ولم يشر في تخريجه إلى أن (يعقوب) نُصِبَ بالتوهم على (إسحاق) ضناً بأن الفعل قبلها قد نصب ما بعده دون وساطة الباء، إلا أن ذلك ربما يفهم من خلال عقده مقارنة بين الآية الكريمة والشاهد الشعري السابق. فقد جرّ الشاعر في نظره (ناعبٍ) على توهم وجود الباء في (مصلحين)، فالطريقة واحدة، وإن توهم في الآية عدم وجود الباء، وفي البيت تَوَهَّم وجودها.

ويرى أبو حيان من بعده أيضاً أنه عطف على التوهم، وإن كان التوهم لا ينقاس في العربية، وأن الأظهر أن تنصب (يعقوب) بإضمار فعل تقديره (ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب) ويدل على ذلك قوله (فبشرناها)؛ لأن البشارة في معنى الهبة[1]. فضلاً عن أنَّ الفراء من قبل جعله من باب العطف على المحل، أي: على المحل الإعرابي لكلمة إسحاق الأولى، وهو النصب بالفعل الذي سبقها، وهو ما ضعفه أبو حيان[2].

وأيا كانت التخريجات فيسهل حمل الشاهدين فيها على ما يسمى بالتوهم، وبأن العلامة الإعرابية في هذين الموضعين قد انتفت دلالتها المعنوية، إذ لم تعد الفتحة تدل على أي من المعاني، التي وضعت إزاءها، ودليل ذلك أننا ما زلنا نشتمُّ في الآية الكريمة رائحة الإسناد والابتدائية في(يعقوب) رغم وجود الفتحة، فهي لم تعطل معنى الإسناد ليظهر معناها، في آخر اللفظ. وعليه تنتفي دلالة الفتحة على المعنى في هذا الموضع، وكذلك الحال في البيت، إذ انتفت دلالة الكسرة المعنوية في (ناعب) ليبقى اللفظ دالاً على معنى العطف على لفظ(مصلحين) ويمكن إرجاع الحديث فيه إلى ما تناولناه في ليس وكان.

ويمكن كذلك حمل قراءة أبي عمرو على التوهم في قوله تعالى: ﴿ فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ ﴾[3] بنصب الخوف عطفاً على التوهم على اللباس، وهناك من

---

(1) انظر، أبا حيان، البحر المحيط ج5/244.

(2) انظر: الفراء، معاني القرآن ج2، ص22. وأبا حيان، البحر المحيط ج5، ص244.

(3) النحل: 112.

أجـــاز أن يكون معطوفاً على موضع الجوع، لأن التقدير (ألبسهم الجوع والخوف)، وأجـــاز آخـــرون أن يكـــون منـــصوباً بفعـــل مضمر، أي وأذاقها الخوف، ويجيز الزمخـــشري أن تكـــون القـــراءة محمولة على حذف مضاف أي (ولباس الخوف)، فَحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مكانه[1].

وإذا ابـــتعدنا عن كل التأويلات السابقة آخذين بظاهرة التوهم، فسيظهر أمامنا موضـــع قد انتفت فيه دلالة العلامة الإعرابية على المعنى، فقد جاءت علامة الفتحة فـــي (الخـــوف) شكلية، لا تدلُّ على معنى المفعولية، التي وضعت له، بل ظلّ اللفظ يـــدلّ علـــى معنى العطف على لفظ الجوع السابق، رغم وجودها، وعليه فقد انتفت دلالة العلامة الإعرابية على المعنى في هذا الموضع.

وتجـــدر الإشارة إلى أن كثيراً من الشواهد النحوية يمكن حملها على ظاهرة الجوار أو التوهم في العربية، أو بعبارة أخرى يمكن توجيهها على الجوار أو التوهم معاً. ودليل ذلك أن بعض الدارسين قد خلط مسائل البابين ببعضها، كما فعل الحموز فـــي كـــتابه (الحمل على الجوار)، وعبد الله جاد الكريم أيضاً في كتابه (التوهم عند الـــنحاة)، ومن أمثلة ذلك ما ورد سابقاً في قوله تعالى:﴿ إِذِ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ والسَّلاَسِلُ يُسْحَبُونَ ﴾[2] بجر السلاسل على توهم أن الأغلال مجرور في المعنى، أو بالجر على الجوار من (أعناقهم).

4. 4 التوهم في الأفعال

وقـــد تناولـــنا تحـــت هـــذا العـــنوان بعض النماذج من الأفعال، التي يصلح الاستشهاد بها على انتفاء دلالة العلامة الإعرابية على المعنى.

4. 4. 1 العطف على التوهم في الفعل المجزوم

ونـــبدأ هنا بعطف الفعل المجزوم على المرفوع بقراءة ابن كثير لقوله تعالى: ﴿ إِنَّـهُ مَـن يَـتَّقِ وَيـصْبِرْ فَـإِنَّ الله لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[3]. حيث أثبت الياء في (يتق: يتقي)

---

(1) انظر أبا حيان، البحر المحيط ج5، ص543. والزمخشري، الكشاف ج2، ص432.

(2) غافر: 71.

(3) يوسف: 90.

وجـزم (يـصبر) فبذلك عطف (يصبرْ) المجزوم على المرفوع السابق عليه بثبوت الـياء، وقـد وجـه أبو علي الفارسي هذه القراءة على أنّ (مَنْ) موصولة، وليست شـرطية، وأنها ضمنت معنى الشرط، فدخلت لذلك الفاء في إنّ، وإنما جزم (يصبرْ) بتوهم معنى (من) [1].

غيـر أن هـناك مـن العـرب من يجعل الجزم في المعتل بحذف السكون المقـدَّر [2]، ويمكن تفسير الياء أيضاً على أنها إشباع للكسرة، ويورد بعض المحدثين احتمال كون (يصبرْ) مرفوعاً بضمةٍ، وقد أُسقطتْ منه لتوالي الحركات، أو للوقف، فأجري الوصل مجرى الوقف[3].

ومن شواهـد ذلك أيضاً قراءة الحسـن، والأشهب العقيلي [4]. لقوله تعالـى: ﴿ وَقَالَ الْمَلأُ مِن قَوْمِ فِرْعَونَ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ ﴾ [5]. بجزم (يـذرْك)، وتحمل القراءة على توهم جزم (ليفسدوا) في جواب الاستفهام [6]. وهو في الحقيقة مُنصوب باللام، أو بأن المضمرة بعدها.

والكلام على العلامة الإعرابية في الموضعين، أنها منتفية الدلالة على المعنى شـأنها شـأن سـابقاتها، فالسكون في حقيقة الأمر لم يدّل على معنى الجزم بسبب الشرط، أو السبق بجازم، أو العطف على ما هو مجزوم حقيقة.

ومما ينضوي من الشعر تحت الفكرة نفسها قول أبي داود الهذلي [7].

فأَبْلُوْنـــي بَلِّيـــتكُمْ لَعَلِّـــي أُصَـــالْحِكُم وأسْـــتَدْرِجْ نَـــوِيّا

---

(1) انظـر: ابـن جني الخصائص ج2، ص50. وابن هشام، مغني اللبيب ج2، ص550. والسيوطي، همع الهوامع ج2، ص42.

(2) انظر: أبا حيان، البحر المحيط ج5، ص342.

(3) انظـر: الحمـوز، عـبد الفتاح أحمد، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1984، ج2، ص901.

(4) انظر: ابن جني، المحتسب ج1، ص256. وأبا حيان، البحر المحيط ج4، ص367.

(5) الأعراف: 127.

(6) انظر: الحموز، التأويل النحوي في القرآن ج2، ص901.

(7) انظـر أبي داود الهذلي، ديوانه 350: والبَلِيّة: الناقة التي تعقل على قبر صاحبها حتى الموت والنوّيا: الصاحب الذي نيته نيتك، والرفيق في السفر خاصة.

وجـــزم (يـــصبر) فبذلك عطف (يصبرْ) المجزوم على المرفوع السابق عليه بثبوت الـــياء، وقـــد وجـــه أبو علي الفارسي هذه القراءة على أنّ (مَنْ) موصولة، وليست شـــرطية، وأنها ضمنت معنى الشرط، فدخلت لذلك الفاء في إنّ، وإنما جزم (يصبرْ) بتوهم معنى (من) [1].

غيـــر أن هـــناك مـــن العـــرب من يعل الجزم في المعتل بحذف السكون المقـــدَّر[2]، ويمكن تفسير الياء أيضاً على أنها إشباع للكسرة، ويورد بعض المحدثين احتمال كون (يصبرْ) مرفوعاً بضمة، وقد أُسقطت منه لتوالي الحركات، أو للوقف، فأجري الوصل مجرى الوقف[3].

ومن شواهـــد ذلك أيضاً قراءة الحســـن، والأشهب العقيلي [4]. لقوله تعالـــى: ﴿ وَقَـالَ الْمَـلأُ مِـن قَـوْمِ فِـرْعَونَ أَتَـذَرُ مُوسَـى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ ﴾ [5]. بجزم (يـــذرْك)، وتحمل القراءة على توهم جزم (ليفسدوا) في جواب الاستفهام [6]. وهو في الحقيقة منصوب باللام، أو بأن المضمرة بعدها.

والكلام على العلامة الإعرابية في الموضعين، أنها منتفية الدلالة على شـــأنها شـــأن ســـابقاتها، فالسكون في حقيقة الأمر لم يدّل على معنى الجزم في الشرط، أو السبق بجازم، أو العطف على ما هو مجزوم حقيقة.

ومما ينضوي من الشعر تحت الفكرة نفسها قول أبي داود الهذلي [7].

فأَبْلُوْنـــــي بَلِيّـــــتَكُمْ لَعَلِّـــــي أُصَـــــالِحُكُم وأسْـــــتَدْرِجْ نَـــــوِيّا

---

(1) انظـــر: ابـــن جني الخصائص ج2، ص50. وابن هشام، مغني اللبيب ج2، ص550. والسيوطي، همع الهوامع ج2، ص42.

(2) انظر: أبا حيان، البحر المحيط ج5، ص342.

(3) انظـــر: الحمـــوز، عـــبد الفتاح أحمد، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1984، ج2، ص901.

(4) انظر: ابن جني، المحتسب ج1، ص256. وأبا حيان، البحر المحيط ج4، ص367.

(5) الأعراف: 127.

(6) انظر: الحموز، التأويل النحوي في القرآن ج2، ص901.

(7) انظـــر أبي داود الهذلي، ديوانه 350: والبَلِيّة: الناقة التي تعقل على قبر صاحبها حتى الموت والنوّيا: الصاحب الذي نيته نيتك، والرفيق في السفر خاصة.

حيث عطف الشاعر (أستدرجْ) بالجزم، على (فأبلوني) توهماً منه بجزمه، إذ يرى ابن هشام أن التقدير (إن تبلوني أستدرج).

وربّما يرى بعضنا أن (أستدرجْ) سكن من أجل الوزن الشعري. وله ذلك إلا أننا أشرنا سابقاً إلى عدم المبالغة في حمل الظواهر اللغوية في الشعر على الضرورة.

وما نلحظه أن العلامة الإعرابية في الفعل المضارع(استدرج) وهي السكون، قد انتفت دلالتها عن معنى الجزم، لأنها في حقيقة الأمر قد عطفت على مرفوع، وليس في التركيب ما يدل على معنى الجزم كالشرط وما يشبهه.

4. 4. 2 العطف على التوهم في الفعل المنصوب

ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [1]. حيث قرئ في قراءة غير منسوبة (فيدهنوا) دون نون [2]. فقد عطف (فيدهنوا) بالنصب على (تدهِن) المرفوع لتوهم وجود (أن) المصدرية في الكلام بدلاً من (لو)، وكأن العطف بناءً على المعنى [3].

ومثله أيضاً من وجهة نظر أبي حيان في قراءة أبي حَيْوة، والأعرج، وغيرهما لقوله تعالى:﴿ يا هامان ابْنِ لِي صَرْحاً لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴾ [4]. حيث قرئ بنصب (فأطّلع) في جواب الترجي تشبيهاً له بالتمني

---

(1) القلم: 9.

(2) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن ج2، ص1234. وأبا حيان، البحر المحيط ج8، ص309. والرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، (ت 606هـ)، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، طهران، ط2، ج3، ص83، وابن هشام، مغني اللبيب ج2، ص 552 ومكرم، عبد العال سالم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1982، ج7، ص195.

(3) انظر: أبا حيان، البحر المحيط ج8، ص309. والسيوطي، همع الهوامع ج2، ص142.

(4) غافر: 36 – 37.

علـــى قـــول الفـــراء، والكوفيين، وتبعهم الزمخشري، وابن مالك[1]. إلا أن أبا حيان يحمل القراءة على توهم أن يكون خبر (لعل) مقترناً بـــ(أن) فعطف على توهم كون الفعل المرفوع منصوباً بأن[2].

وإذا كـــان الشاهدان السابقان قد حملا على التوهم فما القيمة الدلالية للعلامة الإعـــرابية فـــي (يدهنوا) و(فأطلع)؟ وأقصد بها حذف النون في الأول، والفتحة في آخـــر الثانـــي. فهـــي فـــيهما لم ترحنا من ضرورة التأويل، فتدل على معناها في الموضـــعين على معنى النصب، الذي يطلبه المضارع بعلامته في مواضع محددة. وعلـــيه يمكـــن الحكـــم بانـــتفاء دلالة العلامة الإعرابية على المعنى هنا في هذين الموضعين.

4. 4. 3 العطف على التوهم في المضارع المرفوع

ومن ذلك قول الأعشى ميمون: [3].

إنْ تَـــركبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أو تنـــزلون فإنّـــا مَعْـــشَرٌ نُـــزُلُ

فهـــو عـــند الخلـــيل، وسيبويه من العطف على التوهم، حيث عطف الشاعر (تنـــزلون) على (أن تركبوا)؛ لأن المعنى عندهما هو: لأن تركبون فذالك عادتنا أو تنزلون في معظم الحرب، فنحن معروفون بذلك.

ويحملـــه يـــونس بـــن حبيب على القطع، والتقدير عنده (أو أنتم تنزلون) [4]. ويتـــناوله من بعد ابن هشام فيقول " قال يونس: أراد أو أنتم تنزلون، بعطف الجملة

---

(1) انظـــر: الفـــراء، معانـــي القرآن ج3، ص9. وابن هشام، مغني اللبيب ج2، ص552. والزمخشري، الكشاف ج3، ص428. وابن مجاهد، السبعة في القراءات 75.

(2) انظر: أبا حيان، البحر المحيط ج7، ص465.

(3) الأعـــشى، ديوانه 149، وسيبويه الكتاب ج1، ص429. وابن هشام، مغني اللبيب ج2، ص799. والبغدادي، خزانة الأدب ج8، ص552. والإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحـــسن(ت 686هـــ)، شـــرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1985، ج4، ص248.

(4) سيبويه: الكتاب ج1، ص429.

الاســـمية على جملة الشرط، وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم"[1]. ويقول الدســـوقي في المسألة نفسها: " ولكن عطف الجملة الاسمية على جملة الشرط – لا تكون جملة الشرط إلا فعلية – جارياً على قاعدة اغتفارهم في الثواني ما لا يغفر في الأوائل، ولذلك رجح ابن هشام كلام الخليل وسيبويه"[2].

وقـــد انتفت دلالة الرفع (بثبوت النون) في تنزلون عن معناها النحوي، لكون السامع أو القارئ لا يفهم من الفعل إلا معنى الجزم المستحق فيه رغم وجود الرفع، فالأصـــل فـــيه أن يكون مجزوماً بالعطف على (تركبوا) السابق له، وأن يتجرد من علامة الرفع.

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب ج2، ص799.

(2) الدســـوقي، محمـــد بن أحمد بن عرفة، (ت 1230هـــ)، حاشية الدسوقي، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002، ج2، ص313.

الفصل الخامس

إعراب.الحكاية

5. 1 مفهوم الحكاية: لغة

ورد في القاموس المحيط قوله: "حكوتُ الحديثَ أحكوه، كحكيته أحكيه، وَحَكْيتُ فلاناً، وحَاكَيْتُه: شابهته، وفعلتُ فعله أو قوله سواء، وعنه الكلام حكايةً: نقلته، والعقدة شددتها"[1] وجاء في اللسان: "الحكايةُ: كقولك حكيت فلاناً، وحاكيته فعلت مثل فعله، أو قلت مثل قوله سواءً لم أجاوزه، وحكيت عنه الحديث حكايةً: وحكوتُ عنه حديثاً في معنى حكيته. وفي الحديث: ما سرّني أني حكيت إنساناً، وأن لي كذا وكذا أي: فعلت مثل فعله يقال: حكاه، وحاكاه، وأكثر ما يستعمل في القبيح المحاكاة، والمحاكاة: المشابهة"[2]. وأما في تاج العروس: "حكوت الحديث أحكوه لغة في حكيت "كحكيته أحكيه: حكايةً، وحكيت فلاناً، وحاكيته محاكاةً شابهته، يقالُ فلان "يحكي الشمس حسناً ويحاكيها..." [3].

وفي الوسيط: "حكى الشيء: حكايةً: أتى بمثله، وشابهه، يقال: هي تحكي الشمس حسناً، وعنه الحديث: نقله فهو حاكٍ، (ج) حكاه، وحاكاه شابهه في القول أو الفعل أو غيرهما. والحكاية: ما يحكى ويقص، وقع أو تُخيلّ، واللهجة تقول العرب: هذه حكايتنا"[4].

ويلاحظ أن المعنى اللغوي "للحكاية، ومشتقاتها" واحد في المعاجم السابقة، حتى إن التعبير بالألفاظ يكاد يكون واحداً كذلك، وجملة القول: إن الحكاية تدل على جملة من المعاني ترتبط فيما بينها بعنصر التشابه، والمماثلة، وهذا نفسه ما دفع النحاة إلى استعمال مصطلح "الحكاية"؛ للتعبير عن النمط اللغوي الاستعمالي، الذي سندرسه في هذا الفصل.

---

(1) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة (حكى)، ج4، ص313.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (حكى)، ج1، ص69.

(3) الزبيدي، تاج العروس، مادة (حكى)، ج1، ص94 – 95.

(4) مصطفى، المعجم الوسيط، مادة (حكى)، ج1، ص190.

5. 2 اصطلاحاً

يذكر الجرجاني أن الحكاية هي: "عبارة عن نقل كلمة من موضع إلى موضع آخر بلا تغيير حركة، ولا تبديل صيغةٍ؛ وقيل: الحكاية إتيان اللفظ على ما كان عليه من قبل"[1]، ويقول المناوي: "الحكاية: استعمال الكلمة بنقلها من محلها الاول إلى الآخر، وحكيت الشيء حكايةً: أتيت بمثله، وهي هنا كالمعارضة"[2] ويقصد بالمعارضة: العمل على منوال الشيء، والإتيان بما يشبهه، وهو مصطلح أدبي خاص بالشعر، كمعارضات الشعراء و الكتاب بعضهم بعضا.

وعند التهانوي: "الحكاية بالكسر في اللغة: إعادة الكلام عن شيء...، ومعنى حكاية الحال الماضية في عرف العلماء أن يفرض أنّ ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان، فقد يعبر عنه بلفظ المضارع، وقد يعبر عنه بلفظ اسم الفاعل، وليس معناها أنَّ اللفظ، الذي في ذلك الزمان يُحكى الآن على ما يُلفظ به، كما في قولهم دعني من تُمرتان، على ما زعمه السيد الشريف في حواشي شرح المفتاح، بل المقصود حكاية المعنى"[3].

إذا ما نظرنا في تعريف المناوي للحكاية سنلمح بسهولة عدم الدقة والوضوح في تعريفه، فهو يشير إلى استعمال اللفظ بنقله من مكان إلى آخر في الكلام دون أن يشير إلى شيء مما يلازم هذا النقل، كالصيغة العامة أو الحركة الإعرابية، فأنا أستطيع نقل كلمة زيدٍ- مثلاً- من جملة إلى أخرى بحيث تكون في الأولى فاعلاً، وفي الثانية مفعولاً به ؛فتتغير العلامة الإعرابية، وهذا مناف لمصطلح الحكاية، وهو ما لم يحترز منه المناوي.

ويعسرنا في تعريف التهانوي أن نجد إشارة إلى ما قصده النحاة فعلاً من معنى الحكاية، إلا في العبارة الأولى من كلامه إذا ما أخذناها على ظاهرها دون ربطها بما بعدها، فهو يربط الحكاية بالزمن بين الماضي والمضارع، حين تروي قصة، أو تحكي حكاية، وما يؤيد ما ذهب إليه الباحث، أنه ينفي أن يكون المقصود

---

(1) الجرجاني، التعريفات، ص54.

(2) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص290.

(3) التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص692.

مـــن ذلك أن نقول: دعني من تمرتان، والعبارة الأخيرة "دعني من تمرتان" هي في صـــلب مـــا يعنـــيه النحاة من الحكاية. ولكن يمكن القول: إن التهانوي لم يقصد من الحكاية ما قصده النحاة فعلاً، ولم يشر لذلك أصلاً.

ويمكـــن القـــول: إن تعـــريف الجرجاني هو التعريف، الذي يطابق ما قصده الـــنحاة تمامـــاً، وهـــو مـــا يشير بدقة إلى ذلك، حيث أشار إلى نقل الكلمة كما هي بـــصيغتها، أو علامـــتها الإعرابية، وهو القيد الذي افتقدناه عند المناوي، مما أضفى علـــى حـــدّه شيئاً من الغموض، واللبس، وعدم الدقة. والعلاقة واضحة بين المعنى اللغـــوي، والمعنـــى الاصـــطلاحي لكلمة(الحكاية)، وهي علاقة المشابهة والمماثلة، فالـــسامع حين يردّ على المتكلم محاولاً تنحيته عما هو فيه من جملته: هاتان تمرتان بقـــوله: دعك من تمرتان إنما أراد إعادة اللفظ كما هو عليه في الجملة السابقة، دون تغييـــر مـــن أجل المحاكاة والمشابهة، وسنلاحظ هذا من خلال وقوفنا على الشواهد الـــنحوية، التـــي رواهـــا الـــنحاة على الحكاية. وكلما اتضحت الرابطة بين المعنى اللغـــوي، و المعنـــى الاصـــطلاحي للفظ كان الاختيار للمصلح العلمي أكثر توفيقا، وأســـهل رسما وتخزينا في ذاكره الباحث، أو الدارس للغة. و هذه المسألة ذاتها هي مـــا دفعـــت كثيرا من العلماء إلى التضجر-مثالا-من علم العروض لما أودعه فيه أصحابه من مصطلحات يكد العقل، ويجهد في حفظها،كما وصف ذلك الجاحظ أثناء تطـــرقه لعلـــم العـــروض[1].أمـــا قـــضية الـــربط بين (الحكاية) بمعنييها اللغوي، والاصـــطلاحي، فواضحة لا عناء فيها، إذا ما أعدناها إلى عنصر الشبه والمماثلة، التي تسهل عملية حفظ المصطلح في الذاكرة .

5. 3 تناول العلماء لمفهوم الحكاية

يقـــول الخليل في حديثه عن الحكاية: "كلُّ شيء من القول فيه الحكاية، فارفع نحـــو قـــولك: قلتُ عبدُ الله صالحٌ، وقلت الثوبُ ثوبك، قال الله جلَّ ذكره:﴿ سَيَقُولُونَ ثَلاثَـةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، وقال: ﴿ وَلاَ تَقُولُواْ ثَلاَثَةٌ ﴾و﴿قُولُواْ حِطَّةٌ ﴾، فإذا أوقعت عليها الفعل

---

(1) الحنفي، العروض تهذيبه وإعادة تدوينه، ص6.

فانـــصب، نحـــو قـــولك: قلت خيراً، قلت شراً، نصبت لأنه فعل واقع"[1]. ويضيف سيبويه: "وذلك قولُ العرب(يعني الحكاية) في رجلٍ يسمى تأبط شراً: هذا تأبط شراً، وقالـــوا: هذا بَرَقَ نحرُه، ورأيت برق نحره، فهذا لا يتغير عن حالة، التي كان عليها قبل أن يكون اسماً، وقالوا أيضاً في رجل اسمه ذرّى حباً: هذا ذرّى حباً..." [2].

ويلاحـــظ أن الفكرة لدى الخليل، وسيبويه واحدة تماماً، غير أنّ كلاً منهما قد عبر عن الفكرة بطريقته الخاصة.

ويحـــدد الخليل الأفعال، التي يمكن أن يأتي الكلام بعدها محكياً بـــ (سمعتُ، وقـــرأت، ووجـــدت وكتـــبتُ)[3]. وهذا ما لم ألاحظه في حدود علمي عند غيره من الـــنحاة المتقدمـــين، وفـــيما يـــبدو أن فكرة تناوب الأفعال في المعاني، أو ما يسمى بالتـــضمين- قد غلبت على النحاة عامة إلى أن تركوا تحديد الأفعال في هذا الباب، غير أنهم يكثرون من الحديث عن الحكاية في باب القول ومشتقاته[4].

ويقـــسم الـــنحاة الحكاية عادة إلى ثلاثة أضرب: أحدها ما يحكى بالقول، وقد أشرنا إلى طرف منه، والثاني: ما يقع من الحكاية بـــ (من) و (أي)، ويقول فيه ابن الـــدهان "أن العربـــي الحجازيَ إذا استفهم عن العَلَم بَمْن، حكى فقال في جواب من قـــال: (رأيـــت زيـــداً) (من زيداً)، وفي جواب من قال : (مررت بزيدٍ)(من زيدٍ؟)و بعـــضهم يلزم القياس، وهو التميمي، يقول(من زيدٌ؟) ،إنما يفعل هذا الكل في(من)؛ لأنه لا إعراب فيه ،ولو كان مكانه(أي) لم تجز الحكاية لظهور الإعراب، ألا ترى أن بعـــضهم قال :إنهم أجمعون ذاهبون، ولم يجيزوا :إن الزيدون أجمعون ذاهبون ، وإنمـــا يجيز هذا بعض الكوفيين فإن قلت: رأيت الرجل أو قال: مررت بالزيدين، لم

---

(1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت 175هـــ)، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، ط5، 1995، ص 172.

(2) سيبويه، الكتاب، ج3، ص326.

(3) الفراهيدي، الجمل في النحو، ص172.

(4) الزجاجي، الجمل في النحو، ص225.

تجــز الحكاية فيه؛ لأنه ليس بَعَلم ،وكذلك لو قال: رأيت زيدنا لم تجز الحكاية ؛ لأن تعريفه بالإضافة لا بالعلمية[1].

ونلحظ أن ابن الدهان يفرق بين استعمالين مشهورين للحكاية بمن ، ينسب أحدهما إلى الحجازيين، وهو إعمال الحكاية ،وينسب الثاني إلى التميميين، وهو الجريان على القياس بجعل ما بعد (من) مرفوعا.كما أنه يقرن الحكاية في هذا الباب بشرطين : أولهما أن تكون الكلمة المستخدمة في الحكاية (من)،وثانيهما أن يكون الاسم المستفهم عنه علما.

ويستأنف في هذه المسألة أنهم إذا حكوا (بمن) نكرة [لم يفصح عمن ينطق هذا الاستعمال] فإنهم يجتزئون بزيادة زادوها على (من)عن أن يأتوا بلفظ النكرة، وعلموا بالزيادة المقصود ،فبلفظ (من)يعلم أنه آدمي، وبالزيادة يعلم الإعراب والعدة، فيقال في جواب من قال :رأيت رجلا:منا؟ وجاءني رجل:منو؟ ومررت برجل: مني، ورأيت امرأة:منه ؟ورأيت رجلين: ُمنين؟ وجاءني رجلان :منان ؟، وجاءني رجال: منون؟، مررت برجال: منين؟ وكذلك رأيت رجالا[2].

ومن الشواهد على مسألة الحكاية قول الراجز : [3].

إنَّ لــها مَرْكبَــاً إرْزَبَّــا
كأنّها جَبْهةُ ذَرّى حَبَّـــــاً

فقد ساق الشاعر في نهاية البيت جملة، تدل على عَلَم، دون أن يجري أي تعديل عليها من حيث الحركات، أو الهيئة،فجاءت بما يشبه القالب اللغوي، رغم أنها من حيث الإعراب جاءت في موضع المضاف إليه، الذي يتطلب الجر، فحكى الشاعر الجملة العَلَمية على ما هي عليه دون تغيير حكايته، لما ألف الناس الهيئة،

---

(1) ابن الدهان، سعيد بن المبارك (ت 569هـ) شرح الدروس في النحو ،تحقيق ودراسة جزاء محمد المصاروه، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة2003 ،ص366.

(2) المصدر نفسه ص367، ، الاشموني، شرح الألفية ،ج3،ص348-349.

(3) انظــر في البيت، المبرد، المقتضب، ج4، ص9، وابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 28، والزجاج، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص471.

التي تنطق بها، فانتفت بذلك دلالة العلامة الإعرابية على المعنى ليصبح وجودها في السياق شكليا بحتا.

والـــثالث: الجمل المحكية في باب التسمية بها وغير التسمية، وما اتصل بذلك ولكل نوع من هذا حكم، وقياس يعمل عليه، ومسائل تتصل به وتوضحه[1].

ولو عمدنا إلى ذكر تفاصيل الباب من حيث أحكامه وأقسامه، لأطلنا الحديث فيما لا يتسع المقام إلى ذكره هنا في هذا الفصل.

ومن الشواهد النحوية على حكاية الجملة قول الشاعر ذي الرمة[2].

سـمعتُ: الـناسُ ينـتجعون بحراً فقلـتُ: لِـصيْدحَ: انتجعـي بلالاً

فقـد أبقى الشاعر على كلمة "الناسُ" مرفوعةً- كأن لم يسبقها عامل يستوجب النـصب فـيما بعده- على نية الحكاية: أي حكاية العبارة على حالها قبل أن ينظمها الـشاعر فـي البـيت، تمامـاً كما فعلنا حين حكينا كلمة "الناس" السابقة على حالها مرفوعة، رغم أن الظاهر يتطلب أن تكون مجرورة على الإضافة خلال تعليقنا على البيت.

وقال آخر[3]:

وجـدنا فـي كـتاب بنـي تمـيم أحـقُ الخـيلِ في الركض المُعَارُ

---

(1) الزجاجي، الجمل في النحو، ص225.

(2) انظر: الفراهيدي، الجمل في النحو، ص721، وابن دريد، أبا بكر محمد بن حسن الأزدي (ت 221هـ)، جمهرة اللغة، ج2، ص503، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص232، والأزهري، شرح التصريح، ج2، ص282، وابن منظور، لسان العرب، ج2، ص509، ج8، ص347، والمبرد، المقتضب، ج4، ص10، والأنصاري، أبوزيد، (ت 215هـ)، النواد، سعيد بن أوس، ص32، وفي ديوانه، ص5، 153، وبدون نسبة في البغدادي، خزانة الأدب، ج9، ص268.

(3) الفراهيدي، الجمل في النحو، ص172، وينسب إلى الطرماح، أبي حازم في تحقيق عبد السلام هارون، لكتاب سيبويه، ج3، ص327، وكذلك في الميداني، مجمع الأمثال، ص186.

فقد رفع الشاعر كلمة "أحقُ" على الحكاية، ولولا ذلك لوجب عليه أن ينصبها كما تقول وجدت درهماً ويعني الشاعر بكلمة المعار: ما يحيد براكبه عن الطريق من الخيل، ومنه قول الشاعر أيضاً[1]:

كتبتُ أبو جادٍ وحطتي مُرامِرٌ وخرقت سِربالاً ولست بكاتبِ

فقد أبقى الشاعر على كلمة "أبو" مرفوعة بالواو على الحكاية، ولم يفسح للفعل، الذي سبقها أن يعمل بها النصب بالألف لتصبح "أبا"، والمرامر هو: ذو الجسم الناعم الرجراج، والسربال: هو القميص، أو الدرع، أو كلُّ ما يليس.

ويرى الخليل أن فعل القول إذا اقترن بالتاء، أي كان مضارعاً أول حروفه التاء، فيجب النصب لا الحكاية نحو قولك: أتقولُ زيداً عالماً؟ أتقول الناس خارجين، إذ الفعل فيه بمعنى تظن[2]. وعليه قول الشاعر: [3].

أنّواماً تقول بني لؤي قعيدُ أبيك، أم متناومينا؟

نصب (نواماً) و (بني) بـ (تقول) وقال آخر[4]:

متى تقولُ القُلصَ الرواسما

يلحقن أُمَّ غانمٍ وغانماً؟

نصبَ(القلص الرواسما)، لما أدخل التاء، وقال عمر بن أبي ربيعة [5]:

---

(1) الفراهيدي، الجمل في النحو، ص173.

(2) المصدر نفسه، ص173.

(3) وهو الكميت، وهذه رواية ديوانه ص 482، والبيت برواية أخرى في معظم كتب اللغة هي: أجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك أم متجاهلينا. انظر فيه البغدادي، خزانة الأدب ج9، ص183، وابن يعيش، شرح المفصل ج7، ص78 وسيبويه، الكتاب، ج1، ص123.

(4) انظر في البيت: ديوان هدبة ابن حشرم ص130 ،وابن هشام ،شذور الذهب ص381 و السيوطي، همع الهوامع ج1، ص157 والبغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص423 وج2، ص23.

(5) انظر هذا البيت بن أبي ربيعه، ديوانه ص493، وسيبويه ،الكتاب ج1، ص63 والمبرد، المقتضب ج2، ص249 ،وابن يعيش ،شرح المفصل ج7، ص78.

أمّـــا الـــرحيلُ فـــدونَ بعـــدِ غـــدٍ فمتـــى تقـــول الـــدارَ تجمعـــنا

نصب الدار على معنى تظنُّ..." [1].

وبـــاب الحكايـــة من وجهة نظرنا من أكثر الأبواب النحوية إشارة إلىٰ انتفاء دلالـــة العلامـــة الإعرابية على المعنى؛ إذ يظم في ثناياه كثيراً من المعاني النحوية، التـــي منعت علامة الحكاية من ظهورها في أواخر الألفاظ، التي انطوت تحت معنى الحكاية.

ففي قول الشاعر السابق- مثلاً-: سمعت الناسُ ينتجعون بحراً.

قـــد رفـــع الشاعر كلمة "الناسُ" في البيت على قصد الحكاية، رغم أن الكلمة تقتضي معنى المفعولية، الذي يستلزم النصب، وهو ما لم يظهر في آخر الكلمة، بل ظهـــرت علامة الرفع، التي يفهم منها معنى الفاعلية، لا معنى المفعولية، أو الإسناد مما يخص علامة الرفع في علمْ النحو، إذن فقد خرجت هذه العلامةِ- ونعني علامة الـــرفع- عن دلالتها الخاصة مما أفقدها في مثل هذا التركيب وظيفتها الدلالية، التي حدثنا عنها النحاة، فأصبح السامع، أو لنقل المتلقي غير محتاج إلى العلامة الإعرابية لـــيفهم معنـــى الجملة، الذي كانت تؤديه قبل الحكاية علامةٌ إعرابية أخرى مختصة، وهـــي الفـــتحة، فأصـــبح السامع يعتمد على قرينة أخرى للدلالة على المعنى، وهي قرينة "الرتبة" أو ترتيب الجملة.

ومـــا ينطـــبق علـــى هذا المثال ينطبق على جميع الأمثلة السابقة وما يشبهها ضمن باب الحكاية.

وفي كلمة (أحق)من البيت الشعري السابق:

وجـــدنا فـــي كـــتابِ بنـــي تمـــيمٍ أحـــقُّ الخـــيلِ فـــي الـــركضِ المُعارُ

يـــرفع الشاعر آخر الكلمة على الحكاية مع أن ظاهر الحال في السياق يقتضي حـــركة الفـــتحة،لأن الكلمـــة فـــي موضع نصب على أنها مفعول به ،وعليه يمكن القـــول:إن الحركة الإعرابية في هذه الكلمة من السياق قد انتفت دلالتها المعنوية، إذ

---

[1] الفراهيدي، الجمل في النحو، ص174-175.

بقيت الكلمة تدل على معنى المفعولية فيها رغم وجود حركة الضمه المختصة -كما نعلم- بمعنى الإسناد.

وفي عبارة (أبو جاد)من قول الشاعر السابق :

كتـــبتُ أبـــو جـــادٍ وحِطَّتِي مُرامِرٌ وخـــرقت سِـــرْبالا ولـــستُ بكاتـــبِ

تـــتعطل علامـــة الـــواو مـــن الدلالـــة على المعنى الأصلي، التي وضعت إزاءه،لـــتحل محل علامة النصب في هذا الموضع،فكلمة (أبو)- رغم وجود علامة الـــرفع فيها، التي كان الأولى بها أن تصرفنا إلى أي من معاني الرفع في العربية- لـــم تخـــرج بهذه الواو عن معنى النصب على المفعولية .و بذلك يمكن القول بانتفاء دلالة العلامة الإعرابية على المعنى في هذا الموضع .

4.5 الضرورة الشعرية

1.4.5 الضرورة لغة

تـــندرج كلمة (الَضرُورَة) تحت المادة اللغوية (ضرّ)، الدالة على معنى إلحاق الأذى والمكـــروه بالشيء، أو إلجائه إلى الوجهة التي لا يرتضيها، وهو المعنى ذاته الـــذي يمكنـــنا إعادة كلِّ ما تفرع منه إليه، كالضَرّة حين يكون وجود إحدى زوجي الـــرجل فيها ضرراً على الأخرى؛ أو الضرير حين يكون فقدان البصر عنده ضرراً علـــيه كـــذلك. ومن ذلك الضَرُورة أيضاً الدالة على معنى الحاجة، أو الشدة التي لا مدفـــع لها، أو المشقة المترتبة عنها ضررٌ يلحق بالشيء إنساناً كان، أو غيره[1]. فقد جاء في الذكر الحكيم ما يشبه ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ﴾[2]. أي مـــن وقع منكم في مشقةٍ أو مكروه، فلا بأس عليه أن يفعل ما يخلصه منه، وإن كان قد ارتكب ما نهي عنه أصلاً.

---

(1) انظـــر، ابـــن منظور، لسان العرب، ج2، ص225. والزبيدي، تاج العروس، ج12، ص388 ومـــا بعـــدها. ومـــصطفى، المعجم الوسيط، ج1، ص540 وما بعدها. مادة (ضرر).

(2) البقرة: 173.

2.4.5 اصطلاحاً

وقف المناوي على معنى الضرورة اصطلاحاً بقوله: " هي الاتجاه إلى ما فيه ضـــرر بشدة وقسر"[1]. وقد جاء تعريفه عاماً، إذ لم يشر إلى الضرورة الشعرية، بل اكتفى بربط عبارته السابقة بما يسمى بالضرورة الشرعية[2].

غيـــر أنـــنا إذا توقفـــنا على كتاب التهانوي في هذا المضمار، فسنجد كلامه مـــسهباً ومفـــصلاً في الضرورة الشعرية حين يقول: " هو حفظ الشعر الداعي إلى جـــواز مـــا لا يجوز في النثر، وهو عند الأكثر عشرة أمور على ما هو في الشعر المنسوب إلى الزمخشري:

ضـــرورةُ الشعر عَشْرٌ عدّ جملتها قطـــع، ووصل، وتخفيف، وتشديدُ
مـــدّ، وقـــصر، وإسكان وتحريك ومنعُ صرفٍ وصرفٌ ثمَّ تعديدُ[3].

وفـــي معجم المصطلحات العربية تُعّرف الضرورة الشعرية على أنها رُخَص مـــنحت للـــشعراء؛ كي يخرجوا عن بعض قواعد اللغة لقواعد الوزن والقافية عندما يعرض لهم كلمة، لا يؤدي معناها في موقعها سواها ومن الضرورات ما هو مقبول، ومنها ما هو معتدل، ومنها ما هو مستقبح[4].

ومـــا يشبه الضرورة الشعرية من حيث الاصطلاح والعلة، التي وضعت من أجلهـــا – الضرورة الشرعية، هذا إن لم تكن الأخيرة أصلاً قد انبثقت عنها ضرورة الـــشعر – فكـــلا الاصطلاحين أدى إلى ظهورهما عَوَزٌ أو حاجة يدفعان الفرد إلى الخـــروج على أصول وأحكام كان الحق الوقوف عليهما، فيعرفها بعضهم على أنها المـــشقة والحاجـــة الـــشديدة، وهي خوف الضرر أو الهلاك على النفس، أو بعض

---

(1) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص70.

(2) المصدر نفسه.

(3) التهانوي، كشاف الاصطلاحات، ج3، ص115.

(4) وهبه والمهندس، معجم المصطلحات العربية، ص320.

الأعـــضاء بتـــرك الأكـــل... فيترتب عن ذلك ارتكاب الحرام، أو ترك الواجب، أو تأخيره عن وقته، درءاً للضرر عنه في غالب ظنه، ضمن قيود الشرع[1].

ويـــتحدث آخـــر عـــنها ذاكـــراً قاعـــدة فقهية عامة، وهي الضرورات تبيح المحظـــورات، فـــيجوز مثلاً أكل لحم الميتة عند المخمصة، وإساغة اللقمة بالخمر، والتلفظ بكلمة الكفر للإكراه[2].

5.5 بين الضرورة الشعرية والخطأ اللغوي

يمكنـــنا بداية الأمر أن نربط بين الضرورة الشعرية، والخطأ اللغوي، أو ما يطلـــق عليه اسم (الشاذ) من خلال وصف كلا الوجهين بالخروج على قواعد اللغة، التي استنبطها النحاة، ويحق لنا من هذه الوجهة القول بأنّ كليهما: الضرورة والخطأ وجهان لعملة واحدة، غير أننا إذا عالجنا الأمر بواقعية أكثر فسنضيف إلى الضرورة الشعرية عنصر الحاجة حين يخرج الشاعر على قواعد اللغة، التي سرعان ما يوسم من يخالفها بالمخطئ في لغة النثر، إذا ما وقع بمثل ما وقع به الشاعر.

ومـــا يدعو إلى الحيرة هو أنّ معظم علماء العربية يعرّف الضرورة الشعرية بلفظ يسقط منه ركن الاضطرار، الذي لا بدّ من ذكره، والاحتياط له من وجهة نظر الـــباحث، فهي على ذلك عندهم "مخالفة المألوف من القواعد في الشعر، سواء أُلجئ الشاعر إلى ذلك بالوزن، أم لم يلجأ[3].

ويعلـــق رمضان عبد التواب على ما ذهب إليه النحاة تعليقاً طريفاً، إذ يقول " وهـــم بهـــذا التعريف يبعدون بالضرورة الشعرية عن معناها الحقيقي اللغوي، وهو الاضـــطرار، ممـــا جعل قبول رأيهم هذا ضرباً من إلغاء التفكير المنطقي، والتحكم بغيـــر دليل أو برهان، فإنّ الضرورة الشعرية في نظرنا ليست في كثير من الأحيان

---

(1) انظـــر: ســـانو، قطب مصطفى، معجم مصطلحات أصول الفقه، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، ط1، 2000م، ص265.

(2) انظـــر: موســـوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين، مكتبة لبنان، ط1، 1998م، ج1، ص864.

(3) انظـــر: عـــبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، ط2، 1983، ص163.

إلا أخطاء غير شعورية في اللغة، وخروجاً عن النظام المألوف في العربية، شعرها ونثرها، بدليل ورود الآلاف من الأمثلة الصحيحة في الشعر والنثر على سواء. غاية مـــا هناك أن الشاعر يكون منهمكاً ومشغولاً بموسيقا شعره، وأنغام قوافيه، فيقع في هذه الأخطاء عن غير شعور منه[1].

وقـــد لا يـــتفق بعـــضنا مع ما ذهب إليه رمضان حين عزا مخالفة الشعراء لقـــواعد اللغة إلى حالة من اللاشعور تكتنف الشاعر. واللاشعور هذا ماذا عساه يفيد والـــشاعر الجـــيد لا بدّ له أن ينظر في قصيدته بعد نظمها المرة تلو الأخرى، يسقط هـــذا، ويجلب ذاك حتى تستوي لها الصورة، التي ينشدها ويطرب إليها الناس. وهذا جديـــر أن يجعل الشاعر يعي ما ينشد إن كان صورة أو تركيباً أو غير ذلك، ولسنا ننكـــر ما يمكن أن يمرّ به كثير من الشعراء من انفلات الشعور، وسيطرة الوجدان على جوّ القصيدة، إلا أن ذلك لا يمنع دور الشاعر في أن يحكم زمام ما يقول.

ويطلق النحاة عادة عَلى ما يخرج به الشاعر على اللغة ضرورة، ويبحثون له عـــن مـــسوغات، وتخـــريجات لغوية ينتهون بها في آخر الأمر إلى أنّ الشاعر لم يرتكب خطأ، وإنما جاء شعره على وجه من العربية، يعوزه التقدير أو التأويل.

فعلى سبيل المثال يلتمس ابن الأنباري للفرزدق مخرجاً في بيته[2].

وعَضُّ زَمَانٍ يا ابن مَرْوانَ لم يَدَعْ مـــن المـــالِ إلا مُسْحَتَاً أو مُجَلَّفُ

حينما رفع كلمة (مُجَلّف) على الاستئناف، كأنه قال: أو مُجَلّف كذلك[3].

وكذلك الحال في قول الآخر

إذا اعْـــوَجَجْنَ قُلْـــتُ صَاحِبْ قوّمِ بالـــدوِّ أَمـــثال الـــسَّفِيْنِ العُـــوَّمِ

---

(1) عبد التواب، مصدر سابق، ص163.

(2) انظـــر:الفرزدق، ديوانه ج2، ص26. البغدادي، خزانة الأدب ج1، ص237 و ج8، ص543. وابن جني، الخصائص ج1، ص99. وابن يعيش، شرح المفصل ج1، ص31 و ج10، ص103.

(3) انظر: ابن الأنباري، الاتصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص121.

فقد قَبِلَه النحاة، وخرّجوه تخريجاً يتفق وقواعدهم المستنبطة من كلام العرب حين رأوا أن الحركة يجوز حذفها من آخر الكلمة، إذا كانت علامة بناء، فالأصل يا صاحبُ.

وبما يصنعه النحاة في مثل هذه الشواهد الشعرية من تخريجات وتأويلات تصبح المسألة أكثر غموضاً وخلطاً، فلا نكاد نتبين مواضع المصطلحات واستخداماتها بدقةٍ، فلا نعلم متى نستخدم مصطلح الضرورة، أو مصطلح الشذوذ، أو الحالات، التي يجوز فيها أن تخرج الأبيات الشعرية وفق أوجه العربية أو لا.

ونورد في هذا المضمار رأياً لأحد الباحثين المعاصرين يحاول فيه الفصل بين مفهوم الضرورة، ومفهوم الشذوذ إذ يقول: " عندما نستعرض الأحكام التي تخص المصطلحين نرى تقارباً شديداً بين المفهومين، فالضرورة خروج عن القياس، وكذلك الشذوذ، ولنا أن نتساءل: متى نطلق مصطلح: الضرورة؟ ومتى نطلق مصطلح: الشذوذ؟ وهل حدد اللغويون والنحويون مفهوماً ثابتاً لكلا المصطلحين؟[1].

وبعد كل ذلك التساؤل أخذ الباحث يجيب بقوله: " وإذا وقفنا مع الآراء السابقة التي تمثل المدرسة البصرية بزعيميها... نلحظ أنهما قد طبقا مصطلح الضرورة على ميدان الشعر كما طبقا مصطلح الشذوذ على ميدان النثر[2].

ويعود للتساؤل من جديد بقوله: " هل بقي الشذوذ محصوراً في دائرة النثر وحده، أم خرج عنها، وهل بقي لنا أن نطلق على الشعر شذوذاً ومتى؟[3].

وينتهي الباحث إلى نتيجة وهي: " أن الخروج عن القياس في ميدان الشعر لا يسمى ضرورة إلا في حالة واحدة، وذلك إذا لم يرد له نظير في كلام منثور"[4].

وبعبارة أخرى نقول: إذا توافق وقوع المخالفة اللغوية في النثر والشعر معاً، فإن ذلك يسمى شذوذاً لا ضرورة؛ لأن الشاعر سلك ما يُسلك في اللغة عامة من

---

(1) الدجني، فتحي عبد الفتاح، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، وكالة المطبوعات، ص39 وما بعدها.

(2) المصدر نفسه، ص41 – 42.

(3) المصدر نفسه، ص42.

(4) المصدر نفسه، ص43.

شذوذ؛ لا لأنه اضطر إلى ذلك والعكس صحيح، فلا نطلق على ما لم يعتمد فيه على النثر إلا ضرورة؛ لأنه مضطر في ذلك.

ويرى محمد سعد ما يرى الدجني أيضاً في أنّ الضرورة محصورة فيما وقع في الشعر مخالفاً للقياس، ولم يقع له نظير في النثر، فإنّ وقع عُدّ شاذاً في الشعر والنثر معاً[1].

ويعلق كذلك على الشذوذ في موضع آخر بقوله: " هو مخالفة اللفظ العربي مفرداً ومركباً، وما عليه بقية أفراد بابه في نثر من يعتدُّ به، ويحكم عليها فيه بالشذوذ[2].

فالباحث الأخير يرى أن الضرورة هي أن يخالف الشاعر قواعد اللغة في الشعر دون أن نرى أثراً لهذه المخالفة في لغة النثر، فإذا وجدت في النثر والشعر معاً فلا تعدُّ في نظره ضرورة، وإنما هي شذوذ.

6.5 مواطن الضرورة الشعرية

ويمكن للباحث أن يتتبع بعض ما ورد من مواطن الضرورات التي تنتفي معها دلالة العلامات الإعرابية، وفق الموضوعات التالية:

1.6.5 النصب على نزع الخافض:

يقصد بالخافض حرف الجّر، وبالنزع الحذف، والخفض أصلاً هو الجّر، وهو مصطلح كوفي[3]. يقابل عند البصريين مصطلح الجرّ الأكثر استعمالاً عند الدارسين. والنصب على نزع الخافض باب درسه النحاة إزاء شواهد نحوية رويت فيها أفعال تخلصت من حروف جرّ كانت تلازمها في العادة، ليقع أثرها على

---

(1) انظر: سعد، محمد عبد الحميد، مجلة كلية الآداب، الرياض 1975، مجلد 4، ص156، مقالة الضرورة عند النحويين.

(2) سعد، محمد عبد الحميد، مجلة كلية الآداب، الرياض 1974، مجلد3، ص128، مقالة الشذوذ اللغوي وقراءات القرآن الكريم.

(3) انظر: حسان، تمام، الأصول، الهيئة المصرية العامة، 1982م، ص39.

الأســـماء بعدها، وبهذا الحذف تبدلت علامة الإعراب في الاسم بعد الفعل من الجرّ إلى النصب، رغم إحساسنا بأن المعنى التركيبي يوجب وجود حرف جرٍّ.

وجمهور النحاة – عادة – يقيدون هذه المسألة بشروط يجوز بها حذف حرف الجرّ مع الفعل. وهي إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين، أو كان مع: أنّ وأنْ، أو في الأفعـــال: اخـــتار، واســـتغفر، وأمر، وسمّى، وكنى ودعا، أو كان ضرورة؛ لتعين المحذوف وموضعه[1].

ويُقَـــسِّم بعـــض النحاة حذف الجارّ إلى ثلاثة أقسام: سماعي جائز في الكلام، وسماعي خاص في الشعر، وقياسي، وذلك في: أنَّ وأنْ، وكي... [2].

أمّـــا الكوفيون فيبدو أنهم يجيزون مثل هذه المسألة مطلقاً دون قيود في النثر أو فـــي الشعر، يفهم ذلك من خلال نقل بعض العلماء لرأيهم غير مصحوبٍ بشروط أو قيود[3].

ومن الشواهد الشعرية التي يسوقها العلماء على هُذه الظاهرة قول الشاعر[4].

تَمُـــرّونَ الـــدّيَارَ ولـــم تَعُوْجُـــوا كلاُمُكُـــــمْ علـــــيّ إذاً حَـــــرامُ

والأصل في ذلك تمرون بالديار، حيث حذف الشاعر حرف الإلصاق (الباء) بعد الفعل، ثم نصب كلمة (الديارَ) على نزع الخافض عملاً بقاعدة أنّ الجارّ لا يعمل فـــيما بعـــده وهـــو محذوف. وهو عند الكوفيين جائز، وعند البصريين ضرورة إذا صـــحت، غير أنّ هذا البيت يُروى برواية أخرى تثبت وجود الجارّ: " قال محمد بن يزيد: قال عمارة بن بلال بن جرير: إنّما قال جدّي:

مررتم بالديار ولم تعوجوا كلامكـــــم علـــــيّ إذا حـــــرام

---

(1) انظـــر: ســـليم، محمد بن حسين بن عبد الحليم،(ت 138هـــ)، موارد البصائر لفرائد الضرائر، تحقيق الدكتور حازم سعيد يونس، دار عمان، الأردن، عمان، ط1، 2000، ص 277.

(2) ابن هشام، التوضيح، وموارد البصائر، ج1، ص277.

(3) القزاز، ما يجوز للشاعر، ص222 – 223.

(4) انظـــر: ديـــوان جرير، البغدادي، خزانه الأدب، ج9، ص118، وابن منظور، لسان العرب مادة (حرر)، ج5، ص165، وابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص8.

فعلـــى هذا ليس فيه اضطرار، ويصح ما قاله البصريون؛ لأن الفعل لا يصل إلى الاسم إلا بالباء، ولا يوجد بكلام العرب بغير ذلك[1].

وإذا جئنا نبحث عن موضع انتفاء دلالة العلامة الإعرابية على المعنى، فإننا ســـنجد بغيتنا في الرواية الأولى للشاهد، رواية إسقاط الجارّ، وما يدل على ذلك أن معنـــى الإلـــصاق في لفظ (الديار)، الذي كانت تؤديه الباء المقتضية لعلامة الجرّ ما زال مـــاثلاً، ويفـــرض ذلك طبيعة الفعل المقتضية لذلك أيضاً، ونحن نلمح كلّ ذلك بالـــرغم من وجود الفتحة بدل الكسرة، مما يدل على أن الفتحة في هذا الموضع، قد انتفت دلالتها على المعنى، الذي وضعت له أصلاً، وهو المفعولية.

ومثله أيضاً قول زهير بن أبي سلمى [2].

ومـــن يَعْصِ أطراف الزجاج فإنّه يطـــيع العوالـــي رُكّـــبت كلَّ لَهْذَمِ

وقوله (كلَّ لَهْذَمِ) أي في كلّ لهذم، فقد حذف الجار (في)، فتعدى الفعل إلى ما بعـــده فنصبه، ويقع مثل هذا فيما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف جرّ كما يقال: اخترت الرجال زيداً، فعلى هذا رُكّبَتْ كلَّ لَهْذَمِ[3].

ومثل هذا الحذف في مثل هذا الموضع جائز عند كثير من العلماء في الكلام شعراً كان أم نثراً.

والكـــلام هنا على انتفاء دلالة العلامة الإعرابية لا يختلف عن المثال السابق، إلا مـــن حيث إنّ المحذوف هو حرف الجرّ (في)، الذي يدل على الظرفية المكانية، فقـــارئ البـــيت فـــي نظـــر الباحث لا بدّ أن يقرّ في ذهنه أن (كلّ) تدل على معنى الظـــرفية الـــذي جلـــبه الحـــرف المحذوف مع الكسرة المحذوفة، ولو كانت (كلّ) منـــصوبة، فبـــناء على ما سبق يمكن القول بأنّ الفتحة في (كلَّ) انتفت دلالتها على

---

(1) القزاز، ما يجوز للشاعر، ص223.

(2) سليم، موارد البصائر، ص180 وانظر بن أبي سلمى، ديوانه، ص 31. وابن منظور، لسان العرب،ج2، ص11.

(3) المصدر نفسه، ص180.

المعنى حين فرغت من المعنى النحوي، الذي وضعت له أصلاً؛ لبقاء معنى الكسرة المحذوفة محلّها.

ونذكر أيضاً قول الفرزدق[1]:

مِـنّا الـذي اخْتيِرَ الرجالَ سماحةً وجـوداً إذا هَـبّت الريحُ الزَعَازِعُ

فقد حذف الشاعر حرف الجرّ (من)، ثم نصب (الرجالَ) على نزع الخافض، وهـو كمـا أسلفنا مستساغ لدى جمهور النحاة في الفعل المتعدي لمفعولين أحدهما بحرف الجرّ.

أمّـا الحديث عن العلامة الإعرابية في هذا الموضع، فلا يختلف أيضاً إلا من حـيث إنّ المحـذوف هو (من) الدالّ على معنى التبعيض، فالمتأمل في هذا الشاهد يخـرج بالقول بأن معنى التبعيض، الذي أوجدته (من) المحذوفة مع علامة الكسرة المحذوفة أيضاً ما زال قائماً رغم وجود علامة الفتحة في آخر (الرجال)، فدلّ على أنّ الفـتحة بوجـودها الطـارئ لم تنسخ معنى الكسرة ليظهر معناها، فانتفت بذلك دلالتها.

ويستشهد النحاة أيضاً بقول المتلمس: [2]

آلـيت حَـبَّ العراق الدَهْرَ أُطْعِمُهُ والحَـبُّ يأْكُلُـه في القرية السُوْسُ

---

(1) انظـر: الفرزدق، ديوانه، ج1، ص418، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص331، والبغدادي، خزانة الأدب، ج9، ص311، وفيه خيراً بدل جوداً، وسيبويه، الكتاب، ج1، ص39، وابـن مـنظور، لسان العرب، ج2، ص 927 مادة(خير)، وابن يعيش، شرح المفصل،ج8، ص51.

(2) انظـر المتلمس، ديوانه 95. والمرادي، الحسن بن قاسم (745هـ)، الجني الداني في حـروف المعانـي، تحقـيق فخـر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص473. وقد ذكر فيه الشطر الأول وسيبويه الكتاب ج1، ص38.

فقد أراد الشاعر (على حَبّ العراق)، فحذف (على) ضرورة، ونصب ما بعده لكونه في موضع نصب[1].

ونستطيع القول بأن العلامة الإعرابية في (حبّ)، قد انتفت دلالتها على المعنى كما في سابقاتها؛ لبقاء دلالة (على) الدالة على الاستعلاء المجازي مع الكسرة المحذوفتين على معنى الجرّ رغم وجود الفتحة المنتفية دلالتها على المعنى هنا.

ونذكر كذلك قول ساعدةِ بن جؤيّة على حذف حرف الجرّ (في) [2].

لَدْنٌ بِهَزّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فِيْهِ كما عَسَلَ الطريْقَ الثَّعْلَبُ

يقصد (في الطريق)، والعَسْل هو الجري بحركة واضطراب، ولا يمكن فهم ذلك من البيت إلا إذا قدرنا حرف الجرّ (في) الدال على الظرفية المكانية، والمقتضي كذلك إلى علامة الكسرة الدالة على هذا المعنى أيضاً، والفتحة التي طرأت في آخر (الطريق) لم تنسخ دلالة الكسرة على المعنى رغم وجودها. فلذلك قد انتفت دلالتها على المعنى هنا في هذا الشاهد.

وإذا نظرنا بعنايةٍ إلى الشواهد السابقة سنجد الأفعال، التي تضمنتها تحتاج بطبيعتها إلى روابط تصلها بما بعدها من الأسماء، وإلا لما اضطر النحاة إلى تقدير خوافض في مثلها، وربما نستأنس على ذلك بما نقله العلماء من شواهد رويت بحذف الجارّ مع بقاء الكسرة في الاسم الذي بعده، ومن ذلك قول الشاعر: [3].

إذا قيل: أيُّ الناسِ شرٌّ قبيلةٍ أشارت كليبٍ بالأكف الأصابعُ

---

(1) انظر، سليم، موارد البصائر، ص274. والمرادي، الجني الداني، ص473.

(2) انظر، سليم، موارد البصائر / 275. وشرح أشعار الهذليين، ص1120. والبغدادي، خزانة الأدب ج3، ص83. وابن دريد، جهرة اللغة، ص842.

(3) انظر، سليم، موارد البصائر، ص276. وديوان الفرزدق ج1، ص420. وابن هشام أوضح المسالك ج2، ص178. وابن عقيل، شرح الألفية، ص374.

إذ حـــذف الـــشاعر حرف الجرّ (إلى)، وأبقى مع ذلك الكسرة فيما بعده في عبارة (أشارت كليبٍ)، ولا نجد الشاعر هنا مضطراً إلى مثل هذا إلا أنه أعاد الكلام إلـــى أصـــله إشـــارة منه إلى أنّ هناك حرف جرّ حذف ضرورة، وينبغي ألا ينسى حكمه.

2.6.5 نَصبُ ما بعد الفاء العاطفة على مَرْفوع

الأصـــل فـــي العطـــف – كما نعلم – أن يتساوى فيه المعطوفان في علامة الإعـــراب، وإذا لـــم تظهر علامة الإعراب في أحدهما، فيجبُ أن تكون مقدرة في المحلّ، إلا أنه قد روي عن العرب بعض الشواهد النحوية، التي جاء فيها الثاني أي المعطـــوف، وقد أخذ علامة إعرابية جديدة تغاير ما عليه اللفظ قبله، وهو المعطوف عليه.

وفي هذا الموضع سنتناول شواهد نحوية نصب ما بعد الفاء العاطفة فيها على لفـــظ مـــرفوع قبلها؛ لنحاول بعد ذلك ربط الدلالة النحوية بالعلامة الإعرابية داخل التركيب.

يمكننا أن نستشهد على ذلك بقول طرفه: [1].

لـــنا هَـــضْبَةٌ لا ينزلُ الذلُّ وُسْطها ويـــأوي إلـــيها المستجيرُ فَيعصما

فقـــد عطـــف الشاعر (فيعصما) بالنصب على (يأوي) المرفوع بضمة مقدرة علـــى الياء، وهو ما لا يجوز إلا ضرورة. وإذا جئنا نتساءل هنا ما الدور المعنوي التركيبـــي، الذي قامت به الفتحة في الفعل المعطوف؟ سيجيب الباحث مرجحاً عدم دلالـــتها على المعنى، الذي وضعت إزاءه في الأصل، إذ تؤدي مكان كلّ ذلك دوراً شكلياً إيقاعياً فرض على الشاعر اللجوء إليه.

وقال آخر: [2].

---

(1) انظر: طرفة، ديوانه، ص159، سيبويه، الكتاب ج3، ص40. وابن جني، الخصائص ج1، ص389. وأبا مضاء، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيق، ص126.

(2) انظـــر، ديـــوان الأعـــشى، ص167. وابـــن جني، سر صناعة الإعراب، ص386، وسيبويه، الكتاب ج3، ص39.

ثُمّــتَ لا تجزوننـــي عــند ذاكُــمُ ولكــن سَــيَجْزُوني الألــهُ فَيُعْقِبا

فقــد عطف الشاعر (فيعقبا) بالنصب على (سيجزوني) المرفوع بضمة مقدرة على الواو، ولا يجوز ذلك إلا في الضرورة، إذ لجأ الشاعر إلى ذلك لإقامة القافية، التي بنيت عليها القصيدة.

والكــلام علــى العلامــة الإعرابية في هذا الشاهد لا يختلف عنه في الشاهد السابق فقد انتفت دلالة الفتحة على المعنى لتضحي إيقاعية شكلية.

3.6.5 الجزم بـــ (أنْ)

إنَّ المتتــبع للغة الشعر خاصة دون لغة النثر سيُكوّن – بلا شك – في نهاية الأمر صورة واضحة لهذا الفن الرفيع، ومن أبرز ملامحها تلك اللغة التي نظم بها. ومــن أبرز العوامل، التي تقف وراء هذه اللغة الخاصة طبيعة الشعر، التي تقوم في أساسها على نظام الموسيقا العروضية، وعلى الإيقاع داخل القصيدة وخارجها[1].

ومــن ملامح هذه اللغة أن يرد الجزم في الشعر بـــ (أنْ) على حين أن الأمر قــد يــبدو أكثر غرابة، واستهجاناً في لغة النثر عنه في لغة الشعر، وعلى ذلك قول الشاعر[2].

إذا مــا غــدونا قــال ولدانُ أهلنا تعالــوا إلى أن تأتنا الصيدُ نخْطُبِ

فقــد جــزم الــشاعر (تأتنا) بـــ (إنْ) ضرورة رغم أنّ (أنْ) حرف نصب لا جزم، وعلامة جزم الفعل حذف حرف العلة من آخره.

وقال الآخر:[3].

أُحَــاذِرُ أنْ تَعْلَــمْ بهــا فَتَــرُدّهَا فتَــرَكَهَا ثِقْــلاً عَلَــيّ كمــا هَــيا

---

(1) انظــر، أبو ديب كمال، في البنية الإيقاعية للشعر العربي، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1981م، ص193 وما بعدها.

(2) انظــر، البغدادي، خزانة الأدب ج4،ص 292. والدسوقي، شرح الألفية ج3، ص552. وابن هشام، مغني اللبيب ج1، ص30.

(3) انظر، الألوسي، الضرائر، ص199.

إذ جزم الشاعر (تعلمْ) بـــ (أنْ) ضرورة، وذلك بحذف علامة الفتحة من آخر الفعل وإحلال علامة السكون محلها. ويرى بعض العلماء أنّ (تعلم) سكن للضرورة لا أنه جزم بدليل أن الفعل (فتتركها)، قد عطف على الفعل المجزوم بالنصب[1].

ولسنا نرى في الرأي الأخير أي فائدة، فسواءٌ أكان الفعل مجزوماً بـــ (أنْ) أم ســـكن ضـــرورة من دون (أنْ) لا يضرّ أن يعطف (فتترُكَها) بالنصب؛ لأن الشاعر عطف على الأصل لا على الطارئ.

وظاهرة الجزم بـــ (أنْ) في الشعر تشبه ظاهرة النصب بـــ (لم) في الشعر أو فـــي النثر، إلا أننا درسنا موضوع (لم) في مطلب التباين اللهجي لوقوع ضرب منها في النثر، وبخاصة في لغة القرآن.

ونعود إلى الشاهدين السابقين لنقف على موطن انتفاء دلالة العلامة الإعرابية على المعنى فيهما. فلو أردنا أن نسبك مصدراً مؤولاً من أنْ والفعل، الذي بعدها في البيتين السابقين لوجدنا الطريق أمامنا مفتوحاً، فتقول في (أن تأتنا الصيد): تعالوا إلى أتيـــنا من قبل الصيد، وفي (أن تعلمْ بها): علمك بها. وهذا من أقوى الأدلة على أن الوقفة أو علامة الجزم في الفعل المضارع لم تؤدِ معناها، بل جاءت دلالتها منتفية.

4.6.5 عدم الجزم بإنْ الشرطية

(إنْ) مـــن الحروف العامل الجازمة، التي تدخل على الجملة الشرطية فتجزم فعلهـــا وجوابها، كما نقول في العبارة التالية: إن تدرسْ تنجحْ، حيث جلبت في آخر فعل الشرط(تدرس) علامة الجزم وهي السكون، ثم انتقلت لتؤدي الوظيفة نفسها في جواب الشرط(تنجح)، فجلبت في آخره علامة الجزم، وهي السكون أيضاً.

إلا أنه قد ورد في الشعر ضرورة أنها توقف عن عملها فيرتفع الفعل بعدها، خاصة في الجواب، وليس الشرط، ومن ذلك قول جرير بن عبد الله البجلي[2]:

---

(1) الألوسي مصدر سابق، ص199.

(2) وينسب كذلك لعمرو بن خثارم العجلي: انظر في ذلك: ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص158، و الـــبغدادي، خزانة الأدب، ج3، ص396، ج4، ص643، السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص72، ج2، ص61.

يـــا أقـــرع بـــن حـــابسٍ يا أقرعُ إنـــك إن يـــصرع أخـــوك تـــصرعُ

حـــيث حـــرك الشاعر مجزوم إن في آخر البيت بالضم معطلاً بذلك عملها، وحقهـــا أن يجـــزم الفعل بها عملاً بما أسند إليها من جزم الفعل والجواب في جملة الشرط.

وقـــد خرج سيبويه الشاهد على أن(تصرع) خبر(إن) وجواب الشرط محذوف يـــدل عليه ما قبله، أما الرضي فقد خرجه على أن(تصرع) جواب الشرط مع مبتدأ محذوف مع الفاء الرابطة، والتقدير فأنت تصرع، والجملة الشرطية خبر(إن) [1].

وإذا ابـــتعدنا عن الإسراف والتكلف في التخريج لهذا الشاهد، فإنه يمكننا أن نقف على الموضع، الذي انتفت فيه دلالة العلامة الإعرابية على المعنى، فالضمة في لفظ(تصرع) ما جاءت لتؤدي معنى من معاني الرفع في الفعل المضارع بدليل أننا نفهم معنى الجزم في هذا الفعل رغم وجودها، فإذاً لا يعدو أن يكون وجودها في هذا الموضع شكلياً بحتاً لنحكم بعد ذلك على انتفاء دلالتها على المعنى في هذا الموضع.

5.6.5 عدم الجزم بلم

لم من الحروف العاملة، التي تدخل على الفعل المضارع فتجزمه، سواءً أكان جزمه بالسكون أم بحذف حرف العلة، أو النون من آخره كما في قوله تعالى:﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾[2]،

وقول الشاعر الطرماح[3]:

بخـــــــدودٍ كالـــــــوذائل لـــــــم يختـــــزن عـــــنها وري الـــــسنام[4]

---

(1) الألوسي، الضرائر، ص119.

(2) الإخلاص: 3.

(3) انظر: الطرماح، ديوانه، ص404، وابن منظور، لسان العرب، مادة(وذل)، ج3، ص 905، ويعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة، ج7، ص10.

(4) الوذائل: جمع وذيلة، وهي المرآة وقيل صفيحة الفضة، والوري: السمسن.

غير أنه ورد في الضرورة الشعرية عدم الجزم بلم، بحيث يبقى ما بعد(لم) مرفوعاً، وينشد على ذلك قول الشاعر:

لــولا فــوارسُ من ذُهْلٍ وأُسْرَتِهِم يــومَ الــصُلَيفْاء لــم يُوفونَ بالجارِ[1]

فقد بقي المضارع (يوفون) مرفوعاً بعد(لم) رغم أن حقه أن يكون مجزوماً بها، ومثله قول الآخر[2]:

وأمْــسَوا بَهَالــيْلَ قــد أقْــسَموا علــى الــشّمسِ حَوْلَــيْنِ لــم تَطْلُعُ

حــيث بقي المضارع(تطلع) مرفوعاً بعد(لم) رغم أن حقه أن يكون مجزوماً بها.

ومــنه كــذلك قــول الــشاعر الذي يضرب شاهداً أيضاً على الفصل بين لم ومجزومها:

نــوائبُ مــن لدنْ ابنِ آدمَ لم تَزَل تباكــرُ مــن لــم بالحوادثِ تَطْرُقُ[3].

فقــد فــصل الــشاعر أولاً بــين لم ومجزومها بالحوادث، ثم منع لم من أن تجزم(تطرق) للضرورة الشعرية.

ولــو تأملــنا واقع العلامة الإعرابية في تلك المواضع لوجدناها منتفية الدلالة علــى المعنــى، فالضمة لم تستطع أن تخلص الأفعال من معنى الجزم لتصرفه إلى معنــى الــرفع الأصــيل فيها، بل جاءت- كما يرى الباحث- علامة شكلية مفرغة الدلالة.

---

(1) ورد ذكر البيت في صفحة 31 من هذه الدراسة.

(2) انظر: الألوسي، الضرائر، ص160 ولم أعثر له على قائل.

(3) المصدر نفسه، ص160 ولم أعثر على قائل.

الخاتمة

لله الحمد والشكر على أن أعانني على اجتياز هذا البحث، ولعل أهم ما انتهى إليه ما يلي:

1. أبــرز الــبحث أهم الآراء اللغوية لدى القدماء والمحدثين في دلالة العلامات الإعرابية على المعنى أو عدمها، ذاكراً أدلة وحجج كلٍ من الطرفين.
2. توصــلت الدراســة مــن خــلال وقوفها على بعض الأنماط اللغوية اللهجية المخالفة للغة المشهورة إلى انتفاء دلالة العلامات الإعرابية فيها على المعنى.
3. تــناولت الدراســة مفهوم الجوار في العربية من خلال الوقوف على مفهومه العــام، ثــم الولــوج إلــى مفهومه الخاص، الذي يفهم غالباً من النحاة في مــصنفاتهم علــى أنــه تأثر كلمة في علامتها الإعرابية لكلمة مجاورة لها، لــتخلص من ذلك إلى الحكم بانتفاء دلالة العلامة الإعرابية على المعنى في هذه الظاهرة اللغويةُ.
4. خلــصت الدراســة إلــى إمكان اعتبار بعض أنواع الإتباع المتعلق بالعلامة الإعــرابية من النماذج التي تصلح للدلالة على انتفاء الدلالة المعنوية للعلامة الإعــرابية، مــع الإشارة إلى صور من الشبه بينه وبين الجوار المشار إليه سابقاً.
5. توصــلت الدراسة إلى أن ما يسمى بظاهرة التوهم في العربية يدل في جل أمثلته على انتفاء دلالة العلامة الإعرابية على المعنى.
6. تناولت الدراسة مفهوم الحكاية عند القدماء منتهية منه إلى الحكم بأن ظاهرة الحكايــة من أكثر النماذج في اللغة دلالة على انتفاء دلالة العلامة الإعرابية على المعنى.
7. انتهت الدراسة بالإشارة إلى أن الضرورة الشعرية في كثير من صورها- إذا ما عومل الشعر كالنثر من حيث وضع القاعدة النحوية- صالحة للدلالة على انتفاء دلالة العلامة الإعرابية على المعنى.

المراجع

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك. (ت 606هـ). 1996م. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تخريج أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (ت 577هـ). 2003م. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، المكتبة العصرية، بيروت.

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ) 1980م. **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا، د . ط.

ابن الجرزي، محمد بن محمد (ت 833هـ). د . ت. **النشر في القراءات العشر**، صححه محمد علي الصّباغ، د . ط، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (ت 392هـ). د . ت. **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، د . ط، مركز تحقيق التراث، مصر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (ت 392هـ). 1985م. **سر صناعة الإعراب**، تحقيق علي هنداوي، د . ط، دار القلم، دمشق.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (ت 392هـ). د . ت. **مخطوطة الغرة في شرح لمع الأدلة**.

ابن جني، أبو لفتح عثمان. (ت 392هـ). د . ت. **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي البحري وآخرين، د . ط، القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (ت 392هـ). 1954م. **المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف**، تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، ط1، إدارة إحياء التراث العربي.

ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي. (ت 597هـ). 1984م. **زاد المسير في علم التفسير**، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت.

ابـــن خالـــويه، (ت 370هـــــ)، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط5، مؤسسة الرسالة.

ابـــن خالـــويه، **القـــراءات الـــشاذة**، تحقيق برجستراسر، د . ط، دار الكندي للنشر والتوزيع.

ابـــن دريـــد، أبو بكر محمد بن حسن الأزري. (ت 321هـــ). د . ت، **كتاب جهرة اللغة**، د . ط، دار صادر، بيروت.

ابن الدهان، سعيد بن المبارك، (ت 569هـــ). 2003م. **شرح الدروس في النحو**، تحقيق ودراسة جزاء محمد المصاروه، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة.

ابـــن زنجلـــة، أبـــو زرعة عبد الرحمن بن محمد. (ت 403هـــ). 1982م. **حجة القراءات**، تحقيق سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة.

ابـــن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. (ت 316هـــ). 1988م. **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابـــن عقيل، بهاء الدين عبد الله. (ت 769هـــ). 2000م. **شرح ابن عقيل على ألفية ابـــن مالك**، معه كتاب منحه الجليل، تحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. (ت 395هـــ). 1995م. **الإتباع و المزاوجة**، تحقيق أديب عبد الواحد حجران، د . ط، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.

ابـــن فـــارس، أبـــو الحـــسن أحمد بن فارس بن زكريا. (ت 395هـــ). 1993م. **الـــصاحبي فـــي فقـــه اللغـــة العربية**، تحقيق عمر فاروق الطباع، ط1، مكتبة المعارف، بيروت.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (ت 672هـــ). 2001م. **شرح التسهيل**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى. (ت 324هـــ). 1980م. **السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، مصر.

ابن مضاء، القرطبي أحمد بن عبد الرحمن. (ت 592هـــ). **الرد على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، ط2، دار المعارف.

ابـــن مـــضاء، القرطبي أحمد بن عبد الرحمن. (ت 592هـــ). 1979م. **الـــرد على النحاة**، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط1، دار الاعتصام، القاهرة.

ابـــن مـــنظور، محمد بن مكرم. (ت 711هـــ). د . ت. **لسان العرب**، إعداد يوسف خياط، د. ط، دار لسان العرب، بيروت، لبنان.

ابـــن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين. (ت 761هـــ). د . ت. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، د . ط، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابـــن هـــشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، (ت 761هـــ). 1988م. **شرح شذور الـــذهب**، تحقـــيق محمـــد محيـــي الدين عبد الحميد، د . ط، المكتبة العصرية، بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين. (ت 761هـــ). 1963م. **شرح قطر الندى وبـــل الـــصدى**، معه كتابُ سبيل الهدى، تحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

ابـــن هـــشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين. (ت 761هـــ). د . ت. **شرح اللمحة البدرية في علم العربية**، تحقيق صلاح راوي، ط2.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين. (ت 761هـــ). د . ت، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د . ط، دار إحياء التراث العربي.

ابن يعيش، موفق الدين. (ت 643هـــ). د . ت. **شرح المفصل**، د . ط، عالم الكتب، بيروت.

أبـــو جناح، صاحب جعفر. 1992م. **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها**، ط1، دار الفكر.

أبو جناح، صاحب جعفر. 1985م. **الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري**، ط 1، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة.

أبـــو ذيـــب، كمـــال. 1981م. **فـــي البنية الإيقاعية للشعر العربي**، ط2، دار العلم للملايين، بيروت.

أبو الفرج، محمد. 1966م. **مقدمة لدراسة فقه اللغة**، د . ط، بيروت.

أبو النجم العجلي. 1981م. **ديوان أبي النجم العجلي**، صفة وشرحه علاء الدين آغا، د . ط، النادي الأدبي، الرياض.

الأزهـــري، أبـــو منصور محمد بن أحمد. (ت 370هـــ). 1991م. **القراءات وعلل النحويين فيها**، تحقيق نوال بنت إبراهيم، ط1.

الأزهري، خالد بن عبد الله. (ت 905هـــ). د . ت، **شرح التصريح على التوضيح**، د . ط، دار إحياء الكتب العربية.

الإســـترابـاذي، رضـى الدين محمد بن الحسن. (ت 686هـــ). 1985م. **شرح شافيه ابـــن الحاجب**، تحقيق محمد نور الزفزاف وآخرين، د . ط، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأشموني، علي بن محمد بن عيسى. (ت 900هـــ). 1998م. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق حسن حمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأعـــشى، مـــيمون بـــن قيس. (ت 7هـــ). 1992م. **شرح ديوان الأعشى**، قدم له ووضـــع هوامشه وفهارسه حنا نصر الحتي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

الألوسي، شهاب الدين السيد محمود. (ت 1270هـــ). **روح المعاني**، صححه محمود شكري الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

امـــرؤ القـــيس، ابن حجر. (حوالي 80 – ت . هـــ). د . ت، **ديوان امرؤ القيس**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د . ط، دار المعارف، مصر.

الأندلـــسي، أبـــو حيان أثير الدين محمد بن يوسف. (ت 754هـــ). 1990م. **تفسير البحر المحيط**، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الأنـــصاري، أبـــو زيد سعيد بن أوس. (ت 215هـــ). 1981م. **الـــنوادر في اللغة**، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ط1، دار الشروق.

أنيس، إبراهيم. 1975م. **من أسرار العربية**، ط5، مكتبة الانجلو المصرية، مصر.

براجـــستراسر. 1982م. **التطور النحوي للغة العربية**، ترجمة رمضان عبد التواب، د . ط، مكتبة الخانجي، القاهرة.

بشر بن أبي حازم الأسدي. (حوالي ت 22هـ). 1972م. **ديـوان بشر**، تحقيق عزة حسن، ط2، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.

بشر، كمال محمد، 1986م. **دراسات في علم اللغة**، ط9، دار المعارف، مصر.

الـبغدادي، عبد القادر بن عمر. (ت 1093هـ). 1988م. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة.

البـناء، أحمـد بن محمد الدمياطي. (1117هـ). د . ت. **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة**، د . ط، دار الندوة، بيروت، لبنان.

الـتهانوي، محمـد علـي. (ت 1158هـ). 1996م. **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان.

الجرجانـي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي. (ت 816هـ). د . ت، **التعريفات**، د . ط، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

جريـر بن عطية الخطفي. (ت 114هـ). د . ت **ديوان جرير**، تحُقيق نعمان محمد أمين طه، د . ط، دار المعارف، القاهرة.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي. (تع 516هـ). 1991م. **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق فائز فارس، ط1، دار الأمل.

حسان، تمام، 1982م. **الأصول**، د . ط، الهيئة المصرية العامة.

حـسان، تمام. 1979م. **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط2، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

حسن، عباس. (د . ت). **النحو الوافي**، ط5، دار المعارف، مصر.

الحمـوز، عبد الفتاح أحمد. 1984م. **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، ط1، مكتبة الراشد، الرياض.

الحموز، عبد الفتاح أحمد. 1985م. **الحمل على الجوار في القرآن الكريم**، ط3، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

الخولي، محمد علي. 1987. **الأصوات اللغوية**، ط1، مكتبة الخريجي.

الدانـي، أبو عمرو. (ت 444هـ). 1985. **التيسير في القراءات السبع**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الدجني، فتحي عبد الفتاح، (د.ت)، **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**.
الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة. (ت 1230هـ). د . ت، **حاشية الدسوقي**، تحقيق خليل إبراهيم خليل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة. (ت 1230هـ) **شرح ألفية ابن مالك**.
ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدوي. (ت 117هـ). 1982م. **ديوان ذي الرمة**، ط1، مؤسسة الإيمان، بيروت.
الراجحي، عبده. 1993م. **التطبيق النحوي**، د . ط، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية.
الزبيدي، محمد مرتضى. (ت 1205هـ). 1967م. **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق عفيف عبد الكريم الغرباوي وآخرون، د . ط، مطبعة الحكومة، الكويت.
الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. (ت 340هـ). د . ت، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق شوقي ضيف، د . ط، شركة الفجر العربي، بيروت.
الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق. (ت 340هـ). 1988م. **الجمل في النحو**، تحقيق علي توفيق الحمد، ط4، مؤسسة الرسالة، دار الأمل.
الزجاج، إبراهيم بن السريّ، (ت 311هـ). 1988م. **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق عبد الجليل عبده شبيلي، ط1، عالم الكتب، بيروت.
الزمخشري، محمود بن عمر. (ت 538هـ). 1986م. **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق مصطفى حسين أحمد، د .ط، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
الزمخشري، محمود بن عمر. (ت 538هـ). 1993م. **المفصل في صنعة الإعراب** تقديم علي بو ملحم، ط1، دار الهلال، بيروت.
زهير بن أبي سلمى. (ت 513هـ). 1986م. **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، قدّمه وعلق حواشيه سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب.
السامرائي، إبراهيم. 1983م. **الفعل زمانه وأبنيته**، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت.

سـانو، قطـب مصطفى. 2000م. **معجم مصطلحات أصول الفقه**، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق.

سـعد، محمـد عبد الحميد. 1974م. مقالة الشذوذ اللغوي وقراءات القرآن الكريم، **مجلة كلية الآداب**، مجلد 3، عدد4، ص128 146، الرياض.

سعد، محمد عبد الحميد. 1975م. مقالة الضرورة عند النحويين، **مجلـة كلية الآداب** مجلد4،العدد5، ص156-190، الرياض.

سـليم، محمـد بن حسين بن عبد الحليم. 2000م. **موارد البصائر لفوائد الضرائر**، تحقيق حازم سعيد يونس، ط1، دار عمار، عمان، الأردن.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (ت 180هـ). 1991م. **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، بيروت.

الـسيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. (ت 368هـ). 1985م. **ضرورة الشعر**، تحقيق رمضان عبد التواب، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

الـسيوطي، جـلال الـدين عبد الرحمن. (ت 911هـ). 1987م. **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د . ط، المكتبة العصرية، بيروت.

الـسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (ت 911هـ). 1985م. **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق عبد العال مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (ت 911هـ). 1965م. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، د . ط، القاهرة.

الـسيوطي، جـلال الدين عبد الرحمن. (ت 911هـ). 1979م. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، د . ط، دار البحوث العلمية، الكويت.

شوقي، أحمد. 2001م. **الشوقيات**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الـصابوني، محمـد علي. 1989م. **مختـصر تفسير ابن كثير**، د . ط، دار النمير، دمشق، دار القلم العربي، حلب.

الـصالح، صـبحي. 1983م. **دراسـات فـي فقه اللغة**، ط10، دار العلم للملايين، بيروت.

ضيف، شوقي. 1960م. **العصر الجاهلي**، د .ط، دار المعارف، القاهرة.

ضيف، شوقي. د .ت، **المدارس النحوية**، ط7، دار المعارف، القاهرة.

طـــرفة بن العبد (ت حوالي 860.ق . هـــ) 1975م. **ديوان طرفة بن العبد**، شرح العلـــم الشنتمري، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، د .ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

الطـــرماح، الحكم بن حكيم. (ت 185هـــ). 19 68م. **ديوان الطرماح**، تحقيق عزة حسن، د .ط، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق.

عـــبد الـــتواب، رمـــضان. 1983م. **التطور اللغوي**، ط1، دار الرفاعي، الرياض، الخانجي، القاهرة.

عبد التواب، رمضان. 1987م. **فصول في فقه اللغة**، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

العجـــاج، عبد الله بن رؤية. (ت 96هـــ). د . ت، **ديوان العجاج**، رواية الأصمعي، تحقيق عزة حسن، د .ط، مكتبة دار الشرق، بيروت.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسن. (ت 616هـــ). 1987م. **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، ط2، دار الجيل، بيروت.

العكبـــري، أبـــو الـــبقاء عبد الله بن الحسن.(ت 616هـــ). 1995م. **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق مختار محمد طليمات، ط1، دار الفكر، دمشق.

عمر بن أبي ربيعة. (ت 93هـــ). 1992م. **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، قدمه وهمشه وفهرسه فايز محمد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

عمر، أحمد مختار. 1976م. **دراسة الصوت اللغوي**، ط1، عالم الكتب، القاهرة.

الفـــراء، أبـــو زكريا محمد بن زياد. (ت 207هـــ). 1980م. **معاني القرآن**، تحقيق أحمد نجاتي، ومحمد علي النجار، ط2، الدار المصرية، عالم الكتب، بيروت.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (ت 175هـــ). 1995م. **الجمل في النحو**، تحقيق فخر الدين قباوة، ط5.

الفـــرزدق، همـــام بـــن غالب. (ت 114هـــ). د . ت، **ديوان الفرزدق**، د .ط، دار صادر، بيروت.

الفيـــروز آبـــادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (ت 819هـــ). 1969م. **القامـــوس المحيط**، ط3، الهيئة المصرية، مصر.

القرافـــي، شـــهاب الـــدين أحمد بن إدريس. (ت 684هـــ). 1986م. **الاستغناء في الاستثناء**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

القرطبـــي، أبـــو عـــبد الله محمد بن أحمد. (ت 671هـــ). 1985م. **الجامع لأحكام القرآن**، د .ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

القزاز، أبو جعفر القيرواني.(ت 322هـــ). د . ت، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت.

كرستيل، دايفيد. 1993. **التعريف بعلم اللغة**، ترجمة وتعليق حلمي خليل، ط2.

الكمـــيت، الأزدي، بن زيد بن الأخنس. (ت 126هـــ). 200م. **ديوان الكميت**، ط1، جمعه وشرحه وحققه محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت.

الكفـــوي، أيوب بن موسىٰ. (ت 1094هـــ). 1981م. **الكليات**، قابله عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (ت 285هـــ). 1978م. **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، د .ط، القاهرة.

المـــتلمس، جرير بن عبد المسيح الضبعي.(ت حوالي 50 ق.هـــ). 1970م. **ديوان شـــعر الملـــتمس الـــضبعي**، تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفي، د .ط، معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية.

المتنبـــي، أبـــو الطـــيب أحمد بن الحسين.(ت 354هـــ). د . ت، **ديوان أبي الطيب المتنبي**، شرح عبد الرحمن البرقومي، تحقيق وتقديم عمر فاروق الطباع، د .ط، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.

المخزومي، مهدي. 1958م. **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ط2 ، مصطفى البابي، مصر.

المـــرادي، الحـــسن بـــن قاسم. (ت 745هـــ). 1992م. **الجني الداني في صروف المعانـــي**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

المصاروه، جزاء محمد. 2000م. **دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية عن أبي حيان الأندلسي في تفسير البحر المحيط**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة،الأردن.

المصاروه، جزاء محمد. 2005م. ظاهرة الازدواج في العربية، **المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها**، مجلد1، العدد2،ص 15- 41، جامعة مؤتة.

مصطفى إبراهيم. 1959م. **إحياء النحو**، د .ط، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة.

مصطفى إبراهيم وآخرون. 1972م. **المعجم الوسيط**، ط2، المكتبة الإسلامية، استنابول.

مكرم، عبد العال سالم وأحمد مختار عمر. 1982م. **معجم القراءات القرآنية**، ط1، مطبوعات جامعة الكويت.

المناوي، محمد عبد الرؤوف. (ت 1031هـ). 1990م. **التوفيق على مهمات التعاريف**، تحقيق محمد رضوان الداية، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق.

الموصلي، عبد العزيز بن جمعة (ت 628هـ). 1985م. **شرح ألفية ابن معطي**، تحقيق علي موسى الشوملي، ط1، مكتبة الخريجي، الرياض.

الميداني، أحمد بن محمد .(ت 518هـ). 1992م. **مجمع الأمثال**، طبعه وعلق عليه سعيد محمد اللحام، ط1، دار الفكر، بيروت.

النابغة، زياد بن معاوية الذبياني.(ت حوالي 180 ق.هـ). د .ت، **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر، بيروت.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. (ت 338هـ). د .ت، **إعراب القرآن**، تحقيق زاهد غازي زهير، د .ط، عالم الكتب، بيروت.

هلال، عبد الغفار حامد. 1990م. **اللهجات العربية نشأة وتطور**، ط2، مطبعة الجبلاوي، شبرا.

وهـــبة، مجـــدي وكامـــل المهندس. 1984م. **معجـــم المصطلحات العربية في اللغة والأدب**، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

يعقـــوب، أميل بديع. 1990م. **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، ط1، الدار العلمية، بيروت.

معلومات شخصية

الاسم: احمد سليمان البطوش

الكلية : الآداب

التخصص: لغة عربية

السنة: 2007م

تلفون:(0779034369)